



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أحمد درايعية أدرار - الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
شعبة: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه L.M.D في العلوم الاقتصادية  
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي  
بعنوان:

أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار  
الأجنبي المباشر في الجزائر

من إعداد الطالبة سي بشير وسيلة  
إشراف أ.د. بلوافي محمد  
المشرف المساعد: أ.د. بن عبد الفتاح دحمان

نوقشت بتاريخ: 21 مارس 2023

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
بريشي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
بلوافي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفا
بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرف مساعد
بن مسعود محمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة أدرار	ممتحنا
مخلوفي عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا  
يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ  
أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ الطلاق: 2-3

صدق الله العظيم

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله عليه

وسلم)

كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (والذي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من

كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى رفيق دربي، وبسمة أملي وسندي وإلهامي في الحياة زوجي الغالي بارك الله في عمره

إلى أولادي الأعزاء محمد ياسين، يونس، إياد، فراس، إلى ابنتي بالرضاعة مروى حفظهم الله

إلى من أشدد به أزرى وأشركهم في أمري إخواني وأختي وعائلتها أمدهم الله بالصحة والعافية

إلى جميع أفراد عائلتي وعائلة زوجي إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل المتواضع وإلى

أستاذي المشرف الثاني الذي كان خير موجه لي، إلى جميع أساتذتي وإلى صديقاتي وإلى زملائي

وزميلاتي أينما كانوا وإلى من قدم لي العون والمساعدة كل بإسمه

أهدي هذا العمل المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

سي بشير وسيلة

# الشكر والتقدير

أشكر الله وأحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة النافعة نعمة العلم والبصيرة  
يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص والتقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة وساهم معي في  
تذليل ما واجهتني من صعوبات وأخص بالذكر:  
الأستاذ المشرف والمساعد المشرف بلوافي محمد، بن عبد الفتاح دحمان لقبولهما الإشراف على هذه  
المذكرة ونظير ما قدما لي من توجيهات قيمة وحرص واهتمام لإخراج هذا البحث بأفضل ما يمكن.  
كما أتقدم بالشكر الجزيل لفريق التكوين من أساتذة  
ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين سأل شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم مني  
جميل الشكر والعرفان.  
وفي الأخير أشكر جميع أساتذة جامعة أدرار الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل

كهي بشير وسيلة

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والتقدير
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ - ل	المقدمة
<b>الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
13	تمهيد
14	المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي
14	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
18	الفرع الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
21	الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
24	الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
27	المبحث الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
27	المطلب الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر
28	المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومميزاته وعيوبه وعوائقه
35	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الثاني: مميزات وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
37	الفرع الأول: مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر
40	الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
42	المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

45	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي	
47	تمهيد
48	المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي
48	المطلب الاول: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي وأهميته
48	الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي
49	الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي
51	المطلب الثاني: أنواع الاستقرار الاقتصادي الكلي
51	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
54	المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي
54	المطلب الاول: البطالة
54	الفرع الأول: تعريف البطالة
55	الفرع الثاني: أنواع البطالة وأسباب حدوثها
58	المطلب الثاني: التضخم
58	الفرع الأول: تعريف التضخم
59	الفرع الثاني: أسباب التضخم
60	الفرع الثالث: أنواع التضخم
64	الفرع الرابع: آثار التضخم
65	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي
66	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
66	الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي
68	الفرع الثالث: أهمية النمو الاقتصادي
68	المطلب الرابع: الموازنة العامة
68	الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها
70	الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة
72	المبحث الثالث: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي
72	المطلب الاول: ميزان المدفوعات
72	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

74	الفرع الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
79	المطلب الثاني: سعر الصرف
79	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
80	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
84	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر</b>	
86	تمهيد
87	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
87	المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
87	الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات
89	الفرع الثاني: قوانين الاستثمار في مرحلة الثمانينات
91	الفرع الثالث: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات
96	الفرع الرابع: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الممتدة من 2000 إلى غاية يومنا
101	المطلب الثاني: الاطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر
104	المطلب الثالث: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر
104	الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
115	الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
117	المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر
117	المطلب الأول: تحليل تطور التضخم والبطالة
117	الفرع الأول: تحليل تطور التضخم
120	الفرع الثاني: تحليل تطور البطالة
123	المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة من (1990-2019)
123	الفرع الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي
125	الفرع الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة
129	المطلب الثالث: تحليل تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر من 1990 إلى 2019
129	الفرع الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 1990 إلى 2019
132	الفرع الثاني: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر من 1990 إلى 2019



137	المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
137	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر لفترة (1990-2019)
140	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر
140	الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر من 1998 إلى 2019
145	الفرع الثاني: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر
150	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
151	الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
156	الفرع الثاني: التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
158	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
160	تمهيد
161	المبحث الأول: علاقة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالاستثمار الأجنبي المباشر
161	المطلب الأول: علاقة البطالة والتضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر
161	الفرع الأول: علاقة البطالة بالاستثمار الأجنبي المباشر
165	الفرع الثاني: علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر
168	المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر
168	الفرع الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر
168	الفرع الثاني: علاقة رصيد الميزانية العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر
169	المطلب الثالث: علاقة ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر
169	الفرع الأول: علاقة ميزان المدفوعات بالاستثمار الأجنبي المباشر
170	الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر
174	المبحث الثاني: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة
174	المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية وإستقرارها Stability of time series
178	المطلب الثاني: التعريف بنموذج المستخدم في الدراسة ARDL
179	المطلب الثالث: مزايا استخدام منهجية ARDL في الدراسات التطبيقية

181	المطلب الرابع: خطوات تطبيق منهجية ARDL.
186	المبحث الثالث: دراسة أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2019
186	المطلب الأول: النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة القياسية
186	الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادر بيانات الدراسة
188	الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
189	الفرع الثالث: الارتباطات بين متغيرات النموذج
191	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
191	الفرع الأول: استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى
194	الفرع الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول
197	المطلب الثالث: دراسة الأثر بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر
197	الفرع الأول: تحديد درجة التأخير (عدد فترات الإبطاء) المثلى لمتغيرات الدراسة
198	الفرع الثاني: تطبيق منهجية (ARDL)
206	المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة
210	خلاصة الفصل
212	الخاتمة
220	قائمة المصادر والمراجع
241	الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
<b>الفصل الثالث</b>		
1	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	117
2	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	120
3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	123
4	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	126
5	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	129
6	تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	133
7	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	137
8	توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1998-2001)	140-141
9	التوزيع المشاريع الاستثمارية حسب منطقة الأصل للفترة (2002-2019)	142
10	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015	145
11	شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	147
12	أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	148
13	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	150
14	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر (1993-2001)	151
15	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	153
16	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	156
<b>الفصل الرابع</b>		
17	المشاريع الاستثمارية والوظائف المستحدثة في الدول العربية	164
18	متغيرات الدراسة	187
19	وصف متغيرات الدراسة	188
20	نتائج مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج	190

193	نتائج اختبار ADF و PP للسلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام النماذج الثلاثة	21
196	نتائج اختبار ADF و PP للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول	22
199	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test	23
200	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	24
202	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL	25
203	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ	26
204	اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ)	27

الرقم	العنوان	الصفحة
<b>الفصل الثالث</b>		
1	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	118
2	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	121
3	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	124
4	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	127
5	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	130
6	تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	133
7	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	138
8	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1998-2001)	141
9	التوزيع المشاريع الاستثمارية حسب منطقة الأصل للفترة (2002-2019)	143
10	المشاريع الاستثمارية حسب القيمة المحققة للفترة (2002-2019)	143
11	المشاريع الاستثمارية حسب مناصب الشغل للفترة (2002-2019)	144
12	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015	146
13	أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	149
14	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر بحسب عدد المشاريع	152
15	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر بحسب قيمة الاستثمارات	152
16	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	154
17	توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2002-2019)	154
18	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	156
<b>الفصل الرابع</b>		
19	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى خلال الفترة 1990-2019	192
20	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول خلال الفترة 1990-2019	195

198	فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike	21
203	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-B	22
205	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج	23

# المقدمة العامة

## تمهيد:

أضحى الاستثمار الأجنبي يشغل حيزاً هاماً في الدراسات الاقتصادية وذو أهمية بالغة على الصعيد العالمي مع تعاظم الدور الذي يلعبه على اقتصادات الدول وسياساتهم التنموية، نظراً لما يحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوفرة فيها مع توسيع القطاع الصناعي والانتاجي في الاقتصاد الوطني.

في حين يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي مع تجنب ارتفاع التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة ومن المؤكد أن لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي آثاراً على الاقتصاد الوطني، ومن البديهي أن يكون لها تأثير على الاستثمار الأجنبي الذي تحسب نتائجه بالاعتماد على استقرار هذه المؤشرات، لذلك تسعى الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم.

ونظراً للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز المزمّن في موازين مدفوعاتها، وسعيها منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسها من أجل الاستفادة من هذه الموارد المالية القابلة للتوظيف، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال سعيها إلى جذب أكبر قدر من تدفقاته إلى أراضيها، حيث قامت بتحسين مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له، ومن بين الدول النامية التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر.

وبداية من عقد التسعينيات بدأت الحكومة الجزائرية في التحول التدريجي ومن خلال الاستقرار الأمني الذي تحقق بعد العشرية السوداء\* التي مرت بها البلاد من الاقتصاد المخطط القائم على أساس

\* العشرية السوداء في الجزائر هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري وفصائل متعددة تتبنى أفكاراً موالية للجهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً مؤكداً مما حدا بالجيش الجزائري بالتدخل لإلغاء الانتخابات البرلمانية في البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيها، وبدأ الصراع في ديسمبر عام 1991، عندما استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هزيمة الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني في الانتخابات البرلمانية الوطنية. ألغيت الانتخابات بعد الجولة الأولى وتدخل الجيش للسيطرة على البلاد، وتم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقل الآلاف من أعضائها، وشنت الجماعات الإسلامية حملة مسلحة ضد الحكومة ومؤيديها، وقامت بأنشاء جماعات مسلحة اتخذت من الجبال قاعدة لها، وأعلنت الحرب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد عقدها مفاوضات مع الحكومة عام 1994.



الثروات الطبيعية والمنجمية بما فيها المحروقات إلى اقتصاد السوق بتبني عدة إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات في إطار برنامج إعادة الهيكلة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، فقامت بحل بعض المؤسسات العمومية العاجزة وخصوصة البعض الآخر، وتعديل تشريعاتها النقدية والمالية والتجارية بما يعطي مزيداً من الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وفتح العديد من القطاعات على المنافسة الخاصة والأجنبية، فكان للاستثمار الحظ الأوفر منها.

### إشكالية البحث:

بالنظر إلى فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر صارت مختلف دول العالم تتنافس على جذبها، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي، فقد أردنا في هذا الصدد معرفة مدى تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي:

**هل تؤثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟**

ولتوضيح إشكالية الدراسة يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1. ما متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ وما أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. ما واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
3. ما طبيعة العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر؟
4. كيف يمكن صياغة نموذج قياسي يتم من خلاله قياس أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات نراها كالتالي:

1. الاختلال في رصيد ميزان المدفوعات له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
2. ارتفاع معدل التضخم والبطالة لهما تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
3. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
4. رصيد الموازنة العامة الموجب له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
5. سعر الصرف له علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
2. محاولة قياس مدى تأثير كل من معدل البطالة، معدل التضخم والنمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الرسمي على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال الفترة (1990-2019) ببناء نموذج قياسي ملائم يسمح بمعرفة هذا الأثر؛
3. إبراز مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤشرات من حيث استقرارها والظروف التي تمر بها البلاد من أجل جذبه حيث أن معظم هذه المؤشرات لها أثر كبير عليه؛ لارتباط الاستثمار بالمحيط الاقتصادي؛
4. الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أهمية الدراسة:

تكتسب أهمية الموضوع من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعتبر مصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى قدرته على نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل، كما يعتبر عاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها؛

1. أهمية الأثر الذي يحدثه استقرار متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري على المستوى الداخلي والخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الجزائر.

#### منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

نظراً لطبيعة الموضوع استخدمنا مجموعة من المناهج، ففي الفصل الأول والثاني استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرض الجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم المتعلقة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، أما الفصل الثالث فاستخدمنا المنهج التحليلي الذي يسمح لنا بتحليل كل من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة، وتطرقنا للمنهج القياسي في الجانب التطبيقي للدراسة بتطبيق مجموعة من الاختبارات القياسية على متغيرات الدراسة، لقياس أثر كل من معدل البطالة ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى نتائج نهائية للدراسة.

أما فيما يخص الأدوات التي يتم استعمالها لإنجاز هذا البحث فهي كالتالي:

- الاعتماد على عدة مراجع مختلفة المصادر من كتب ومجلات، الأطروحات والتقارير وملتقيات سواء وطنية أو دولية؛

- إحصائيات تم التوصل إليها بعدة طرق ووسائل منها الاتصال بالمصالح المعنية، والذهاب شخصياً للوكالات، وعن طريق الأنترنت؛

### حدود الدراسة:

الإطار الزمني: تحديد مجال الدراسة بالفترة (1990-2019)؛ حيث اختيرت بداية فترة الدراسة من سنة 1990؛ وهو تاريخ توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتبني اصلاحات مست الجانب الاقتصادي بما فيه مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم، سعر الصرف، رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة) والاستثمار الأجنبي المباشر.

الإطار المكاني للدراسة: فإنه يخص واقع الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى

- عمق موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه يعتبر أداة مهمة للتمويل؛

- الميول الشخصي للبحث في الموضوع والرغبة في إمتداد البحثي لدراستي السابقة في الماستر المعنونة بتوجهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات - ولاية أدرار أنموذجاً - ؛

- الموضوع يدخل ضمن تخصص الدراسة.

### صعوبات الدراسة:

اختلاف البيانات بين المصادر الرسمية، وتعدد مصادر البيانات في متغير واحد لعدم توفر البيانات الكاملة الخاصة به خلال كل فترة الدراسة (1990-2019)، بنك الجزائر لم يصدر التقرير السنوي لسنة 2019 ما نجم عنه تعدد مصادر بيانات متغير واحد إلى مصدرين، وصعوبة اختبار النموذج المناسب للدراسة التطبيقية.

### الدراسات السابقة:

عالج العديد من الباحثين في عدة دراسات موضوع أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر سواءً على مستوى الاقتصادات الأجنبية أو العربية، وفي مايلي نذكر منها الدراسات الآتية:

### 1. دراسات متعلقة بالدول الأجنبية:

1.1 دراسة: **Muhammad Azam and Muhammad Haseeb** سنة 2021 بعنوان:

#### **Determinant of foreign direct investment in BRICS- does renewable and non-renewable energy matter?**

مقال في مجلة: **Energy Strategy Reviews 35 (2021) 100638**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مجموعة **BRICS** (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) مع التركيز بشكل خاص على تأثير الطاقة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى الباحث أن الطاقة تلعب دوراً مهماً في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لذلك لا يمكن التغاضي عن دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تعد البلدان الغنية بالطاقة مربحة للشركات متعددة الجنسيات، ومنه يؤدي استثمار الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة الإنتاج المحلي، وشملت فترة الدراسة المدة من 1990 إلى 2018، باستخدام منهجية **ARDL**، تمثلت متغيرات الدراسة في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة **BRICS** كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة تمثلت في كل من استخدام الطاقة (استخدام الطاقة من الطاقة الإجمالية)، الطاقة المتجددة من الطاقة الإجمالية، حجم السوق والذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التنمية السياحية المقاسة من خلال عدد السياح الوافدين، والانفتاح على التجارة المقاسة بنسبة التجارة الكلية على الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، توصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع المتغيرات لها تأثير إيجابي ومهم على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مجموعة البريكس باستثناء التضخم حيث أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1٪ سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.15.

ومن خلال هذه النتائج توصي الدراسة بأنه يمكن لبلدان مجموعة البريكس تعزيز قدراتها في مجال الطاقة المتجددة من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الطاقة الخضراء كذلك إلى أن الوضع الاقتصادي المستقر مهم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي ينبغي وضع سياسة نقدية مستقرة للسيطرة على التضخم.

2.1 دراسة **Muhammad Nouman Shafiq et all** سنة 2021 بعنوان:

## Impact of Taxation on Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Pakistan

مقال في مجلة: **Pakistan Journal of Humanities Volume 9, Number 1**

**and Social, Sciences**، الغرض من الدراسة هو إيجاد أثر الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان. للفترة من 1985 إلى 2020، باستخدام بيانات سنوية للمتغيرات التالية الاستثمار الأجنبي المباشر وهو المتغير التابع، بينما معدل الضريبة هو المتغير المستقل الرئيسي، علاوة على ذلك، أضاف متغيرات أخرى وهي نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري، سعر الصرف وسعر الفائدة، واعتمدت الدراسة على منهجية **ARDL** ونموذج تصحيح الخطأ **ECM** في الجانب القياسي، وتوصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وأن انخفاض الضرائب يحفز المستثمر الأجنبي. كما للمتغيرات الأخرى نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وسعر الصرف تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوصي الباحثون بأن يقوم صناع القرار بوضع سياسات لتقليل الضرائب لل جذب في الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وفي هذا الصدد، تحتاج الحكومة إلى إعادة النظر في أولوياتها أثناء تقديم سياسات لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.1 دراسة **Saliha Meftah and Abdelkader Nassour** سنة 2019 بعنوان:

### Macroeconomic Variables and Foreign Direct Investment Inflows in Turkey

، هدفت هذه **Volume 8 (2), 2019 Jurnal Ilmu Ekonomi**، مقال في مجلة: الدراسة إلى معرفة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف والتضخم والإجمالي) وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. خلال الفترة (1974-2017) باستخدام نموذج لفحص علاقة التكامل المشترك بين **Johansen** وباستخدام اختبار **VECM** تصحيح الخطأ لفحص العلاقة السببية بين المتغيرات، أظهرت نتائج اختبار **Granger** المتغيرات، واختبار السببية التكامل المشترك أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف والتضخم نحو الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، على المدى القصير لا توجد متغيرات تؤثر على الاستثمار وجود علاقة سببية في اتجاه **Granger** الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك أظهر اختبار السببية الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن المتغيرات الأخرى لا توجد علاقة سببية بينها، ويوصي الباحثان من خلال هذا البحث أنه على صناع السياسة الانتباه إلى متغيرات الاقتصاد الكلي في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.1 دراسة **Mohamed Amal et all** سنة 2010 بعنوان:

## Determinants of Foreign Direct Investment in Latin America

مقال في مجلة: **Journal of Globalization, Vol. 4 No. 3 (2010)**، الهدف من هذه الورقة البحثية هو اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية من جانب قرار الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات وذلك ثمانية بلدان من أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل وكولومبيا والمكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي، خلال الفترة (1996-2008)، باستخدام نماذج **panel data**، تم تمثيل متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من سعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري والتضخم، وسعر الفائدة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغيرات المؤسسية ممثلة بمؤشرات الحوكمة العالمية التي أصدرها البنك الدولي وهي: المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. بحيث افترض الباحثون أنها ستؤثر إيجاباً على المناخ المؤسسي والتجاري للبلد المضيف، وبالتالي على استراتيجيات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في المنطقة.

وبينت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية المؤثرة إيجاباً هي الانفتاح التجاري والتضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعكس أن هذه البلدان تستهدفها الشركات الأجنبية من أجل السعي لتحقيق الكفاءة، بحيث تعزز ظروف نمو الاقتصاد الكلي واستقراره، وكذلك الانفتاح التجاري جاذبيتها تجاه المستثمرين الأجانب، مما يجعل دول أمريكا اللاتينية أكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، أما سعر الصرف الحقيقي والتضخم لهما علاقة سلبية بالمتغير التابع؛ وهذا يعني أن الشركات الأجنبية تستثمر في أمريكا اللاتينية عند المبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية، وتسعى للحصول على أرباح أعلى، وعندما تتميز هذه البلدان باستقرار الأسعار.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المؤسسية فقد كان الاستقرار السياسي معنوياً وهو أمر إيجابي؛ حيث أن الاستقرار السياسي لبلد ما له تأثير كبير على مناخ الأعمال فيها، وقد أدى تحسين هذه الميزة في أمريكا اللاتينية على مدى سنوات مضت إلى زيادة تواجد الشركات متعددة الجنسيات. وعموماً فإن المتغيرات الاقتصادية لها تأثير أكبر الاستثمار على الأجنبي المباشر في هذه البلدان من المتغيرات المؤسسية وتشير هذه النتائج إلى العدد المتزايد من الفرص المتاحة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر فيها، ليس فقط للبحث عن الكفاءة والبحث عن الموارد وإنما للبحث كذلك عن أسواق.

5.1 دراسة: James B Ang سنة 2008 بعنوان:

## Determinants of foreign direct investment in Malaysia

مقال في مجلة: **Journal of Policy Modeling 30 (2008)** ، حاول الباحث في هذه الدراسة معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة (1960-2005) باستخدام كل من معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي. إجمالي الإنفاق الحكومي على النقل والاتصال كمؤشر يعبر عن تطوير البنية التحتية، الانفتاح التجاري وعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي ومعدل الضريبة على أرباح الشركات في ماليزيا، كما تضمن النموذج متغيرات وهمية (98-97) لحساب الأزمة المالية الآسيوية في الفترة (1997-1998) وطبق الباحث على دراسته القياسية نموذج **Garch**، وبينت نتائج الدراسة أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الزيادة في مستوى التطوير المالي وتطوير البنية التحتية والانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي لها تأثير إيجابي وكبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ بحيث يجذب المستثمرون إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي كما أن النمو الاقتصادي القوي لا يزال شرطا ضروريا لماليزيا لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن أن توفير قاعدة البنية التحتية الكافية هي أداة فعالة لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن توفير الدعم للبنية التحتية يرفع إنتاجية رأس المال.

من ناحية أخرى، بينت النتائج أن معدل ضريبة على أرباح الشركات الأعلى يثبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وعليه يوصي الباحث بأنه على ماليزيا ضرورة تقليل معدل الضريبة على أرباح الشركات من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية.

### 2. الدراسات المتعلقة بالدول العربية:

**1.2** دراسة **خالد محمود محمد** سنة 2019 بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2000-2016)، مقال في مجلة رؤى اقتصادية، (9)2، 2019، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني في المدة من سنة 2000 إلى سنة 2016، وشملت هذه المتغيرات على كل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، درجة الحرية الاقتصادية المعبر عنها بدرجة التحرر الاقتصادي وسعر صرف الدينار مقابل الدولار بالاعتماد على منهج **ARDL**، بينت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الحرية الاقتصادية لهما أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج بنسبة أقل، بينما التضخم وسعر الفائدة لها أثر عكسي عليه، وأوصت الدراسة بتذليل كل العقبات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

2.2 دراسة بن مريم محمد سنة 2018، بعنوان: دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016 - مقال في مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد- 20 ، مسان، سعت الدراسة إلى تبين أثر المتغيرات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر وشملت الدراسة الفترة (1987-2016) وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، الديون الخارجية، العرض النقدي M2، أسعار البترول، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الصادرات، الواردات، والوضع الامنية كمتغيرة اسمية وهي المتغيرات المستقلة التي يقيس الباحث أثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام منهجية ARDL وبعد المرور بمختلف اختبارات توصل الباحث إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة المفسرة له، وأن أهم المتغيرات المؤثرة فيه ايجابا أي بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب درجة تأثيرها على كل من سعر الصرف، الصادرات، الواردات والنفقات العامة على التوالي، أما المتغيرات التي أثرت فيه سلبا وأدت إلى العزوف عنه هي على التوالي: أسعار البترول، أسعار الفائدة، التضخم، حجم الديون، المعروض النقدي وحجم الضرائب، ومن أهم المعوقات التي وقفت أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة خلال الفترة 1990-2001، وباستهداف الاستقرار السياسي وتحقيقه من قبل الحكومة ووضع رؤية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي استعادة الجزائر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهذا أوصى يرى الباحث بأنه بالنظر إلى موقع الجزائر الجيو استراتيجي وتوفرها على الموارد الطبيعية والبشرية وكبر حجم السوق يوصي بضرورة اسراع الحكومة في إصلاح وتحسين مناخ الاستثمار من خلال التنسيق بين جميع الهيئات الناشطة في الاقتصاد.

3.2 دراسة جيهان السيد سنة 2017 بعنوان: الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على مصر، مقال في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، في هذه الدراسة هدف الباحث إلى قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الأجل الطويل والقصير خلال الفترة (1995-2016)، بالاعتماد على مؤشرات الفساد الصادرة عن مؤسسة الشفافية الدولية كمتغير أساسي من المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البنية الأساسية، الانفتاح التجاري، التضخم، رأس المال البشري والحرية الاقتصادية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وبينت النتائج أن للفساد أثر سالب واضح على تدفقات الاستثمار



الأجنبي المباشر إلى مصر سواء في الأجل الطويل أو القصير، أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري نتيجة الانفتاح على التجارة الدولية، البنية الأساسية التي كان أثرها ضعيف أما المتغيرات هي التضخم والحرية الاقتصادية لأنها لم تصل إلى مستويات عليا، أما رأس المال البشر فكان أثره غير معنوي وهو ما يدل على انخفاض جودة التعليم في مصر؛ وعليه أوصى الباحث بدعم البنية الأساسية وضرورة التحكم في الفساد ليكون اقتصاد مصر جاذباً أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر.

**4.2** دراسة رديم حسين، محمد عبادي سنة 2013 بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1989-2009)، مقال في مجلة: دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من عرض النقد M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات الاقتصادية التي أدرجها الباحثان كمتغيرات وهمية تعبر عن التغيرات التي مست السياسة الاقتصادية والنقدية سنة 1996 بإعطائها القيمة 0 قبل الإصلاحات والقيمة 1 بعد الإصلاحات، على تدفق الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر المعبر عنه بحجم تكوين رأس المال الثابت، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1989-2009)، وتم تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وبينت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي بالمتغير التابع تكوين رأس المال الثابت وعدد السكان، أما المتغير المعبر عن الإصلاحات الاقتصادية، سعر الفائدة الحقيقي وعرض النقد الحقيقي ارتبطت بالمتغير التابع بعلاقة عكسية معنوية وهو ما يعني على حسب رأي الباحثان أن زيادة عرض النقد هي زيادة تضخمية لم يقابلها زيادة في الانتاج لم تؤدي إلى زيادة الاستثمار كما أن زيادة هذا الأخير لم تكن بسبب للإصلاحات الاقتصادية فقط، وعليه أوصت الدراسة بضرورة تأثير المسؤولين عن السياسة الاقتصادية على المتغيرات التي تقع تحت سيطرتها بشكل يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**5.2** دراسة Bouoiyour, Jamal سنة 2007، بعنوان:

### The determining factors of foreign direct investment in Morocco

مقال في مجلة: **SAVING and DEVELOPMENT, Issue 1**، سعت الدراسة لتحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من 1960 إلى 2000، باعتبار خلال هذه الفترة كان المغرب من أكثر المتلقين المهمين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتميز هذه الفترة بتبني خطة التكيف لعام 1983 حسب ما جاء في الدراسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بالاعتماد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وهي: حجم السوق،

تكلفة العمالة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن متغير حجم السوق له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا المتغير يمكن أن يعكس ديناميكية الاقتصاد المغربي، متغير تكلفة العمالة مهم وإيجابي لأن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في دولة نامية تتميز بتكاليف منخفضة ولا سيما تكاليف العمالة، التضخم متغير معنوي كذلك حيث تشير هذه النتيجة إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي هو محدد مهم للتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، أما النمو الاقتصادي علاقته سلبية بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير معنوي وهذه النتيجة تشير إلى أن عدم استقرار نمو الاقتصاد المغربي يمكن أن يكون عائقا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء على هذه النتائج أوصى الباحث بأن الاقتصاد المغربي يجب أن يواصل الإصلاحات وأن يركز صانعو السياسات على توفير الظروف التي تؤثر على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وأن يمثل مثالا جيدا لبلدان شمال إفريقيا أو للبلدان النامية بشكل عام.

### تقسيمات الدراسة:

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها ولاختبار صحة الفرضيات وللإحاطة بجوانب الموضوع؛ تتطلب منا هذا أن نقسم هذا الموضوع إلى أربعة فصول نبدأها بمقدمة ليها الفصول؛ **الفصل الأول** نخصه للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر كما استعرضنا ضمنه تعرفه وخصائصه وأشكاله بالإضافة إلى الأهمية والمبحث الثاني يتم التعرض فيه للنظريات المفسرة له وأهم العوامل المحددة له، في حين نوضح في المبحث الثالث دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما **الفصل الثاني** للدراسة نتناول فيه الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول على التعريف بالاستقرار الاقتصادي الكلي وأنواعه ومؤشراته، ليتضمن المبحث الثاني محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي، ويتم تخصيص المبحث الثالث لمحددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي.

أما **الفصل الثالث** خصصناه لتحليل المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج، من خلال ثلاثة مباحث حيث يعالج المبحث الأول تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والاطار المؤسسي له، أما المبحث الثاني حاولنا من خلاله تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، في حين يضم المبحث الثالث تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال تحليل تطورها في الفترة (1990-2019) والتوزيع الجغرافي والقطاعي له.

أما الفصل الرابع تم فيه التطرق للدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2019) والمتمثل في دراسة اثر مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي ( البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، رصيد الموازنة العامة، ورصيد ميزان المدفوعات، سعر الصرف) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تم التطرق إلى العلاقة بين متغيرات الاستقرار الإقتصادي الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تناول مبادئ وأساسيات النمذجة القياسية، أما في المبحث الثالث فخصص لقياس الأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2019 .

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات المتوصل إليها وأفاق البحث ومقترحات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيد:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الأنشطة الاقتصادية الدولية ذات الأهمية الكبيرة التي تتجر عنها علاقات أخرى، بحيث برزت أهميته أكثر على الساحة الدولية في القرن العشرين. يعود السر في بروزه لكونه أصبح يلعب دوراً تمويلياً وتمويماً هامين من خلال أنه يعتبر مصدراً من مصادر تمويل المشاريع التنموية لدى الدول، خاصة في الدول النامية التي تلجأ إليه بغية الحد من أخطار الاقتراض من الخارج ومشاكل التمويل.

وعلى هذا الأساس تعمل معظم الدول على جذب واستقطابه من خلال توفير فرص ومناخ العمل الملائم له للحصول على أكبر قدر من الآثار الايجابية منه، بالموازاة فإن المستثمر الأجنبي يستغل جميع الحوافز له ويقتنص الفرص المتاحة لديه من أجل بلوغ تحقيق أرباحه دون مراعاة مصالح الدولة المضيفة، وهذا بالتحديد ما يخلق الآثار السلبية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا الفصل سنتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مباحث هي:

🚩 المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

🚩 المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؛

🚩 المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومميزاته وعيوبه ومعوقاته.

## المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك لدوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، حيث تعددت تعاريفها وأشكالها، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي ثم التطرق لأشكاله.

## المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على كل الأصعدة الاقتصادية، القانونية، المالية وحتى السياسية، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه لذا سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف من وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين وبعض التعاريف من طرف المؤسسات الدولية، وأيضا سيتم التطرق إلى مختلف مراحل نشوء وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

برز الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية جديدة أثناء العقدين الماضيين، اكتسب أهمية بالغة منذ ظهوره لذا دفع الكثير من الباحثين والاقتصاديين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، إلى جانب التعاريف العديدة لمختلف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**أولا: تعريفه من وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين:** يوجد تعاريف عديدة مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

يعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه: تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات للدولة المستقبلة للاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

ويعرفه **Raymond Bertrand** على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلال إنشاء المؤسسة".<sup>1</sup>

كما يعرفه أيضا **Bernard Hurgener** على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.<sup>2</sup>

كما يرى **John, H.Dunning** على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري.<sup>3</sup>

أما **Gregory Mankiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: "عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول".<sup>4</sup> بينما عرفه **Kojima** بأنه "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Raymond Bertrand, (1971), "Economie financière internationale", Edition PUF, Paris, p49.

<sup>2</sup> شلغوم عميروش محند، (2012) "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ص 17 .

<sup>3</sup> Dunning, J.H, (1993), "The Theory of Transnational Corporations", The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York, p23-25.

<sup>4</sup> Gregory Mankiw, (2007), "Principles of Economics", 4th Edition, China, p561.

<sup>5</sup> Kiyodhi Kojima, (1978), "Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations", Taylor & Francis, UK, P52.

أما من خلال المنظور الاقتصادي المعاصر فقد ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى. أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.<sup>1</sup>

ويعرف أيضا: " هو قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده، سواء كان مشروعاً إنتاجياً أم خدمياً، ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل وعلى التملك الجزئي أو الكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع".<sup>2</sup>

يرى فريد النجار: " أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دول مضييفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد طويل أو قصير".<sup>3</sup>

كما يعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".<sup>4</sup>

ويعرفه سليمان عمر محمد الهادي على أنه: " ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضييفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول إلى فرد أجنبي أو شركة غير وطنية".<sup>5</sup>

وكان تعريف غول فرحات كالتالي: " أن هذه الاستثمارات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضييفة، تكون مملوكة لها بالكامل".<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 98.

<sup>2</sup> د جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص315.

<sup>3</sup> فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

<sup>4</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 31.

<sup>5</sup> سليمان عمر محمد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص23.

<sup>6</sup> غول فرحات: التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار خلدون، الطبعة الأولى، 2008، ص205.



ثانيا: تعريفه من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:

لقد وضعت الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية العديد من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

يعرف صندوق النقد الدولي ( FMI ) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي هدفه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.<sup>1</sup>

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ب "عملية استثمار يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.<sup>2</sup>

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنه: "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر".<sup>3</sup>

كما يعرف البنك الدولي World Bank الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".<sup>4</sup>

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCTAD ) على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المتقبل للاستثمار)".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، 2005، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 251.

<sup>2</sup> عبد الرحمان تومي "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات"، ص 41.

<sup>3</sup> KHOURI NABIL, les déterminant de l'investissent direct étrangé ; Etude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéens, thèse de magistère, (Alger : Ecole supérieure de commerce, 2002/2003), p12.

<sup>4</sup> World Bank, (1991), "The role of Foreign Direct Investment in Development", Development Committee Meeting. Washington, P05.

<sup>5</sup> حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 33، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص 3. [api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=84](http://api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=84)

مما سبق يمكن أن نخلص إلى محاولة وضع تعريف شامل للاستثمار الأجنبي على النحو التالي أنه ذلك النوع من الاستثمارات التي يكون فيها تحرك لرؤوس الأموال عبر الدول من دولة إلى دولة أخرى بغرض إنشاء مشروع أو تطويره والتأثير على إدارة هذه المشاريع ضمن الإطار القانوني والتشريعي للبلد المضيف، فهو يختلف عن باقي أنواع الاستثمارات في كونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي بجزء أو كل الاستثمارات في المشروع بالإضافة إلى نقله لكمية من الموارد المالية والخبرة الفنية والتكنولوجية في جميع المجالات إلى البلد المضيف للمستثمر.

### الفرع الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بسلسلة من الأحداث ليصل إلى ما هو عليه الآن، سنحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

#### المرحلة الأولى: العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر (1800-1914)

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي، أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة، ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة، وارتبط في تلك الحقبة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الاستعمارية، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن الأمثلة الشهيرة شركة الهند الشرقية التي أسسها الاستعمار البريطاني في مستعمراته الهندية.

فالفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، يقصد بها بصورة عامة تلك الممتدة من 1870 إلى 1914 تميزت بظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية. بصورة عامة خلال هذه الفترة سيطرت سوق لندن المالية كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى، فقد خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلباً قوياً على الأغذية والمواد الخام أمكن إشباعه بالاستثمار في

أنحاء أخرى من العالم، كما شهدت هذه الفترة اتساعا كبيرا في حجم التمويل الدولي. ومن الملاحظات التي رافقت التدفقات الرأسمالية في هذه الفترة:<sup>1</sup>

- أتى الاقتراض جميعه تقريبا من مصادر خاصة في شكل إصدار أسهم وسندات.
- كانت آجال الإقراض طويلة قد تصل إلى 99 عام.
- ذهب نحو ثلثي رأس المال الأجنبي تقريبا لتمويل الاستثمار في السكك الحديدية والبنية التحتية.
- ذهبت نسبة كبيرة من التدفقات إلى البلدان مرتفعة الدخل نسبيا حينذاك، ولم تزود السوق الدولية البلدان الفقيرة برأس المال.

ورغم الصعوبات التي واجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السجل في عام 1914 كان مريحا للمستثمرين في بريطانيا وقارة أوروبا، وكانت الاستثمارات الأكثر ربحية في مجال السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أنها كانت مجزية على نحو غير نموذجي، فقد ساعدت على دعم المناخ العام، ليكون في صالح الاستثمار الأجنبي، كما كان هناك تأثير آخر يعمل في نفس الاتجاه هو أن القروض كانت تستخدم لشراء صادرات بريطانية.

### المرحلة الثانية: فترة ما بين الحربين (فترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر) (1914-1945)

بحلول 1914 كان الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، أما بعد 1914 فقد شهدت هذه المرحلة أحداث غاية في الأهمية أدت إلى قلب موازين السيطرة على زمام الاستثمار الأجنبي المباشر،<sup>2</sup> فبالأخذ بالحسبان الخسائر الفادحة التي أحدثتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث خسرت ألمانيا كل ممتلكاتها تقريبا وأدت الثورة البلشفية وسقوط الإمبراطورية العثمانية إلى تلاشي آمال الفرنسيين والانجليز والبلجيكين في استرداد أموالهم واستثماراتهم، كما خسرت بريطانيا ربع ثروتها، وخسرت فرنسا نصفها وحتى التوازن والاستقرار النقدي الدولي الذي أوجد بعد الحرب العالمية الأولى نسف بفعل أزمة الكساد العالمي سنة، 1929 وبالتالي فقد انقلبت الأدوار حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأول للدول الأوروبية، وأصبحت ألمانيا مستوردة لرؤوس

<sup>1</sup> هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980/2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2016/2017، ص13.

<sup>2</sup> حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، مرجع سابق، ص84،04. APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=84,04 .

الأموال بعد أن كانت مصدرة لها حيث أجبرت على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار سنة 1921 وهو ما يمثل 3/4 من الاستثمار الدولي الموظف في قرن كامل، فالديون التي أثقلت الدول الأوروبية أعاقَت عملية العودة إلى التوازن الذي كان سائداً قبل 1914.<sup>1</sup>

وبهذا فقد اتسم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً في هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الدولي في البدء حيث هبطت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر معه، والتوجه للاستثمارات قصيرة الأمد، وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال صاحبة الريادة بنسبة 39.8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية بما مقداره 10.5 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة بما نسبته 7.27% وهو ما يعادل 7.3 مليار دولار، وكانت الوجهة نحو الدول النامية التي استحوذت على أكثر من نصف تلك الاستثمارات خاصة أمريكا اللاتينية وآسيا بالإضافة إلى أوروبا وكندا.

### المرحلة الثالثة: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1946-1969)

عند بداية هذه المرحلة شهدت الساحة الاقتصادية الدولية عدداً من الترتيبات التي كان لها انعكاسات واضحة على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت مختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة بإقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات، والتي شجعت التدويل التدريجي للاقتصاد العالمي، فقد وفرت هذه المؤسسات الإطار القانوني لعملية تحرير تدريجية اقتصرَت في البداية على التجارة والمدفوعات الدولية، ثم امتدت فيما بعد إلى تحركات رأس المال. وقد تميزت هذه الفترة بظهور موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب التطور في نظم التكنولوجيات والاتصالات والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتشكل التكتلات التجارية واتخاذ الدول الأوروبية المضيئة لمواقف أكثر انفتاحاً اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980/2014)، مرجع سابق، ص14.

<sup>2</sup> هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980/2014)، مرجع سبق ذكره، ص15.

### المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر (1970-1990)

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصورة هائلة ابتداء من أوائل السبعينيات وحتى 1990 حيث شهدت هذه المرحلة فترات انكماش وانتعاش تبعا للتغيرات الاقتصادية العالمية، فكانت فترة انكماش (1970-1977) بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة انتعاش (1979 - 1981) مدفوعة بالاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة للنفط، ثم برزت اليابان كمستثمر كبير في الخارج، وشهدت تلك الفترة سمة الاندماج والامتياز كأنماط رئيسة في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة.

### المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

يمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة بالإضافة الى ذكر جملة من الخصائص وهي موجزة على النحو الآتي:

#### الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

##### 1 الاستثمار الأجنبي المشترك:

يعتبر بمثابة اتفاقية بين مؤسستين أو أكثر لإقامة تعاون، ويمكن اعتبار المشروع ملكية مشتركة لشركتين دوليتين وشركة محلية واحدة تقوم أنشطتها على أساس تقاسم تكاليف أو أرباح المشروع والإنتاج والخدمات، تتراوح نسبة ملكية الشراكة الدولية من 10% إلى 90%، عادة 75%.

من خلال هذا المفهوم، يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على اتفاق طويل الأجل بين مستثمرين، أحدهما محلي والآخر أجنبي، للقيام بأنشطة إنتاجية في أراضي البلد المضيف. يمكن أن تكون الدولة الطرف أيضًا شخصًا اعتباريًا ينتمي إلى القطاع العام أو الخاص، أو مستثمرًا أجنبيًا يشتري حصة في مشروع مشترك. بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر المشاركة في المشاريع الاستثمارية على توفير حصة من رأس المال، ولكن يمكن أيضًا المشاركة من خلال توفير خبرة العمل أو المهارات العامة.

و تجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 34-35.

## 2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو عبارة عن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات . ويعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات إنشاء فروع في البلد المضيف للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنشطة الإنتاج أو الخدمات، بشرط أن تتمتع بالحرية الكاملة لإدارة هذه الأنشطة والتحكم فيها. يعتبر هذا النوع هو الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

## 3 مشروعات أو عمليات التجميع:

قد تأخذ هذه المشاريع شكل اتفاقية بين أطراف أجنبية ومحلية، حيث يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين ليتم تجميعها في المنتج النهائي، وفي معظم الحالات، خاصة في البلدان النامية، الطرف الأجنبي هو الذي يوفر الخبرة أو المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والمعدات ورأس المال في مقابل عائد متفق عليه.<sup>2</sup>

## 4 الاستثمار في المناطق الحرة :

الاستثمار الأجنبي هنا بعيد كل البعد عن الالتزام بقوانين الدولة المضيفة، حيث ينظم عملية إنشاء المشاريع الاستثمارية من خلال قوانينه الخاصة، لذلك فهو معفي من جميع الرسوم والضرائب المفروضة على المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة داخل الدولة المضيفة.

الهدف الأهم من إنشاء منطقة حرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة الاستثمار المباشر، حيث تخلق الدولة بيئة اقتصادية مواتية في منطقة حرة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين. ولعل أبرز أهداف إنشاء هذه المناطق هو خلق صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغربية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص151.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

<sup>3</sup> شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 37.

## 5 - الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

الاستثمار في مجال البنية التحتية كإنشاء المطارات أو الطرق، يكون في شكل عقود امتياز لمدة محددة من 20 إلى 50 سنة، شريطة إعادة المشروع إلى المجتمع أو الحكومة في نهاية عقد الامتياز، أي المشاريع القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، فهي تميل إلى إفادة كل من الحكومة والمستثمرين الأجانب، الذين يعتبرون جميع المشاريع ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز، حيث تتطلب الحكومة استثمارات كبيرة ويجدون صعوبة في التمويل هذه الاستثمارات من الميزانية.<sup>1</sup>

## 6 عمليات الاندماج أو التملك:

بموجب هذا الشكل من الاستثمار، يشتري المستثمر الأجنبي شركة أو يندمج مع شركات أخرى قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد. بدمج الشركتين في شركة جديدة عملاقة تحل محلها تسمى الشركة الدامجة، تنتقل إليها حقوق والتزامات الشركة المندمجة ومساهماتها وشركائها.<sup>2</sup>

## 7 الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، فضلاً عن إدارتها المركزية في المركز الرئيسي للوطن الأم.<sup>3</sup>

تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل، أما ما يتعلق بمفهومها فقد تعددت التعاريف وتنوعت بحسب المعايير التي ارتكزت عليها، فعرفها البعض بمعيار عدد البلدان التي تمارس نشاطها الإنتاجي فيه فكان التعريف كالتالي: "هي كل مؤسسة أو مشروع أو شركة تمتلك أو تسيطر على أصول إنتاجية سواء مصانع أو مناجم، أو مكاتب البيع والتسويق - في دولتين أو أكثر خارج الحدود القومية لدولة الموطن للشركة أو المؤسسة"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركائها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006، ص 186.

<sup>2</sup> هوام جمعة، لمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 2013، العدد 34، ص 412.

<sup>3</sup> Kojima kiyoshi, Direct Foreign Investment, Croom Helm Ltd, 1978, P 222.

<sup>4</sup> شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014، ص 66.

## الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من الاستثمارات الأخرى يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>
- ✓ انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.
  - ✓ ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر.
  - ✓ تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.
  - ✓ تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظراً لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.
  - ✓ تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، وقواعد الشراكة التي أقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.
  - ✓ قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير.

كما وأن هناك خصائص أخرى لهذا الاستثمار نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري -دراسة حالة - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة قسنطينة، 2015-2016، ص ص 40 41.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970 - 1990) دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 18.



✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفع المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الاستهلاك التقليدية بما تنجّه من سلع مرتفعة الجودة والتي تروج لها وسائل إعلانية متقدمة.

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية وهي الظاهر التي تشكو منها الدول النامية "استنزاف العقول البشرية".

### المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن اظهار أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال النقاط التالية:

- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية.
- كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلاً أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.<sup>1</sup>
- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال، وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر - في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2005، ص ص 31-32.

<sup>2</sup> داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 49.

- وينسب للاستثمارات الأجنبية أيضاً الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.
- امداد الدول النامية بمجموعة من الأصول المختلفة والتي غالباً ما تكون تفتقرها هذه الدول، ويكون ذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في كل من رأس المال، ونقل أحدث التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج والإدارة، كما يعمل الاستثمار الأجنبي على استغلال الموارد المتاحة في البلد، بالإضافة إلى المهارات والخبرات.... الخ
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي نتيجة للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط الشركات الأجنبية بالشركات المحلية، والتي من شأنها زيادة كفاءة المؤسسات المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا الحديثة والمعقدة بالإضافة إلى تقنيات الصناعات الحديثة خاصة الثقيلة منها.<sup>1</sup>
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال، والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة، مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلاً للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساساً في ارتفاع أجورهم، وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات بانل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018-2019، ص 93.

<sup>2</sup> بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقارنة OLI، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص 07.

## المبحث الثاني: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد الدولي مما أدى إلى إدراء عدة دراسات وبحوث حول الاستثمار الأجنبي المباشر لتفسيره من خلال عدة نظريات، وكذا إيجاد والدوافع والمحددات التي تتحكم فيه، وفي هذا المبحث سنتطرق لأهم نظريات التي فسرتة ومحدداته.

## المطلب الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

حضي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها، واختلفت كل واحدة عن الأخرى . وفيما يلي عرض لهذه النظريات.

## 1 - النظرية الكلاسيكية من أهم رواد هذه النظرية (ديفيد ريكاردو) David Ricardo وترتكز على

مجموعة من الافتراضات تتمثل في عدم تدخل الدولة، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال، يرى David Ricardo إن رأس المال ينتقل من البلد تكون فيه إنتاجية رأس المال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة من أجل تحقيق أرباح عن طريق الاستفادة من الفرق في سعر الفائدة، وهذه الحركة لرأس المال تكون بشكل مستمر إلى أن تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال في البلدين عندها تتوقف الحركة ويظهر الاختلاف في العوائد من جديد، ومن وجهة نظر هذه النظرية هذه الاختلاف بين البلدان في العوائد هو الذي يؤدي إلى الاستثمار في الخارج.<sup>1</sup>

## 2 نظرية الميزة الاحتكارية: من خلال توسيع نطاق عمل Hymer، طرح Kindleberger 1969

نظريته عن الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الميزة الاحتكارية، حيث أقر Kindleberger بأن المزايا التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات في شكل تكنولوجيا متطورة وخبرة إدارية، وبراءات اختراع وما إلى ذلك. تشجع هذه المزايا بشكل عام الشركة على الاستثمار في بلد أجنبي من أجل استغلالها بالكامل بدلا من مشاركتها مع المنافسين المحتملين في السوق الخارجية. كلما زادت فرص جني أرباح احتكارية، كلما زاد التشجيع بين الشركات على الاستثمار المباشر. على الرغم من وصف Kindleberger لأشكال مختلفة من المزايا التي

<sup>1</sup> عنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص، 61-62.

تتمتع بها الشركة عموماً على شركة البلد المضيف، إلا أنه فشل في وصف الميزة التي يجب أن تركز عليها الشركة. علاوة على ذلك؛ لا يمكن للشركة استغلال مزاياها الاحتكارية في الخارج إلا إذا كانت سياسة البلد المضيف تسمح لها بذلك.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من الباحثين من خلال عدة نظريات، كل نظرية حاولت تفسيره حسب وجه نظرها، فمنها النظريات الحديثة وفيما يلي نتعرض لها في هذا المطلب.

**1 نظرية دورة حياة المنتج:** تم استخدام نظرية دورة الإنتاج الخاصة بنظرية دورة الإنتاج Vernon التي طورها Vernon في عام 1966 لشرح أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعة التحويلية. يعتقد Vernon أن هناك أربع مراحل لدورة الإنتاج: الابتكار والنمو والنضج والانحدار وفقاً له، في المرحلة الأولى، تبتكر الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية منتجات مبتكرة جديدة للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض من أجل خدمة الأسواق الخارجية، بعد الحرب العالمية الثانية، زاد الطلب في أوروبا على المنتجات المصنعة وكذا المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا بدأت الشركات الأمريكية في التصدير، مستفيدة من التفوق في التكنولوجيا على المنافسين الدوليين؛ إذ يتوفر للمصنعين في المرحلة الأولى من دورة الإنتاج ميزة من خلال امتلاك تقنيات جديدة، ولكن بعدها ستكون هناك شركات تقوم بتقليد المنتج. وبالتالي، بدأت الشركات الأوروبية بتقليد المنتجات الأمريكية التي كانت الشركات الأمريكية تصدرها إلى هذه البلدان.<sup>2</sup>

**2 نظرية الموقع:** يتأثر سلوك الشركات المتعددة الجنسيات من حيث دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بموقعه من خلال البحث عن الموارد أو البحث عن السوق أو السعي لتحقيق الكفاءة؛ ففي الواقع يتم اتخاذ القرار الاستثمار على أساس الجغرافيا الاقتصادية، وهو قرار اقتصادي كلي لأنه يأخذ في الاعتبار الخصائص الجغرافية، وأوضحت هذه النظرية أن نجاح الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> Dinkar Nayak, Rahul N. Choudhury, A selective review of foreign direct investment Theories, ARTNET Working Paper Series, No. 143, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNET), Bangkok, 2014, p6.

<sup>2</sup> Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 3, December 2010, p p 55 56.

المباشر يستند إلى الثروة الوطنية لبلد ما، مثل الموارد الطبيعية وتوافر العمالة، وحجم السوق المحلي، البنية التحتية وسياسة الحكومة فيما يتعلق بهذه الموارد الوطنية.<sup>1</sup>

3 **نظرية الاندماج:** تم تطوير النظرية من قبل باكلي وكاسون في عام 1976 ثم من قبل هينارت في عام 1982 وكاسون في عام 1983. في البداية، تم إطلاق النظرية من قبل Coase في عام 1937 و Hymer في عام 1976 وحاول هذه النظرية شرح نمو الشركات المتعددة الجنسيات ودوافعها لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، حدد Hymer من خلالها عاملين للاستثمار الأجنبي المباشر وهما إزالة المنافسة، والمزايا التي تمتلكها بعض الشركات في نشاط معين.<sup>2</sup>

4 **نظرية سوق رأس المال:** تعتبر هذه النظرية التي يشار إليها أحياناً باسم "نظرية منطقة العملة" واحدة من أهم النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر، استناداً إلى أعمال Aliber (1970؛ 1971) الذي افترض أن الاستثمار الأجنبي بشكل عام نشأ نتيجة لعيوب سوق رأس المال. كان الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد نتيجة للاختلافات بين عملة البلد المصدر وعملة البلد المضيف. وفقاً لـ Aliber، تتمتع العملات الأضعف بقدرة أعلى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أكثر قدرة على الاستفادة من الاختلافات في معدل الرسملة السوقية، مقارنة بعملات الدول الأقوى. يضيف Aliber أيضاً أن الشركات متعددة الجنسيات في بلد المصدر والتي تتخذ من مناطق العملات الصعبة مقراً لها يمكن أن تقترض بسعر فائدة أقل من شركات الدولة المضيفة لأن مستثمري المحفظة يتغاضون عن الجانب الأجنبي من الشركات متعددة الجنسيات في بلد المصدر. يمنح هذا الشركات في بلد المصدر ميزة الاقتراض لأنها تستطيع الوصول إلى مصادر رأس المال الأرخص لفروعها والشركات التابعة لها في الخارج مقارنة بما يمكن للشركات المحلية الوصول إليه من الأموال نفسها.<sup>3</sup>

5 **النظرية الانتقائية:** تم تطوير واحدة من أكثر النظريات قوة وشمولية للاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة (Dunning عام 1977 و 1979) بدمج النظريات الكاملة القائمة على السوق نظريات

<sup>1</sup> Patricia Lindelwa Makoni, AN EXTENSIVE EXPLORATION OF THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 5, Issue 2, Continued – 1, 2015, p 80.

<sup>2</sup> Vintila Denisia, op cit, p56.

<sup>3</sup> Patricia Lindelwa Makoni, op cit, p79.

احتكار القلة، وأضاف بعدا ثالثا في شكل نظرية الموقع لشرح سبب قيام الشركة بفتح شركة تابعة أجنبية. تتناول نظرية الموقع الأسئلة المهمة المتعلقة بمن ينتج السلع أو الخدمات وفي أي مواقع ولماذا؟ عوامل مثل سياسات البلد المضيف، والأساسيات الاقتصادية، واستراتيجية الشركة واقتصادات التكتل، وعلى أساس ما سبق طرح Dunning نظريته، والتي أصبحت تُعرف بالنموذج الانتقائي أو نموذج OLI. واقترح أن الشركة ستخترط في الاستثمار الأجنبي المباشر إذا تم استيفاء ثلاثة شروط وهي:

- ينبغي أن تتمتع بمزايا ملكية مقابل الشركات الأخرى (O)؛
- من المفيد استيعاب هذه المزايا لنقلها إلى شركات أجنبية (I)؛
- هناك بعض مزايا الموقع في استخدام مزايا ملكية الشركة في دولة أجنبية (L)؛

ومزايا الملكية هي تلك الخاصة بالشركة التي تتميز بها على المنافسين المحليين والأجانب في شكل أصول ملموسة وغير ملموسة، تؤدي مزايا الملكية هذه إلى تخفيضات في تكاليف إنتاج الشركة وتسمح لها بالتنافس مع الشركات في بلد أجنبي. كما تلعب مزايا الموقع لمختلف البلدان دورا مهما في تحديد الدولة التي ستستضيف استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، والميزة الأساسية في النظرية الانتقائية هي أنه يجب استيفاء جميع الأنواع الثلاثة من الشروط قبل حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. ذكر Dunning (1980) أن مثلت OLI من المتغيرات التي تحدد أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات يمكن تشبيهها بمقعد ثلاثي الأرجل، وتمثلت المساهمة الرئيسية لنموذج Dunning الانتقائي في الأدبيات الحالية حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمع بين عدة نظريات تكاملية وتحديد مجموعة من العوامل التي تؤثر على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات. ولهذا السبب اكتسبت نظريته قبولا واسعا، واختبر نظريته تجريبيا وحصل على نتائج مرضية. ومع ذلك، فإن أحد الانتقادات الرئيسية للنموذج الانتقائي هو أنه يتضمن العديد من المتغيرات بحيث يفقد أي عملية تشغيلية. وأوضح دانيغ أنها كانت نتيجة حتمية لمحاولة دمج الدوافع المختلفة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر في نظرية عامة واحدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Dinkar Nayak, Rahul N. Choudhury, op cit, p9-11.

6 نظرية المدرسة اليابانية: قدم هذه النظرية كل من ( كوجيما ) Kojima ، (تسورومي) Tsurumi ، (أوزوا) Osawa ، حاولت هذه النظرية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستفادة من التجربة اليابانية سنة 1945 حيث امتازت بمميزات تسييرية وتنظيمية، خلافا عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية. فطورت هذه النظرية اليابانية نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية والجزئية، وتمثلت الأدوات الكلية في كل من السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتمثلت الأدوات الجزئية في القدرات للشركة كالتميز التكنولوجي وأصولها المعنوية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العوامل المتحركة في تدفقاته الواجب توفرها في البلد المضيف من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها ضمان استقطاب المستثمرين، ومنها المحددات الاقتصادية والسياسية والجغرافية وغيرها من المحددات الأخرى.<sup>2</sup>

#### أولاً: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو في حد ذاته مفهوم اقتصادي، ويتم التركيز عليها من قبل الباحثين في دراساتهم أكثر مقارنة بالمحددات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه المحددات نذكر الآتي:

#### 1 حجم السوق

يعد حجم السوق الذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقوى عامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في دراسات الاقتصاد القياسي، ومحدد رئيسي له، فارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني الحصول آفاق أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر سينتقل إلى البلدان ذات الأسواق الكبيرة وذات القوة الشرائية الأكبر للاستخدام الفعال للموارد، ويمكن للشركات أن تحصل على عائد أعلى على رأس مالها

<sup>1</sup> ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، جامعة البليدة 2، 2014، ص 122.

<sup>2</sup> عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008، ص 54.

وتجني أرباحاً أعلى من استثماراتها، وعليه، توسيع حجم السوق يعمل على تحفيز جذب الاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup>

## 2 معدل التضخم

من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر معدل التضخم؛ حيث يزيد التضخم من تكلفة استخدام رأس المال، وبالتالي يؤثر على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة سلبية، وينتج معدل التضخم المرتفع عن السياسات النقدية والمالية غير المسؤولة، مثل العرض النقدي المفرط، وعجز الميزانية، وسوء إدارة نظام سعر الصرف. وقد يعكس أيضاً الظروف الاقتصادية السيئة في البلاد، وهذه الظروف قد تثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

## 3 تكاليف العمالة

يعتمد الاستثمار إلى حد كبير على مستويات الأجور، وتسعى الشركات إلى خفض التكاليف عن طريق نقل الإنتاج إلى منطقة تتوفر فيها الموارد بتكلفة أقل؛ فالعمالة الرخيصة في أماكن أخرى مقارنة ببلد المصدر توفر حافزاً كبيراً للمستثمرين.<sup>3</sup>

## 4 الضرائب

تؤثر طبيعة قوانين الضرائب في الدولة على قدرتها على جذب المستثمرين الأجانب والاحتفاظ بهم؛ فالضرائب المرتفعة تعد من العوائق الرئيسية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن قوانين الضرائب غير المتسقة والضعيفة التنفيذ تصور بيئة أعمال غير سيئة، مما يؤدي إلى الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Erdal Demirhan, Mahmut Masca, DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT FLOWS TO DEVELOPING COUNTRIES: A CROSS-SECTIONAL ANALYSIS, PRA GUE ECO NO MIC PA PERS, 4, 2008, p 358-359.

<sup>2</sup> Steve Onyeiwu, Hemanta Shrestha, Determinants of Foreign Direct Investment in Africa, JOURNAL OF DEVELOPING SOCIETIES 20(1-2), 2004, p59

<sup>3</sup> HUBERT P. JANICKI, PHANINDRA V. WUNNAVA, Determinants of foreign direct investment: empirical evidence from EU accession candidates, Applied Economics, 36, 505-509, 2004, p508.

<sup>4</sup> Steve Onyeiwu, Hemanta Shrestha, op cit, p, 96.



## 5 سعر الصرف

أشارت بعض البحوث أن الشركات المتعددة الجنسيات تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الأرباح والعوائد الاستثمارية، فتجذب هذه الشركات إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو في حالة تتوقع حدوث التضخم فيها، وتؤثر التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف سلباً على التدفقات الاستثمارية؛ ذلك أنها تصعب عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع الاستثماري.<sup>1</sup>

6 **درجة انفتاح وتقدم الإصلاح:** يعني الاقتصاد الأكثر انفتاحاً أن المستثمرين الأجانب أكثر دراية بالاقتصاد المضيف وبالتالي قد يكونون أكثر استعداداً للاستثمار فيه. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للانفتاح تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المنافسة، مما يقلل من أي ميزة تنافسية تأمل الشركات الأجنبية في تحقيقها.<sup>2</sup>

## 7 الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية والديون الخارجية

تؤثر الاحتياطات الدولية (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما. يعتبر المستثمرون الأجانب أن الاحتياطات الدولية الكبيرة تعكس اقتصاداً محلياً قوياً، ويميلون إلى الثقة في هذا الاقتصاد؛ ولذلك، فإن الاحتياطات الدولية القوية تجذب المستثمرين الأجانب في حين أن المستويات المنخفضة للاحتياطات الدولية لها تأثير معاكس، كما أن الديون الخارجية نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة تثبط الاستثمار الأجنبي؛ فغالباً ما تحد أعباء خدمة الديون من قدرة البلدان على توفير البنى التحتية الأساسية مثل الطرق والهواتف والمياه والكهرباء، ومثال ذلك معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تلقت أقل استثمار أجنبي مباشر في عام 1999 كونها كانت مثقلة بالديون.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عمار زودة، محددات القرار الاستثماري الأجنبي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، صص 123، 124.

<sup>2</sup> Lv Na, W.S. Lightfoot, Determinants of foreign direct investment at the regional level in China, Journal of Technology Management in China Vol. 1 No. 3, 2006, p271.

<sup>3</sup> Steve Onyeiwu, Hemanta Shrestha, op cit, p p95, 96.

## 8 سعر الفائدة

يعبر استقرار أسعار الفائدة على استقرار السياسات النقدية وهو يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الاقتصاد ومنه جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الفروق في أسعار الفائدة يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق أرباح وعوائد أكبر. فارتفاع أسعار الفائدة الدائنة يتيح للمستثمر الأجنبي توظيف أمواله، وانخفاض أسعار الفائدة المدينة يشجع المستثمر الأجنبي في حالة اعتماده على البنوك المحلية.<sup>1</sup>

## ثانيا: المحددات المتعلقة بالبنية الأساسية

أن البنية التحتية الجيدة والمتطورة تزيد من القدرة الإنتاجية للاستثمارات في بلد ما، وبالتالي تحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد، كما تؤدي البنية التحتية من الطرق والموانئ والسكك الحديدية وأنظمة الاتصالات إلى التطوير المؤسسي مثل المحاسبة والخدمات القانونية، ويمكن اعتبار البنية التحتية الضعيفة عقبة وفرصة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، وتعد على أنه أحد القيود الرئيسية له، إلا أنه يمكن جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة إذا سمحت الحكومات المضيفة بمشاركة أجنبية أكبر في قطاع البنية التحتية.<sup>2</sup>

## ثالثا: المحددات المؤسسية والسياسية

تعتبر المتغيرات المؤسسية محددات ذات أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر فالمؤسسات الأفضل لها تأثير إيجابي ومهم اقتصاديا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أهم الجوانب المتغيرات المؤسسية التي لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سوء الإدارة والبيئة التنظيمية غير الملائمة والعبء التنظيمي المفرط، مخاطر نزاع الملكية وتحديد سقف الملكية الأجنبية في القطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسة تحويل الأرباح، القيود المفروضة على حيازات الأجانب، كما يؤثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة؛ إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي لعدم استقرار الحكومة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى ردع الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، جامعة بشار، أبريل 2021، ص 118.

<sup>2</sup> Erdal Demirhan, Mahmut Masca, op cit, p360.

<sup>3</sup> John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, Working Paper No. 136, AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, September 2011, p 11-13.

### المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومميزاته وعيوبه ومعوقاته

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة رؤوس الأموال، وحتى تتحرك هذه الأموال لبلد ما دون غير أو مجموعة دول بعينها دون غيرها لأبد من وجود دوافع تستقطب هذه الأموال، كما أن لها انعكاسات سلبية وإيجابية على مستوى الدولي سواء بالنسبة لدول المصدرة أو المضييفة له، وبسبب الخوف من سلبيات نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يواجه معوقات تحده من الاستثمار.

#### المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتختلف دوافع وأهداف هذا النوع من الاستثمارات حسب الجهة المالكة وبلده الأم من دوافع التصدير، وطبيعة البلد الذي تتم فيه هذه الاستثمارات من دوافع استرداد واستقطاب:

#### 1. دوافع البلد المضيف للاستثمار:

أما الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي:<sup>1</sup>

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- بالاستثمار تحاول الدول المضييفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات أغلب المشروعات داخل البلاد.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

<sup>1</sup> حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، سنة 2006،

<https://www.iasj.net/iasj/download/76d58b3b02f1b851>

- وأخيرا محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.
- ان اهداف المستثمر التي يبغى الى تحقيقها الحصول على المواد الأولية والإعفاءات الضريبية من خلال تفعيل النصوص القانونية في القوانين الاستثمار لحماية القانونية والمحافظة على رأس ماله .وكذلك البلد المضيف الذي يسعى الى تحقيق التقدم الصناعي والرقى بالمجتمع.

## 2. الأسباب الداخلية كدافع للاستثمارات الخارجية:<sup>1</sup>

- **طبيعة النشاط:** إن طبيعة النشاط قد تفرض بالضرورة الاستثمار خارج الحدود الإقليمية، فبعض المنتجات مثلا سريعة التلف وبالتالي لا يمكن نقلها من مكان لآخر دون أن يلحقها العطب، لذلك تلجأ الشركات المنتجة لهذه السلع إلى تقريب أو نقل مراكز الاستهلاك.
- **حجم السوق المحلي:** تبدأ المشروعات في توسع في إنتاجها حسب احتياجات السوق وحجمه ثم بعد فترة يعجز السوق عن إستيعاب كل منتجات الشركة وحجم إنتاجها، لذلك تتجه الشركة إما إلى التصدير إلى الخارج أو الاستثمار في الخارج، وتفضل الشركات دولية النشاط الكبرى الاستثمار عن التصدير.
- **سوق العمل:** كثير من السلع يتوقف سعرها النهائي بشكل كبير على عنصر العمل، بل يتأثر بالارتفاع أو الانخفاض في مستوى الأجور وبمدة توافر العمالة وإنتاجها، وهو الأمر الذي دفع بعض الشركات الدولية إلى توطين بعض فروعها في الدول التي تتوفر بها عنصر العمل (الرخيص والماهر).
- **اعتبارات التكاليف:** عادة ما يتم التفريق بين نوعين من استثمارات تخفيض التكاليف، أما النوع الثاني فهي تتضمن خدمة المصالح الوطنية للمستثمر الأجنبي، وبخاصة في مجال الصناعات الاستخراجية كالبتروال التي تعمل على زيادة الإنتاجية العمالية والإنتاج ككل.
- **اعتبارات تسويقية:** غالبا ما تحفز الشركات لإقامة فروع أجنبية بعدما تصبح معروفة في الأسواق الأجنبية من خلال صادراتها، ويؤدي التوسع في الأعمال الناجمة عن التجارة الخارجية إلى زيادة استثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> الياس ميدون ، تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، ص 225.

- **تقليل المخاطر:** التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم أو المصادرة، زيادة الرسوم الجمركية فتوزيع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر إلى الحد الأدنى.

#### المطلب الثاني: مميزات وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم، نظرا لدوره الكبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المستقبلية له، حيث تعمل هذه الاستثمارات على زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي وإيرادات الخزينة بالإضافة إلى خلق فرص العمل والتدريب العمالة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سيتم إدراجه فيما يلي:

#### الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تلخيصها على مستوى الدولة المضيفة والدول المصدرة.

#### أولاً: على مستوى الدولة المضيفة

هناك الكثير من المميزات التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
4. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة لاستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، بحيث يقوم العاملون بهذه الفروع

بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون للعمل بها.<sup>1</sup>

5. إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية ومراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

6. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظراً لزيادة حصيلته الدولية من النقد الأجنبي (حسابات العمليات الرأسمالية). هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلاماتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلته صادراتها.

7. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة لاستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، بحيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون للعمل بها.<sup>2</sup>

8. تضمن صيغة المشاركة للدول المضيفة عدم انفراد المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل والاطلاع على القرارات المهمة التي تتعلق بالإنتاج أو السياسات السعرية مما يمكن الدولة من فرض الرقابة على تلك الشركات دون لجوء المستثمر الأجنبي إلى أساليب غير مرضية والسيطرة على معرفة البيانات الحقيقية على الدخل الصافي والأرباح لكي تتمكن من حساب ما لها وما عليها بصورة عادلة، أي أنها تقوم بتخفيض درجة التحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم رفع درجة الاستقلال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 51.

<sup>2</sup> بندر بن سالم الزهراني، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، 2004، ص 22.

<sup>3</sup> عصام الدين مصطفى نسيم، "النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو"، دار النهضة العربية، مصر، 1972م، ص 103.

9. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار واستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.<sup>1</sup>

### ثانياً: على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:<sup>2</sup>

1. الحصول على المواد الخام من الدول التي تستثمر فيها والتي لا يمكن العثور عليها بنفس التكلفة في بلادهم، لاستخدامها في صناعتهم، فتقام الاستثمارات في البلدان التي تتوفر بهذه المواد لإقامة المشاريع اللازمة لاستخراج هذه المواد الأولية.
2. إيجاد أسواق جديدة لفائض الكبير لمنتجات وسلع الشركات الأجنبية الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
3. الاستفادة من ميزة التكلفة المنخفضة لعوامل الإنتاج مثل اليد العاملة.
4. تقليل المخاطر التي تواجه استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في دولة واحدة مثل الحرب أو التأميم أو المصادرة، زيادة الرسوم الجمركية، وبالتالي محاولة تقليل المخاطر عن طريق توزيع الاستثمارات ونشرها في المزيد من البلدان.
5. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها العديد من الدول المضيفة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
6. بفضل التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الوفير، يمكن للشركات الأجنبية سهولة التنافس مع الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة.
7. الاستفادة من فرص تحقيق الربح من البلد المضيف، حيث أن أرباح الشركات الأجنبية تفوق بكثير أرباح عملياتها داخل البلد الأم.
8. الحد من التلوث والمشاكل البيئية في البلد المنشأ، ونقلها إلى الدولة المضيفة.
9. استقرار اقتصادات البلدان النامية من خلال تقديم معدلات عوائد أعلى للمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، الطبعة الأولى، ص 411.  
<sup>2</sup> بسعد حكيمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 39.

## الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة: رغم الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا السالفة الذكر إلا أنه يواجه العديد من العيوب ومنها:

- 1- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل معظم أرباحها إلى الخارج، أو استيراد احتياجات الاستثمار من الخارج، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه غير متوفر في السوق المحلي، أو بجودة أقل مقارنة بنظرائه الأجانب، وهذا ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري من خلال زيادة فاتورة الواردات أكثر من الزيادة في الصادرات والذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات ككل.
- 2- لا يقوم بتوفير فرص وافرة لتنمية مهارات العاملين وخبراتهم وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية بسبب نقص العمالة المحلية المؤهلة في هذه المجالات، تعتمد الشركات العابرة للقارات على مكونات العمالة الأجنبية، ولا يُسمح لشركات المحلية بالاطلاع على الأسرار الفنية والصناعية التي تقدمها الشركات الأجنبية للصناعة، وفي حال توفير هذه الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون مدفوعة الأجر ومكلفة ويتم تحديثها باستمرار.<sup>1</sup>
- 3- يمكن أن يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى لا بد أن يؤدي تجريدتها من عمليات التصنيع الجديدة إلى إغلاقها وزوالها في المستقبل القريب، وصولاً إلى حد احتكار المستثمرين الأجانب، لأنهم يجلبون التكنولوجيا العالية التي يفقدها المنافسون المحليون.
- 4- لا تساهم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في خلق فرص العمل، الأمر الذي سيقال انتشار البطالة بجميع أشكالها ومجالاتها، ونظراً لأن هذه المشاريع تستخدم أساليب إنتاج كثيفة رأس المال ووسائل إنتاج تتطلب وظائف عالية الجودة والتي يتم إعادتها من الخارج، وهي مشتقة من المستورد من في الخارج، مما يحد إلى حد كبير من فرصة استخدام الوظائف المحلية.
- 5- تقلل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الأرباح في سجلات الشركة بسبب التهرب الضريبي وترفع تكلفة براءات الاختراع والعلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الأعمال يصعب اكتشافها. بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة المضيفة على أنشطة

<sup>1</sup> رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص ص 64 65.



الاستثمارات لها تأثير سلبي على الميزانية العامة لأنها تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير أنشطتها أو الأسماء التجارية، أو دليل على انتهاء صلاحية الشركة وحلها بعد انتهاء فترة الإعفاء الممنوحة للشركة.<sup>1</sup>

6- هناك انتقاد آخر يتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحياناً) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت، السيراميك.<sup>2</sup>

### ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:<sup>3</sup>

- هناك تأثير في المدى المتوسط، ويعود ذلك لخروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة فيحدث هناك تأثير سلبي على موازين مدفوعاتها.
- القيود الصارمة التي تفرض من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأخطار الغير تجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، على عمليات التصدير والتأمين والتي من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

<sup>1</sup> خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، بسكرة 2012-2013، ص 105.

<sup>2</sup> بربار نور الدين، بوغراري فاطمة الزهرة، لراي سفيان، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" دراسة اقتصادية للفترة (2012/1970)، العدد الثاني/ ديسمبر 2017، ص 156.

<sup>3</sup> هردوق احمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد ( حالة الجزائر): المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد02، سبتمبر 2014، ص 89.

## المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي، لا يزال هناك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطارئة للاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن حصرها في العوامل التالية:

## 1 - عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

يقال عدم استقرار الاقتصاد الكلي من الحوافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على درجة استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية وانخفاض مستوى البطالة والتضخم.

## 2 - تقييد حركة رؤوس الأموال :

يتردد المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار في بعض البلدان بسبب القيود المفروضة على تحويلات رؤوس الأموال وإرباح الشركات للخارج .

## صعوبة الحصول على الائتمان :

إن التنافس الحكومي مع القطاع الخاص يهدد في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك على إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان قرارات الخاص والذي قد يتطلب الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية سواء في التأسيس أو التشغيل.<sup>1</sup>

## 3 - حجم السوق في الدولة المضيفة :

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من اسواق اخرى كبيرة، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي، وان حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن ان يكون اقل تأثيرا او غير مهم اذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة انتاج فقط لتصدير انتاجها بصورة اكثر تنافسية لأسواق اخرى.

<sup>1</sup> خاطر إسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 100.

## 4- النمو الاقتصادي:

ان النمو السريع للنتائج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالي من متطلبات راس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فإنها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

## 5- التضخم:

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

## 6- تغيرات سعر الصرف:

والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.<sup>2</sup>

## 7- المعوقات السياسية والاجتماعية:

يتجسد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الأحداث والاضطرابات الداخلية، تغيير إدارة الحكم بشكل غير سلمي، تسليط عقوبات سياسية خارجية، نزاعات الحركات الانفصالية، الحروب والنزاع على الحكم، الانقلابات العسكرية، أحداث الشعب، الإضرابات العمالية والمظاهرات الشعبية. بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بانتشار الآفات الاجتماعية كالفساد والسرقة والرشوة، والمشاكل الاجتماعية الأخرى التي من شأنها أن تحدث آثار سلبية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تأثير الأصول المادية والمالية المستثمرة للشركة الأجنبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة لمكتبة عين الجامعة، الاقتصاد والبحوث الاقتصادية، جامعة الموصل/العراق، 2007، ص80.

<sup>2</sup> هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية - دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، مرجع سابق، ص 24.

<sup>3</sup> حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص، مالية دولية، جامعة وهران، 2010-2011، ص 39.

## 8 - البنية التحتية :

تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة، وقد تبين ان البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدرية بشكل كفاء تعد عناصر اساسية لجذب المستثمرين الاجانب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية، مرجع سابق، ص 7.

## خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا لمختلف المفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا الى أنه الاستثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى يكون فيها تنقل لرؤوس الأموال من دولة الى دولة أخرى بغيت اقامة مشروع، تعطي صاحبها حق التملك والادارة للمشروع الاستثماري، حيث عرف ازدهار خلال القرن التاسع عشر ثم شهد تراجعاً ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مختلفة أقلها ضرراً وهو استثمار في المنطقة الحرة والاستثمار في البنية الأساسية وأكثر ضرراً وهو استثمار الشركات المتعددة الجنسيات والمملوك بالكامل، ونظراً لأهميته قامت العديد من النظريات لتفسيره.

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحكمه في الواقع عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق هذا الأخير الغاية المرجوة منه سواء بالنسبة للدولة أو الدولة الأم، كاتساع حجم السوق، وتوفر البنية التحتية الملائمة، واستقرار السياسات الكلية...إلخ.

ويستند الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض الدوافع والتي يقام على أساسها المشروع، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم في التنمية الاقتصادية من خلال المزايا التي يعود بها على اقتصاد الدول خاصة الدول النامية التي تكافح وتقوم بعدة مجهودات وذلك بتقديم التحفيزات والتي من أهمها تخفيض العبء الضريبي وكذا التضحيات السياسية والبيئية والاجتماعية كل هذا من أجل جذب، إلا أن هناك آثار سلبية ممكن أن تهلك اقتصاديات هذه الدول كوقوعها في أزمات مالية اقتصادية، وإن هذه الآثار نجدها تمس هذه الأخيرة فقط أكثر مما تمس الدول المصدرة له.

## الفصل الثاني:

الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي

## تمهيد:

تسعى الدول باختلاف قوة اقتصاداتها متقدمة كانت أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه، وذلك لما له من أهمية بالغة على المستويين الجزئي والكلي، وقد أثارت المفاهيم المتعلقة بنوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه جدلاً واسعاً بين المفكرين الاقتصاديين، ففي البداية كان يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد استقرار ميزان المدفوعات.

في هذا الفصل سنتناول الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث هي:

➤ المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

➤ المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي؛

➤ المبحث الثالث: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي.

## المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي

إن الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي تبحث عليه معظم دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة، لذا سوف نتناول في هذا المبحث تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي وأهميته وأنواعه مع ذكر مؤشراتته.

## المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي وأهميته

يعتبر لاستقرار الاقتصادي هدف اقتصادي كلي أساسي للاقتصاديات سواء كانت متخلفة أو نامية، حيث لا يوجد تعريف واحد للاستقرار بصفة عامة وذلك بسبب تعدد الأوضاع التي تعبر عنه، ومن خلال هذا المطلب يمكن تعريفه وإعطاء أهميته كما يلي:

## الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي

تختلف تعريفات الاستقرار الاقتصادي لاختلاف وجهات نظر الباحثين، وفيما يلي ندرج التعاريف التالية:

- عرفه (شتاين) Stein الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي تكون فيها البطالة منخفضة، وتكون الأسعار عند مستوياتها العامة حيث لا توجد تقلبات تراكمية أو حادة.<sup>1</sup>

- يشير الاستقرار الاقتصادي إلى عدم وجود تقلبات مفرطة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، ويكون الاقتصاد مستقرًا إذا أظهر معدل نمو ثابتًا إلى حد ما، وتضخم منخفض ومستقر إلى حد ما، وسعر فائدة منخفض ومستقر إلى حد ما، وسعر صرف مناسب ومستقر. يصف البنك الدولي الاقتصاد الكلي بأنه مستقر "عندما يكون معدل التضخم منخفض ويمكن التنبؤ به، وأسعار الفائدة الحقيقية مناسبة، وسعر الصرف الحقيقي تنافسي ويمكن التنبؤ به، ويشير عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى حالة اقتصادية كلية متقلبة، تجعل بيئة الاقتصاد الكلي المحلية أقل قابلية للتنبؤ بها، وعدم القدرة على التنبؤ يعيق قرارات تخصيص الموارد والاستثمار والنمو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Aylin İDİKUT ÖZPENÇE, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey, Research in Applied Economics, Vol. 9, No. 3, 2017, p42.

<sup>2</sup> Tuaneh, Godwin Lebari, Vector Autoregressive Modelling of the Interaction among Macroeconomic Stability Indicators in Nigeria (1981-2016), Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 9(4), 2018, p2.



- استقرار الاقتصاد الكلي هو استخدام السياسة النقدية أو المالية لمحاولة القضاء على حالات الركود والحفاظ على الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل.<sup>1</sup>

- استقرار الاقتصاد الكلي هو وضع إطار عمل للمؤسسات والسياسات النقدية والمالية للحد من التقلبات وتشجيع النمو المعزز للرفاهية. يتطلب تحقيق هذا معالجة استقرار الاقتصاد الكلي في وقت مبكر مواعمة سعر صرف العملة مع مستويات السوق، وإدارة التضخم، وإنشاء مرافق الصرف الأجنبي، وتنويع الإيرادات، وإنشاء نظام شفاف للإنفاق العام، ومنع السيطرة على موارد البلد من طرف جهات خارجية.<sup>2</sup>

من خلال هذه التعاريف المقدمة للاستقرار الاقتصادي يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي هو الحالة تسود الاقتصاد تتميز بعدم وجود تقلبات حادة ومتكررة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال استخدام سياسات اقتصادية ملائمة، أي تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع وجود معدلات منخفضة للتضخم والبطالة، وتوازن في ميزان المدفوعات، وسعر صرف مناسب ومستقر.

### الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي

يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات في المجالات النقدية والمالية، والتي تهدف من خلال وسائل مختلفة إلى ضمان الأداء السلس للاقتصاد ومنع حدوث أزمة اقتصادية، والافتراض الأساسي وراء سياسات الاستقرار الاقتصادي هو أن قوى السوق وحدها لا تستطيع ضمان استقرار النظام الاقتصادي، الذي يخضع لإخفاقات متكررة في السوق.<sup>3</sup>

وعليه فإن للاستقرار الاقتصادي الكلي أهمية كبيرة تظهر من خلال ما يلي:

يعد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي تطور تدريجي للاقتصاد، مما يوفر تحقيق نمو اقتصادي مستقر مع استقرار الأسعار وانخفاض مستوى البطالة، واستقرار العملة المحلية، وحرية تدفقات رأس المال، بما في ذلك رأس المال الأجنبي، وتسعى الدول لتهيئة الظروف لزيادة الاستثمارات والادخار.

<sup>1</sup> Andrew B. Abel et al, Macroeconomics, SEVENTH EDITION, Addison-Wesley, United States, 2011, p429.

<sup>2</sup> United States Institute of Peace, Macroeconomic Stabilization, <https://www.usip.org/guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-the-web-version/sustainable-economy/macroeconomic>, p1.

<sup>3</sup> Federico Lupo Pasini, ECONOMIC STABILITY AND ECONOMIC GOVERNANCE IN THE EUROAREA: WHAT THE EUROPEAN CRISIS CAN TEACH ON THE LIMITS OF ECONOMIC INTEGRATION, Journal of International Economic Law 16(1), 20 February 2013, p235.

كما يصف استقرار الاقتصاد الكلي، أولاً، كفاءة جميع العوامل في التنمية الاقتصادية، وثانياً، كفاءة السياسة الاقتصادية للدولة وتؤثر سياسة الاستقرار على سلوك جميع المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي على كفاءة الاقتصاد الوطني، ويحاول أي بلد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لما له من تأثير على المؤشرات المهمة للدولة، مثل تحسين الصورة الدولية للدولة، وزيادة التصنيف في المؤشرات العالمية، وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي والحصول على دخل ثابت من خلال الأعمال التجارية، وزيادة إيرادات الميزانية، وزيادة في الأجور الحقيقية والمزايا الاجتماعية.<sup>1</sup>

وبالنسبة للأفراد والأسر والمجتمعات فإن الاستقرار الاقتصادي هو القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الازدهار، حتى في حالة التقلبات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. كذلك يسهم الاستقرار الاقتصادي الكلي في حماية العمال وأسواق العمل والزراعة، دعم الأشخاص والشركات؛ بحيث يتمتعون بالثقة والقدرة على التنبؤ للاستثمار في المستقبل بمستويات مقبولة من المخاطر والاستفادة من عوائد استثماراتهم، والمرونة الاقتصادية للصدمات. وعموماً يسمح الاستقرار الكلي بالتقدم الاقتصادي حتى عند مواجهة التقلبات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> OLENA P et all, Analysis of the Macroeconomic Stability Indicators Changing Dynamics in Ukraine, Mechanism of Economic Regulation, No 4, 2018, p p 127, 128.

<sup>2</sup> THE ATLAS OF Innovation for Economic Stability, p p 2,3.

## المطلب الثاني: أنواع الاستقرار الاقتصادي الكلي

ينقسم الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى استقرار داخلي واستقرار خارجي

## 1. الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي

يظهر الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي في عدة مؤشرات وهي استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الاقتصادي، ويتجلى تدهور الاستقرار الداخلي أكثر في شكل تضخم وبطالة.<sup>1</sup>

## 2. الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي

يحصل الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات للاقتصاد فأى عجز في ميزان المدفوعات يؤدي بالاققتصاد إلى الاستدانة، وهو ما يستلزم اتخاذ إجراءات صارمة لتحقيق التوازن.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي بمثابة توازن بين إجمالي الطلب والعرض. يتجلى هذا المبدأ في عدة مؤشرات للاقتصاد الكلي المناسبة، والتي ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تشمل المؤشرات الاقتصادية العامة، وأهمها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP)، وإجمالي الاستثمارات والمدخرات الإجمالية، ووضع المدفوعات والميزان التجاري، ومؤشرات التشغيل ومستوى البطالة، وتضم المجموعة الثانية مؤشرات نقدية ومالية أهمها حجم المعروض النقدي وهيكله، والتضخم وسعر صرف العملة الوطنية، وسعر البنك المركزي وأسعار الفائدة على قروض البنوك التجارية، وعجز الموازنة. حجم الدين الداخلي والخارجي للدولة، إلا أن المؤشرات الرئيسية بين مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي هي التضخم والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف؛ ذلك لأنها هذه المؤشرات مترابطة، وبذلك يظهر الاستقرار الاقتصادي بشكل متزامن عبر جميع المؤشرات.<sup>3</sup>

وفيما يلي نذكر أهم هذه المؤشرات

<sup>1</sup> Aylin İDİKUT ÖZPENÇE, op cit, p.43.

<sup>2</sup> بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ديسمبر 2018، ص 447

<sup>3</sup> OLENA P et all, op cit, p p 128,129.

## 1. النمو الاقتصادي

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يكون هناك نمو ثابت، ويمكن قياس هذا النمو بأشكال عديدة. يعتقد الكثيرون أن القياس الحقيقي للنمو الاقتصادي والاستقرار يجب أن يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Mankiw، 2001؛ Department of Finance؛ Haberler، 1973). يذهب (Hausmann 1996) و(Sundrum 1990) ويميل العديد من الاقتصاديين إلى وصف المنطقة المستقرة اقتصادياً بأنها منطقة ذات نمو ثابت للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستويات دخل شخصي عالية، وتحدث التقلبات الاقتصادية عندما لا ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسلاسة، وأن فترات الركود هي الفترات التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يعكس فترات ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشر مهم للاستقرار الاقتصادي لأنه يراقب النمو أو الإنتاج الكلي لمنطقة معينة.<sup>1</sup>

## 2. التضخم:

يعتبر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) مؤشر للتضخم كونه مقياس للمستوى العام للأسعار التي يبين تكلفة سلة ثابتة من السلع، بالنسبة لتكلفة نفس السلة في العام السابق. وهو لا يتجزأ من الاستقرار الاقتصادي.<sup>2</sup> ويحظى التضخم باهتمام كبير من قبل متخذي القرار، وبعد من أبرز المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية؛ نتيجة لآثاره السلبية على الاقتصاد القومي من انخفاض القوة الشرائية للنقود، والاختلال في توازن القوى الاقتصادية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Jamie Dressler, Mike Burns, Economic Stability, Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities, The Canadian Rural Revitalization Foundation, September 2004 , p 2,3.

<sup>2</sup> Jamie Dressler, Mike Burns, op cit, p4.

<sup>3</sup> علاء حامد فيصل النانلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القاديسية، 2017، ص 38.

## 3. أسعار الصرف:

يسمح استقرار العملة بوضع استراتيجيات طويلة الأجل للمستثمرين، كذلك يقلل استقرار العملة من مخاطر الديون بالعملة الأجنبية.<sup>1</sup>

## 4. انخفاض العجز المالي وانخفاض الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي العجز المالي المنخفض إلى انخفاض الدين العام، ويشير انخفاض الدين القومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الحكومة تتمتع بالمرونة اللازمة في استخدام إيراداتها الضريبية لتلبية الاحتياجات المحلية.<sup>2</sup>

## 5. البطالة:

من خلال تعريف الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تكون فيها البطالة منخفضة، فإن تحقيق التوظيف الكامل يساهم في استقرار حالة الاقتصاد، وتعرف البطالة بأنها الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولكن لا يمكنهم العثور عليه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد جمال خطاب، حازم حسانين محمد، العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 18، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، أوت 2021، ص48.

<sup>2</sup> سي جيلالي هاشمي، الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، 2021، ص ص، 21،22.

<sup>3</sup> Aylin İDİKUT ÖZPENÇE, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey, Research in Applied Economics, Vol. 9, No. 3, 2017, p47

## المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي

يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تكون حجم البطالة والتضخم بالإضافة الى معدل النمو الاقتصادي والموازنة العامة لدولة.

### المطلب الاول: البطالة

تعتبر البطالة من أهم العراقيل التي تواجهها الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، لذلك تسعى هذه الدول من خلال سياستها الاقتصادية إلى تخفيض معدلاتها.

### الفرع الأول: تعريف البطالة

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم البطالة، لذا سنأخذ بعض التعاريف لمعرفة معنى البطالة.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.<sup>1</sup>

تعرف على أنها "عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل".<sup>2</sup>

كما تعرف على أنها "عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية".<sup>3</sup>

ويعرف المكتب الدولي والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية البطالة بأنها "حالة افراد قادرين على العمل ليس لهم شغل ويبحثون عن منصب عمل".<sup>4</sup>

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل، البطالة هي وجود أشخاص في سن العمل ويريدون العمل ولكن لا يجدونه.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 37.

<sup>2</sup> طارق كمال وأنور حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الإدمان والبطالة، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 2009، ص 14.

<sup>3</sup> أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 9.

<sup>4</sup> شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج (2)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط (2)، 2000، ص 439.

## الفرع الثاني: أنواع البطالة وأسباب حدوثها

## أولاً: أنواع البطالة

يمكن تقسيم أنواع البطالة إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أنواع هي:<sup>1</sup>

- 1 - **البطالة السافرة:** يشير إلى حالة يعاني فيها جزء من القوى العاملة المتاحة من البطالة الظاهرة، أي أن هناك بعض الأشخاص الذين يمكنهم العمل ولديهم الرغبة في العمل وبيحثون عنه بأجور سائدة ولكن دون جدوى. لذلك، فهم عاطلون تماماً عن العمل ولا يشتغلون بأي عمل لفترة يمكن تمديدها أو تقصيرها وفقاً للظروف. الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين.
- 2 - **البطالة الجزئية أو نقص التشغيل:** يشير إلى الموقف الذي يعمل فيه الشخص، ولكن أقل من الساعات المعتادة أو المتوقعة. ولذلك فهي تشمل على نطاق واسع وجود مجموعة من الأشخاص الذين يعملون أقل من ساعات عمل أو أيام اقل ويعملون في أماكن غير مناسبة للتوظيف، ويكون ناتجهم بشكل عام أقل من إنتاج وظائف أخرى.
- 3 - **البطالة المقنعة أو المستترة:** إنها حالة يتراكم فيها عدد كبير من العمال بما يتجاوز احتياجات العمل الفعلية، ومن ثم ينخفض إنتاجهم ودخلهم أو الاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم، وتعتبر هذه البطالة في الدول النامية من أخبث الأنواع، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

النوع الثاني: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط وهي:<sup>2</sup>

- 1 - **البطالة الاحتكاكية (الفنية):** يحدث هذا عندما يكون بعض الأشخاص عاطلين عن العمل وقد تكون هناك حاجة غير ملبأة للعمال لأن هؤلاء العمال العاطلين عن العمل غير مؤهلين لتلبية هذه الحاجة. عادة ما ينتج هذا النوع من البطالة عن العمال في بعض الصناعات التي يتم استبدالها بالآلات، أو لأنهم يجدون صعوبة في التدريب على الوظائف التي لم يتم تدريبهم عليها من قبل، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

1 رحيمي عيسى وآخرون، "ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها وآثارها"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية"، عدد 00 سنة 2018، ص 146 147.

2 أمير عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الطرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجلفة، 2020-2021، ص 98.

2 -البطالة الدورية: وهي التي تحدث نتيجة للدورات التجارية والمعروفة جيدا في النشاط الاقتصادي المتكامل، فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يرغب أصحاب البضائع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.

3 -البطالة الهيكلية (البنائية): يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، ويؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو التغيرات في سوق العمل نفسه.

النوع الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:<sup>1</sup>

1 -البطالة الموسمية: هي البطالة الناجمة عن وجود بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتصف بموسميته كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة، فإذا انتهى الموسم توقف النشاط وانقطع الطلب على العمل وازدادت معدلات البطالة.

2 -البطالة الاختيارية: وتشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل الأغنياء وبعض المتسولين وأيضا الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يعملون فيها ويحصلون على أجور عالية منها، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع منظمة العمل العربية.

3 -البطالة الإجبارية أو القسرية: ويقصد بها الحالة التي يجبر فيها الأفراد على ترك أعمالهم دون أرائهم مع قدرتهم ورغبتهم في العمل عند مستوى الأجور السائد، أي إنها البطالة الناتجة عن اتخاذ القرارات الرسمية شاتها إيقاف عدد من الأشخاص الذين كانوا يعملون أو ناشطون في العمل ولكنهم سرحوا من وظائفهم وأعمالهم قسريا وأصبحوا عاطلين عن العمل.

<sup>1</sup> ابو تراب تغريد فاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، الصفحة 65-90، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2021، ص 72.



## 1 ثانياً: أسباب حدوث البطالة

بالرغم من اختلاف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومن دولة إلى أخرى، إلا أنها عموماً تتصف ببعض الصفات أو السمات المشتركة، وبالتالي يقتضي الأمر الإشارة إلى مجمل تلك الأسباب كالتالي:<sup>1</sup>

1. إن البطالة كانت جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.
2. إن البطالة الآن أصبحت ومنذ أقل من نصف قرن تقريباً مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي فهي تتفاقم سنة بعد أخرى.
3. إخفاق خطط وجهود التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
4. تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
5. إخفاق تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي.
6. تطبيق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.
7. السيطرة الاستعمارية.
8. التخلف الاقتصادي فهو يعد سبباً اجتماعياً المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً، وذلك أن الزيادة السريعة في معدلات النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة.<sup>2</sup>
9. ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي.
10. التوجه غير السليم للمواد المالية.

<sup>1</sup> عيادة سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها - وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4/ العدد 8، 2012، ص 84.

<sup>2</sup> صالح عباس، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الطبعة (د)، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 90.

11. انخفاض الطلب على العمالة محليا ودوليا.
12. الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الدول النامية.
13. نمو قوة العمل، لاسيما في الدول النامية بنسبة أكبر من النمو السكاني فيها.<sup>1</sup>
14. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد للعمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .
15. عدم قدرة القوانين المنظمة للتشغيل على التحفيز على الاستثمار لان المستثمر يرى فيها إجحافا لا سيما عندما يقع الخلاف بين العامل ورب العامل، ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عوائلهم ويرفضون توسيع مشاريعهم لان ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل الاقتصادية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التضخم

إن التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم في الوقت الحالي لما لها من آثار اقتصادية خطيرة على إقتصاديات الدول، لذا سنحاول تعريف هذه الظاهرة مع ذكر أسباب حدوثها مع ذكر أنواعها.

### الفرع الأول: تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".<sup>3</sup>

كما يعرف التضخم بأنه «عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد».<sup>4</sup>

و يعرف أيضا "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عيادة سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها - وسبل معالجتها"، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> ابو تراب تغريد قاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مرجع سابق، ص 71.

<sup>3</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 32.

<sup>4</sup> أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل، 2002، ص 197.

<sup>5</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 91.

## الفرع الثاني: أسباب التضخم

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب يتم عرضها كالتالي:<sup>1</sup>

- من أهم أسباب التضخم أن الحكومات تلجأ إلى التوسع النقدي لأنها تخلق عجزاً في الموازنة، أي توسع الإنفاق العام الذي يتم تمويله عن طريق طبع النقود، حيث يتم استبعاد تغطية الإنفاق العام من الإيرادات العامة المحصلة من الضرائب والرسوم والقروض العامة، وقد تم النظر في هذا السبب على أنه عامل مشجع من أجل تحقيق عملية التنمية، ونظراً لقلّة الإيرادات العادية يتم لتمويل الدولة لمشاريعها بإصدار نقود جديدة أو توسيع الائتمان المصرفي، ويعتبر هذا السبب من أحد العناصر التي يقوم عليها التعريف المالي للتضخم وعلى خلاف التعريف الاقتصادي الذي يرتبط بأسباب هيكلية مع البيئة الاقتصادية، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

- السبب الثاني يعود إلى العرض والطلب غير المتوافقين على السلع والخدمات هذا الخلل هو أن الزيادة في حجم السكان والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تؤدي إلى زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات دون أن يقابل هذه الزيادة عرض إضافي للسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. في بعض الحالات قد يكون نقص العرض بسبب الظروف الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية، ولكن في هذه الحالات يكون التضخم استثنائياً ووظفياً يزول بزوال هذه الحالة، وفي حالات أخرى يكون عامل الوقت هو السبب في الزيادة المؤقتة في سعر سلعة ما ويعود ذلك إلى تأخر إجراءات التعديل اللازمة للعرض لتلبية الطلب.

- يرجع البعض أسباب التضخم إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية يؤدي هذا إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحصل خلل بين ما تقدمه عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات، وبين ما تتطلبه هذه العوامل من نفقات وتكاليف، ومن أمثلة هذه العوامل المتسببة رفع أجور العمال (العمالة) بحيث يترتب على رفع معدلاتها ارتفاع عام في مستوى الأسعار في ظل ثبات مستوى الإنتاج، ويرى أصحاب هذا التحليل أن أسباب التضخم لا ترجع إلى أسباب نقدية فقط، بقدر ما ترجع إلى أسباب هيكلية تتعلق بالتبنيان الاقتصادي ويحدث التضخم وفق هذا السبب بالنسبة لدول المتقدمة عندما يصل

<sup>1</sup> حلقوم الحاج، "دراسة اثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض . سطيف"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، 2010/2009، ص ص 14-15.

الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، أما بالنسبة إلى الدول المتخلفة عندما يكون هناك جمود في البنيان الاقتصادي وارتفاع في مستوى تكاليف الإنتاج... إلخ .

### الفرع الثالث: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع تختلف عن بعضها البعض باختلاف المعيار المستخدم، لكن ذلك لا يعني الانفصال التام عن بعضها بل هناك تداخل بينها كما أن جميع أنواع التضخم تشترك فيما بينها في خاصية واحدة هي عجز النقود عن أداء وظيفتها أداء كاملاً، وسنتطرق فيما يلي إلى الأنواع حسب بعض المعايير:

#### أولاً: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار

انطلاقاً من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم: التضخم الظاهر والتضخم المكبوت.

- 1 - **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة، وعدم قيامها بأي إجراءات وتدابير للحد منه أو التأثير فيه ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار يتم بكل حرية وتلقائية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. إلى جانب عدم تدخل الدولة فإن هناك عوامل أخرى تساعد على رفع المستويات العامة للأسعار وزيادة الضغوط التضخمية، من أهمها وبشكل خاص ضعف المرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد... إلخ.<sup>1</sup>
- 2 - **التضخم المكبوت:** هذا النوع من التضخم مرت به العديد من الدول، حيث تتعرض فيه الأسعار لضغوط تضخمية ومع ذلك تحتفظ على استقرارها وهذا بسبب التدخل المباشر للدولة للحد من ارتفاع الأسعار وتجميدها من بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، الرقابة على الصرف، تحقيق فائض في الميزانية، تطبيق نظام البيع بالبطاقات... إلخ. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة فترتفع الأسعار في هذه الأسواق لتمتص فائض الطلب في الأسواق التي تخضع للرقابة. بذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار لا تستبعد فائض الطلب، لكن تعطل أثره لفترة من الزمن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 214.

<sup>2</sup> نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 26.

## ثانيا: معيار القطاع الاقتصادي

يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عن التضخم الذي يحدث في قطاع الاستثمار، وهنا يفرق كنز بين نوعين من التضخم: التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي.<sup>1</sup>

**1 التضخم السلعي:** هو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك، مما يؤدي إلى شيوخ أرباح في صناعات سلع الاستهلاك.

**2 التضخم الرأسمالي:** على غرار تضخم السلع ، يحدث تضخم رأس المال في صناعة السلع الاستثمارية ، مما يؤدي إلى صناعات سلع استثمارية مربحة بشكل عام. ويجمع كينز كل من التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي في نوع واحد من التضخم يطلق عليه اسم التضخم الربحي، وهو نوع من التضخم يحدث نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار وفي المقابل هناك نوع آخر يختلف عن التضخم الربحي هو التضخم الدخل الذي يحدث نتيجة ارتفاع أجور الكفاية التي يحصل عليها العمال. كما يشير كينز إلى نوعين آخرين هما التضخم الكامل والجزئي، حيث الأول في حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج وهذا التضخم هو تضخم حقيقي، بحيث إذا زادت كمية النقود فإن الأسعار ترتفع بمعدل يتناسب تماما مع معدل الزيادة في كمية النقود، أما التضخم الجزئي فهو يحدث قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار ارتفاعا مؤقتا، ثم ما تلبث أن تتماثل بعد ذلك نتيجة قدرة الاقتصاد على الزيادة في المعروض من السلع والخدمات.<sup>2</sup>

## ثالثا: معيار مصدر التضخم

ويمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين: التضخم الناشئ عن فائض الطلب والتضخم الناشئ عن زيادة التكاليف.<sup>3</sup>

**1 -تضخم ناتج عن فائض الطلب:** ينشا هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما يكون عرض هذه السلع والخدمات محدودا، ويقود ذلك إلى ارتفاع في

<sup>1</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 42.

<sup>2</sup> مرابط ساعد، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018/2017، ص ص 7-8.

<sup>3</sup> بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، العدد 27، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016/08/02، ص 350.

المستوى العام للأسعار، حيث يدفع العمال للمطالبة بزيادة أجورهم، فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الإنتاج وهذا يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة. وبصورة عامة فإن التضخم الناتج عن الطلب يكون على ثلاثة أنواع :

- ✓ التضخم الذاتي: هو التضخم الذي يبدأ دون زيادة سابقة في معدلات الأجور.
- ✓ التضخم المحفز : هو التضخم الذي ينشأ عندما تكون الزيادة في الطلب لكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة سابقة في معدلات الأجور.
- ✓ التضخم المدعم: تكون فيه زيادة الطلب ناجمة عن محاولة الدولة تخفيض معدلات البطالة، حيث تكون زيادة الطلب ناتجة عن:
  - عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة زيادة الطلب المحلي وعدم القدرة على الاستيراد؛
  - التوسع في الائتمان المصرفي من أجل تحفيز الاستثمار؛
  - زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.

**2 التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الإنتاج بمعدل يفوق معدل الزيادة في الإنتاجية وبصفة خاصة الأجور. ومن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

1. **زيادة الأجور:** تعتبر زيادة الأجور من أهم أسباب زيادة تكاليف الإنتاج، والتي تنشأ نتيجة زيادة قوة الاتحادات والنقابات العمالية أو بسبب رغبة في بعض المهنيين للتميز الأجرى، وأحيانا بسبب ضغوط قانونية برفع مستوى الأجور في بعض القطاعات. لكن إذا ارتفعت مستويات الأجور بنفس ارتفاع مستويات الإنتاجية في العمل، فإن ذلك لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي استبعاد التضخم في هذه الحالة.
2. **ارتفاع أسعار الواردات:** ويعني خاصة ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وبالتالي إلى آثار تضخمية. وترتبط شدة النوع من التضخم على درجة تبعية اقتصاد الدولة للخارج فكلما زادت التبعية الاقتصادية وزادت الآثار التضخمية في الخارج كلما كان تأثير ذلك على الأسعار المحلية كبيرا والعكس صحيح. كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.

<sup>1</sup> مرابط ساعد، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، مرجع سابق، ص ص 8-9.

3. ارتفاع هوامش الأرباح: إن رغبة بعض المنتجين برفع هوامش أرباحهم حتى مع بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة ستنفخ باتجاه ارتفاع الأسعار وبالتالي حصول الآثار التضخمية.
4. ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال: تمثل أسعار الفائدة تكلفة الحصول على الأموال وارتفاع هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات المقدمة، وبالتالي حصول الآثار التضخمية.

#### رابعاً: معيار الظروف الاقتصادية

هناك بعض أنواع التضخم تظهر في بعض الاقتصاديات وتختفي في البعض الآخر، كما أن الظروف الاقتصادية السائدة في العالم أو في بلد ما تؤدي إلى ظهور بعض أنواع من التضخم بخصائص معينة، ومن الأنواع نجد:<sup>1</sup>

**1 التضخم الهيكلي:** إن هذا النوع من التضخم تختص به الدول المتخلفة، وهذا راجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بهذه الدول، والتي تلتصق بمظاهر التخلف وتحديات النمو، وبطبيعة عملية التنمية بهذه الدول، حيث يرى بعض المفكرين الاقتصاديين خاصة من أمريكا اللاتينية أن تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة يجب أن يستند على كشف الخلل الهيكلي للنظام الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، أما القضايا النقدية والمالية فهي لا تلعب إلا دوراً ثانوياً في إيجاد الضغوط التضخمية.

**2 التضخم الدوري:** التضخم الدوري هو التضخم الذي يحدث نتيجة تغيرات العرض والطلب الكلي المرتبط بالدورات الاقتصادية.

**3 التضخم الركودي:** يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي، إن ترافق التضخم مع البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية بعد منتصف السبعينات من القرن العشرين، أصبح لغزا جديداً يشغل الاقتصاديين فهؤلاء أدركوا دائماً أن التضخم هو شبه حتمي في نظام اقتصادي يصطدم بحدود قصوى لطاقته الإنتاجية، وأن التضخم يزول إذا ما تم الابتعاد عن هذه الحدود، وتم القبول أيضاً بمستوى معقول من البطالة. فالوضع يبدو مختلفاً حالياً إذ أن التضخم والبطالة قد يتلازمان معا ويشكلان ما أصطلح عليه بالتضخم الركودي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مرابط ساعد، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 9-10.  
<sup>2</sup>سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2004، ص 89.

## خامسا: معيار من حيث قوة التضخم

يصنف التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- 1 - **التضخم الجامح:** إنه أخطر أنواع التضخم حيث ترتفع الأسعار بمعدل كبير للغاية وتنخفض قيمة النقود إلى النقطة التي تصبح فيها رخيصة وقيمتها ضئيلة للغاية. حيث يشكل ضرر كبير لدرجة أنه يصعب على الحكومات الحد منه أو معالجته، لذلك تفقد قوتها الشرائية وقيمتها كوسيلة للتبادل وتخزين القيمة، مما يدفع الأفراد للتخلص منه واستثماره في سلع غير منتجة ومهددة للثروة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية وتراجعها، الأمر الذي قد يدفع السلطات الحكومية إلى التخلص من هذه العملة واستبدالها بأخرى جديدة، كما حدث في كثير من الدول النامية التي تعاني من مثل هذه النوع من التضخم خاصة في أوقات الحرب.
- 2 - **التضخم الزاحف:** يشير هذا النوع إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، ولكن بمعدل أبطأ مما هو الحال عادةً مع التضخم الجامح، لذلك فإن تأثيره على الاقتصاد الوطني أقل من النوع الأول. وتعود أسباب التضخم الزاحف إلى تزايد السكان المتنامي دون أن يصاحبها زيادة موازية في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى تمويل جزء من الإنفاق العام دون ما يصاحب ذلك تغطية من الإنتاج أو للمعادن الثمينة، أو استجابة متأخرة لأنظمة الإنتاج لزيادة الطلب الفعال.

## الفرع الرابع: آثار التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم النقدي عن خلل عام بين الظواهر الاقتصادية نتيجة زيادة تدفق الطلب مما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة وسائل الدفع نسبة إلى لإمكانيات العرض، لنحصل على نتائج وتأثيرات مختلفة ينعكس في مختلف الأعوان الاقتصادية والهياكل الاجتماعية. يتم تمييز هذه الآثار في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- **الآثار على توزيع الدخل:** يؤثر التضخم بشكل كبير على ذوي الدخل المحدود والثابت، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لدخلهم بسبب ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى

<sup>1</sup> منال محمد حسن عواد، أثر السياسة المالية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين، خلال الفترة 1996-2017، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022، ص 364.

<sup>2</sup> بن لشهب حمزة، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2019-2020، ص ص 96-97.



معيشتهم. من ناحية أخرى، يستفيد أصحاب الدخل المرن والمنتجون من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم وأرباحهم.

- **أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة:** هنا يمكن التمييز بين أصحاب الثروة المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروة المالية وأثر التضخم على كل منهم. أصحاب الثروات المالية، وبسبب التضخم، سيفقدون بعض القيمة الحقيقية لأصولهم بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لتلك الأصول أو الدخل. على سبيل المثال، سيستفيد المقترض من التضخم، وسيعاني المقرض لأن المقترض يدفع نفس القيمة الاسمية لقروضه المستقبلية، والتي لن تزود المقرض بنفس الكمية من السلع والخدمات كما كانت في الماضي وينطبق ذلك على المودعين في البنوك، يزيد التضخم من قيمة استثمارات أصحاب الثروة المادية الحقيقية.

- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:** يزيد التضخم من رغبة الأفراد والشركات في الحصول على سلع أجنبية رخيصة مقابل سلع محلية أعلى سعرًا، مما يؤدي بدوره إلى تشجيع الواردات من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة في السلع المحلية وتوافرها في الخارج. ضعف منافسة السلع الأجنبية مما يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات الى الخارج.

- **تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار:** سيؤدي استمرار ارتفاع الأسعار واستقرار الدخل النقدي إلى تقليل القوة الشرائية لهذه المداخيل، لذلك يميل الأفراد إلى الادخار بشكل أقل للحفاظ على مستويات الاستهلاك، مما قد يدفع أصحاب المدخرات السابقة لتحويل مدخراتهم إلى أصول أكثر أمانًا في ظل هذه الظروف، أي الأصول المادية مثل السلع المعمرة والذهب، فإن الميل الهامشي للاستهلاك سيزيد أكثر من الادخار نتيجة لذلك، وسيكون لذلك تأثير سلبي على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

### المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين من كل الدول بظاهرة النمو الاقتصادي، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومعيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، وكذلك يعبر عن رفاهية أفراد المجتمع، لذا سنقوم من خلال هذا المطلب بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي وأنواعه وأهميته.

### الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعبر عن الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الاجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.<sup>1</sup>

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الانتاج مقابل مساهمتها في العملية الانتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة اصطلاح أن تكون سنة.<sup>2</sup>

ويعرف أيضا بأنه « الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين».<sup>3</sup>

كما « يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغير في عوامل الانتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع في الدخل الوطني والفردي»<sup>4</sup>

من التعاريف السابقة نجد أن مصطلح النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة في الناتج الوطني الإجمالي، وارتفاع الدخل الفردي مع تحسن مستوى معيشة المجتمع.

### الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة أنواع للنمو الاقتصادي، نذكرها كالتالي.

**1. النمو الاقتصادي الطبيعي:** هو عبارة عن نمو الناتج انتقالا من إقطاعية المجتمع نحو الرأسمالية

من خلال عمليات موضوعية منتظمة في أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: عن طريق إتباع التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الزراعة إلى الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعات الكبرى؛

المرحلة الثانية: من مرحلة تجميع رأس المال بهدف القيام بالتجارة الخارجية إلى الصناعة؛

المرحلة الثالثة: الدخول إلى السوق وزيادة عملية المبادلات، من خلال زيادة كميات الإنتاج

بهدف تعظيم المداخيل؛

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 343.

<sup>2</sup> محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العالمية، عمان، الأردن، 2007، ص 273.

<sup>3</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، طبعة أولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 63.

<sup>4</sup> سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 294.

المرحلة الرابعة: إنشاء سوق محلي يضم كل من العرض والطلب وذلك بنية تشكيل سوق وطني واسع.

2. **النمو الاقتصادي العابر أو الغير مستقر:** هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة لأحداث مفاجئة وغير متوقعة فينتج عن تلك الأحداث نمو ويختفي بزوالها، هذا النوع من النمو نجده في الغالب في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة البنى التحتية والثقافية، مما يعطل من أثر المضاعف والمعجل وبالتالي يحقق لنا نمو اقتصادي من غير تنمية.

3. **النمو الاقتصادي المخطط:** هذا النوع من النمو يعتمد على عملية التخطيط المدركة، بحيث أن زيادة معدلات النمو من عدمها تتوقف على قدرات المخططين في إعداد هذه الخطط الاقتصادية، كما تتوقف أيضا على واقعية الخطط المرسومة بالإضافة إلى متابعة التنفيذ ومشاركة الجمهور في العملية، إذا استمر هذا النوع من النمو خلال فترة زمنية طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ومن ثم تنمية اقتصادية.<sup>1</sup>

4. **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي يعادله، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

5. **النمو الاقتصادي المكثف:** ويتحقق من خلال زيادة نمو الدخل أكثر من نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.

حيث عند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نصل إلى نقطة الانقلاب، والذي يعني بدوره تحسن في المستوى المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة أن نمو اقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طالب سومية شهباز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص ص 16-17.

<sup>2</sup> جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990-2013 - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة إقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2019-2020، ص36.

## الفرع الثالث: أهمية النمو الإقتصادي

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** تقضي العدالة الاجتماعية تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، إذ إن تكس الاموال في فئات معينه ومحدودة من المجتمع يؤدي الى نشوء طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدي الى تدني للمستوى الصحي والتعليمي والامني، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباعدت وتباينت. ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً مهماً يؤدي الى الاستقرار والامن الاجتماعي.

- **رفع مستوى المعيشة:** إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل القومي السنوي فحسب بل هي تعني احداث تغيير في مستوى المعيشة بالنسبة لسكان تلك الدولة على المدى الطويل وبشكل خاص فيما يخص تلك الفئات التي تساهم مباشرة في عملية التنمية.  
- يعمل النمو الإقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع.<sup>1</sup>

## المطلب الرابع: الموازنة العامة

تحتل الموازنة العامة أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول، لأنها تعتبر المرآة العاكسة لتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أصبحت تؤثر على حالة الاقتصاد.

## الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

تعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي، ذلك لأنها تجمع بين كل من جانب الإنفاق وجانب الإيرادات للدولة، وبذلك فهي صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها. ويمكن توضيح ما يتعلق الموازنة من خلال تعريف الموازنة العامة، وكذا ذكر خصائصها:

## أولاً: تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها " الخطة المالية السنوية التي تصدرها الحكومة بموافقة ممثلي الأمة<sup>2</sup>، لتتضمن تقدير الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتوفير الاعتمادات اللازمة للقيام بالمشاريع النافعة في الدولة الإسلامية بقصد تحقيق الصالح العام".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فاطمة تركي نعمة موسى، قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2015، ص ص 25-26.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحربي الحقوقية، دط، لبنان، 2003، ص 273.

ويعرف القانون 84-17 حسب المادة 6 منو الميزانية العامة كآآتي: تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.<sup>2</sup>

### ثانيا: خصائص الموازنة العامة

#### 1-2- الموازنة نظرة توقعية مستقبلية:

تعتبر الموازنة سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستفقه أو ستحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة، وتعكس الموازنة بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما، برنامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

#### 2-2- الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة:

حيث أن لا يمكن تقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة مطلقة غير محددة ببداية ونهاية، وبناء على كون الموازنة العامة تقديرية فتلك الفترة تكون فترة مستقبلية، وقد جرت العادة لأن تكون سنة.

#### 3-2- الموازنة تعبير عن أهداف الدولة:

تتطوي موازنة الدولة على عملية مستمرة ذات طابع اقتصادي تتضمن تيارات متدفقة من الأنشطة الاقتصادية يعتبر فيها الحاضر امتدادا للماضي، ويعد فيها المستقبل استمرارا للحاضر، فعلى الرغم من انصراف تقديرات الموازنة إلى فترة زمنية مقبلة، فإن هذه التقديرات في حقيقة الأمر تبرز كل من منجزات السياسة المالية للدولة التي تحققت خلال سنوات سابقة ومستهدفات هذه السياسة خلال سنوات مقبلة.

<sup>1</sup> - غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص: 207.

<sup>2</sup> - القانون رقم 84-17 المتعمق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 21 شوال عام 1404 هـ الموافق لـ 26 يوليو سنة 1984.

## 4-2- إجازة السلطة التشريعية:

يقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة إقرار توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة مستقبلية والموافقة عليه، وبالتالي لا تعتبر الموازنة العامة نهائية إلا بعد اعتمادها والتصديق عليها من قبل السلطة التشريعية.<sup>1</sup>

## 5-2- الموازنة العامة ممارسة إدارية:

تتطلب الموازنة العامة من السلطة التنفيذية اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية والمالية لتمكينها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، في هذا يتم تعيين المسؤولين المتعلقة بالقرارات المطلوبة في عملية التنفيذ بطريقة آمنة لمختلف الهيئات الإدارية والتنفيذية. تنفيذ الاعتمادات المصادق عليها مقابل أوجه إنفاق محددة لضمان تحصيل الإيرادات التمويلية اللازمة لتمويل النفقات العامة على النحو المبين في الموازنة العامة.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة

## أولاً: تعريف العجز الموازني:

العجز الموازني هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تن تحدد غالباً حجم العجز، ولما كان العجز يُعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بدايةً على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطع ذلك أو غير راغبة، فإن العجز يعالج بالغير، يُرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يُعرف بالعجز المخطط.<sup>3</sup>

ثانياً: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة: تصاب الموازنة العامة بأنواع من العجز وهي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الله الطاهر، مقدمة في إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون سنة، ص 03.  
<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2007، ص 274.  
<sup>3</sup> إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص، 29-32.  
<sup>4</sup> وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان الأردن، 2005، ص ص، 87-88.

- **العجز المؤقت:** يُسمى بالعجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.
- **العجز المقدر:** يسمى أيضاً **بالعجز المخطط أو المقصود**، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحياناً حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه.
- **العجز الهيكلي:** يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره؛ أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً.

### المبحث الثالث: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي

تشير أهم الأبحاث الاقتصادية إلى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأى عجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استئانة، كما أن سعر الصرف يعد من أهم محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الخارجي.

#### المطلب الأول: ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات الوضع الاقتصادي الخارجي للدولة، يحدث هناك توازن خارجي عندما يتحقق التوازن فيه

#### الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

##### أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات ولكنها تحمل نفس المعنى والمضمون نذكر منها:

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيمة جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الخارجية وجميع المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدية التي تدخل وتغادر البلاد خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة، والتي يعني أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الاعتبار قيمة جميع العلاقات الاقتصادية التجارية التي تحدث بين الدولة والدول الأخرى التي تتعامل معها.<sup>1</sup>

ويقسم ميزان المدفوعات الدولية إلى قسمين أحدهما مدين والآخر دائن، فالجانب المدين يسجل فيه جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من الدولة إلى الدول الأخرى، أما الجانب الدائن فيسجل جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه. فعلى سبيل المثال الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية للبلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن، بينما الواردات تقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج، ومصروفات المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة (واردات غير منظورة) تقيد في الجانب المدين، بينما مصروفات السياح الأجانب داخل الدولة صادرات غير منظورة (تقيد في الجانب الدائن، حيث ترفع من رصيد المدفوعات إلى الدولة).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 199.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 200.



ويعرف أيضا هو "سجل الأساس والمنظم الذي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الحكومات والمؤسسات والمواطنين المقيمين محليا في بلد معين، مع الحكومات والمؤسسات والمواطنين المقيمين في بلد أجنبي آخر خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة".<sup>1</sup>

أما حسب صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه "بيان إحصائي يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، ويتكون من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي".<sup>2</sup>

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقيه العالم، أي المتعاملين غير المقيمين، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

#### ثانيا: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي عانى منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن ابراز ذلك في الآتي:<sup>3</sup>

- ميزان المدفوعات هو مؤشر مهم لمستوى الضغط على سعر صرف الأجنبي لبلد ما، وبالتالي يحدد مدى توافر وإمكانية ممارسة الأعمال التجارية أو الاستثمار في ذلك البلد لاكتشاف مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

- قد تشير التغيرات في ميزان مدفوعات دولة ما إلى تشديد أو تقليل الضوابط المفروضة على دفع أرباح الأسهم أو الفوائد أو رسوم الترخيص أو رسوم الملكية أو المصاريف الأخرى للمؤسسات والمستثمرين الأجانب.

<sup>1</sup> نواز عبد الرحمن الهيتي، منحد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 40.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص 9.

<sup>3</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 55.

- يساعد ميزان المدفوعات على التنبؤ بقدرة السوق المتاحة والمحتملة للبلد المعني، خاصة على المدى القصير.

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات قوة وقدرة ودرجة تكيف الاقتصاد الوطني مع التغيرات في الاقتصاد الدولي، حيث يعكس هذا التوازن حجم وهيكل الصادرات والواردات والعوامل اللاحقة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني (حجم الاستثمارات، مستوى التوظيف، مستوى الأسعار والتكلفة، .....

- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما يعكس تأثير السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية مثل حجم معاملات وأنواع السلع والخدمات المتبادلة. وهو ما يحدد مدى درجة تطور الأنشطة الاقتصادية للبلاد ونتائج السياسة الاقتصادية للبلاد.

- ميزان المدفوعات أداة مهمة في أيدي الجهات الحكومية تساعد في توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية في جميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية للدولة وصياغة سياساتها المالية والنقدية.

### الفرع الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة فإنه من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

#### أولاً: تعريف توازن ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون محققاً بتحقيق التوازن المحاسبي.<sup>1</sup>

1 **التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه أيضاً التوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازياً من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد

<sup>1</sup> Poul krugman ,Maurice Obstfeld, Marc Melitz, économie internationale, publié par pearson Education, France, paris, 2012, p341.

أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف ومستحقات على الطرف الآخر.<sup>1</sup>

2 -التوازن الاقتصادي: إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى ويتعادل حسابيا خلال سنة ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يركز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط) وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات<sup>3</sup>، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط<sup>4</sup>، أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة ساب الذهب للأغراض النقدية.<sup>5</sup>

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، 1990، ص 100.

<sup>2</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف التوازني على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 114.

<sup>3</sup> خلفية عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات (1985 . 2008). دراسة

مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة لمسييلة، 2011 . 2012، ص 12.

<sup>4</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 126.

<sup>5</sup> يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص 34.

<sup>6</sup> حسبية لعزاري، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي. دراسة الحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

وبنوك، جامعة الجزائر، 3، 2010 . 2011، ص 78

## ثانياً: تعريف اختلال ميزان المدفوعات:

بعد لمس التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن هذا التوازن نادراً ما يحدث لأنه واحد من ثلاث حالات في ميزان المدفوعات: الفائض والعجز والتوازن. يعتبر كل من الفائض والعجز اختلالات في ميزان المدفوعات.

**1- مفهوم الاختلال:** الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان<sup>1</sup>، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان: الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقياس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

**2- أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:** هناك عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال والملاحظة أن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى.<sup>3</sup>

## 2 ± -أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

عادة ما يميز بين نوعين من الاختلالات، لا تقتصر على حالات العجز فحسب، بل تشمل الفوائض أيضاً، وتنقسم إلى قسمين:

➤ **الاختلال المؤقت:** الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي

تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى، ويندرج

ضمن هذا الاختلال العارض، والاختلال الدوري، الموسمي والاتجاهي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 93.

<sup>2</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، عمان، 2004، ص 379.

<sup>3</sup> حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري.

قسنطينة، 2005/2004، ص 5.

<sup>4</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص14.

■ الاختلال العارض : هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعتبر عن أقوى الاقتصادية للدولة كإصابة محصول زراعي بأنه زراعية أو انخفاض أسعار البترول مما يؤدي إلى اختلال سالباً في الميزان التجاري أو قد يكون الاختلال إيجابي مثل الحروب إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري ومنه قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في مجموعه، حيث أنه يتلاشى عاجلاً أو أجلاً دون الحاجة إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها لأنه مؤقت بطبيعته يخفي السبب الذي أوجده.

■ **الاختلال الموسمي:** يعتمد على الفترة التي يحدث فيها الخلل ويمس خاصة البلدان التي لها المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلاً في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض ويتحول إلي عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهة اذ من الممكن أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار العام .

■ **الاختلال الدوري:** يؤثر هذا الخلل في النظام الرأسمالي خلال فترات الازدهار والركود، وينعكس تأثيره في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، يمكن معالجة هذا الخلل باتباع السياسة النقدية والمالية، ويطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية.

■ **الخلل الاتجاهي:** هو خلل في الميزان التجاري، خاصة أثناء انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، لأنه في المرحلة الأولى من التطور، زادت الواردات بشكل كبير، ولا توجد قدرة وسيطة. السلع الرأسمالية اللازمة للنمو الاقتصادي. طلب مستدام لزيادة الصادرات بنفس القدر، ويتم حل هذا الخلل برأس المال الدولي طويل الأجل، لأن هذه التغييرات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي، يميز الاقتصاديون مجموعة مختلفة من المراحل التي البلدان المقترضة لرأس المال التي اكتملت تلقائياً منذ بدء تمويل تطوير الأعمال، وهذه المراحل هي:

- مرحلة الدول الحديثة والعهد بالافتراض، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة

- مرحلة الدولة الحديثة والعهد بالافتراض، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة.<sup>1</sup>

➤ **الاختلال الدائم:** هو ذلك الاختلال الذي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية

السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة<sup>1</sup>، كما يطلق عليه اسم الاختلال الهيكلي

<sup>1</sup> يونس محمد محمود، ومحمد مبارك عبد النعيم، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت، دون تاريخ، ص 191.

أو الأساسي هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى.

فالنوع الأول (المؤقت) لا يثير أي مشكلات ولا يستدعي القيام بأي سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة أما النوع الثاني (الدائم) فإنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد منه.<sup>2</sup>

## 2 2 - أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: ومن أسباب اختلال في ميزان المدفوعات:

➤ الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي): إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته

الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما

يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها.

ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب<sup>3</sup>، فتقلبات أسعار الصرف

تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.

➤ أسباب هيكلية: تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية.<sup>4</sup>

➤ التقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر، فقد يحدث

فائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة

الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو

تشجع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> بربري محمد الأمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990 . 2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف ، 2004 . 2005، ص 20.

<sup>2</sup> يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>3</sup> Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, économie –Taux de change et système financier international, paris, 2005, p 619.

<sup>4</sup> السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 200.

<sup>5</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 129.

➤ الأوضاع والظروف الطبيعية: تندرج ضمن الظروف الطارئة كالأحوال الجوية من فيضانات،

الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي

تتسبب في اختلال ميزان المدفوعات للدول.<sup>1</sup>

➤ أذواق المستهلكين: التغيير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي قد يؤديان إلى انخفاض

الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية)<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف احد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ليس فقط في ضوء ما يمارسه من

تأثير على القطاع الخارجي بل على القطاع الداخلي أيضا وذلك في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق

المكونة للاقتصاد الوطني، فالاستقرار الاقتصادي يعني سعر صرف مستقر، والعكس سعر الصرف الغير

مستقر يسبب خسائر كبيرة لاقتصادات الدول.

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

قدمت لسعر الصرف عدة تعاريف نذكر منها:

سعر الصرف هو "أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر

المحلي والأجنبي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف".<sup>3</sup>

ويعرف سعر الصرف أيضا "على أنه النسبة التي تتم على أساسه مبادلة الوحدات النقدية الوطنية

بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أمين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص101.

<sup>2</sup> يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 36

<sup>3</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص 96.

<sup>4</sup> عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر، 2002، عمان الأردن، ص148.

## الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالاً تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات المالية التي لها علاقة بالعملة الدولية وعلى هذا يمكن قراءة أنواع سعر الصرف على النحو التالي:

## أولاً: سعر الصرف الاسمي:

يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على أنه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.<sup>1</sup>

إذا هو عبارة عن سعر الصرف بين عملتين دون الأخذ بعين الاعتبار عن القدرة الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العمليتين بين البلدين حيث أن هذا الأخير يتحدد يومياً في أسواق الصرف متعرضاً لذلك إما لتحسن أو تدهور في قيمته ويستجيب لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية، معدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم المعاملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.<sup>2</sup>

كما أن سعر الصرف هذا معرض لتذبذبات شديدة تبعاً لظروف العرض والطلب وبالتالي يمكن أن يأخذ منحى اتجاهي مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 103.

<sup>2</sup> Bertrand NEZEYS, les politiques de compétitivité, ed. economica, paris, 1993, p 12.



كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم بذاته إلى نوعين:<sup>1</sup>

1. **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية ويستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.
2. **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازنة يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، وعميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

### ثانيا: سعر الصرف الحقيقي:

بخضوع أسعار الفائدة ومستويات الأسعار لمجموعة من التغيرات في مختلف الدول بالإضافة إلى سلوك المتعاملين في سوق الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي. سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما أنه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.<sup>2</sup> إن اتجاه وميل سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية وبالتالي تشجع الصادرات لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.<sup>3</sup>

### ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا النوع من سعر الصرف عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بغداد زيان، "تغيرات سعر الصرف البيورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الدولية"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012 . 2013، ص 16.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104

<sup>3</sup> غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1996، ص 103.

<sup>4</sup> لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004، ص 88.

فسعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة وعليه فمن أجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف لاتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا وبهذا فلا بد من التمييز بين سعر الصرف الفعلي للصادرات وسعر الفعلي للواردات.

1. **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX):** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.<sup>1</sup>

2. **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.<sup>2</sup>

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات، إلى التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو مقابل للاستيراد ومن الممكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة لإنتاج المنافس للواردات، فإن كل هذا المؤشر أقل من الوحدة فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات.

ويعرف بين بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EERX < EERM$$

يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى حيث أن تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.

<sup>1</sup> محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الطبعة الثالثة، 2000، ص76.

<sup>2</sup> محمود حميدات، نفس المرجع، ص 76.

## رابعاً: سعر الصرف التوازني

حيث تقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.<sup>1</sup>

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني، بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف. ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية هي:<sup>2</sup>

- معدل نمو الدخل القومي.
  - معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
  - معدل التغير في سعر الفائدة.
  - اتجاه الطلب على النقود.
- إن المتغيرات الأنفة الذكر ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني.

<sup>1</sup> Philippe DARVISNET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008, p 198.

<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة القاهرة، 1987، ص 40.

## خلاصة الفصل:

إن رغبة الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانتها نهاية الثمانينات من القرن الماضي، عجلت بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية سواءً الذاتية منها أو الموصي بها من قبل الهيئات الدولية، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم متكرر لهذه الإصلاحات من أجل الوصول إلى هدف استقرار مؤشرات الكلية والحد من الاختلالات التي تصيب هذه المؤشرات، وهو ما حاولنا القيام به من خلال هذه الفصل بالتعرض لمفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي وإلى أنواعه وأهم مؤشرات.

ففي ما يخص النمو الاقتصادي فقد بقي سعر البترول المحدد الرئيسي لتحقيق معدلات مقبولة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري، وأن معدلات النمو الموجبة المسجلة خصوصا خلال فترة البرامج الإنفاقية الضخمة لم يكن نتيجة زيادة في القدرات الإنتاجية الوطنية، بل كان نموا توسعيا ناتج عن الزيادة النسبية في عنصرى العمل ومخزون رأس المال باستخدام الفوائض المالية المحققة في قطاع المحروقات وهو ما يجعله نمو ظرفي وغير مستديم. وهو نفس الشيء بالنسبة للمحددات الأخرى.

## الفصل الثالث:

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات  
الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر

## تمهيد:

تبدل الجزائر جهود مستمرة نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية، دخلت جو التنافس مع دول العالم من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذا المورد الأجنبي عن طريق تشجيعه وتهيئة الظروف والمناخ له، واللجوء إلى صياغة تشريعات ونظم وترتيبات تختص بذلك، كما قامت بإصلاحات هيكلية للنظام الاقتصادي تهدف من خلالها إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم رغبة في تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة قدراتها وامكانياتها للحصول على القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن استقرار النظام الاقتصادي اليوم أمر لا مفر منه، والنظام النقدي الصارم وإجراءات الميزانية منذ سنوات أعاد التوازنات الأساسية للاقتصاد، والقيام بالإصلاحات الجوهرية التي تركزت على خصخصة المؤسسات العمومية وانفتاح قطاعات النشاطات على الاستثمار الوطني والأجنبي.

لنؤكد الحكومة الجزائرية على تشجيعها وكسب ثقة المستثمر من خلال تقديمها ل ضمانات مختلفة جاءت بها قوانين الاستثمار.

انطلاقا من هذه الاتجاهات سنعالج بنوع من التفصيل محتوى هذا الفصل، نشير في البداية إلى مختلف الأطر القانونية والمؤسسية لترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وكما قمنا بتحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي كل من البطالة والتضخم ورصيد الموازنة العامة والنمو الاقتصادي وكذلك سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر، وفي الأخير نتطرق إلى تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر والتوزيع القطاعي والجغرافي له، وبناء على ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

➤ المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

➤ المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر؛

➤ المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يرتبط تطوير معالجة الجزائر لوثائق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج منذ الاستقلال بعاملين: أحدهما هو تطور بيئة نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يعكس تطور وضع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في التمويل الدولي. وثانياً هو الاتجاه الذي اتخذته الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي، إدخال إصلاحات اقتصادية على الحكومات المتعاقبة، والتي قد تتوافق أو تتعارض مع أنشطة المستثمرين الأجانب، والتي مرت بعدة مراحل مثل تطور قانون الاستثمار في الجزائر. شهدت الجزائر تحولات تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها في مراحل مختلفة، وخاصة في التسعينيات نفذت الدولة إصلاحات اقتصادية ومالية مهمة، بما في ذلك سن قوانين تشجع الاستثمار وفتح الأبواب أمام المستثمرين لإنشاء مؤسسات مسؤولة عن تشجيع ودعم الاستثمارات في الدولة.

وعلى هذا الأساس سنستعرض تطور قوانين تشجيع الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال والمؤسسات المسؤولة عن دعم وتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

## المطلب الاول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحاول الجزائر تحسين أوضاعها وظروفها الاقتصادية من خلال الضغط على مكونات مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، حيث أصدرت الجزائر حزمة من القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار منذ الاستقلال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شهدت هذه القوانين بعض التطورات والتغييرات حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كل مرحلة، وعليه يمكن إيجازها في:

## الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات:

**1 القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963<sup>1</sup>:** من بين الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية، أي إن هذا القانون يهدف إلى بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وبناء الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال".

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، العدد 53 الصادر في 1963/08/02، ص774.

وقد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب نذكر منها:<sup>1</sup>

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
- ضمان ضد نزع الملكية، حيث يمكن نزع الملكية في حالة أصبحت الأرباح المتراكمة الصافية مساوية الرؤوس الأموال المستوردة ؛
- يلزم الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بالامتثال للالتزامات القانونية التي تنظم أنشطتهم المهنية، بما في ذلك القواعد الضريبية والمحاسبية لهذه الأنشطة.

2 - القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966:<sup>2</sup> بعد تدهور الوضع الاقتصادي والتغلغل المتزايد لرأس المال الأجنبي، سعت الدولة الجزائرية إلى تشريع جديد بعد فشل قانون عام 1963، أصدرت الجزائر قانوناً جديداً لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية.<sup>3</sup> وارتكز على مبدئين أساسيين هما:

أ - المبدأ الأول: إن الإستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، وذلك للتمييز بين القطاعات الحيوية الإقتصادية، المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون الأولوية للإستثمارات في القطاعات الحيوية (المادة 02)، كما يحق للمستثمرين الإستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة 04). وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الإستثمار في القطاعات، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الإستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة 05).

ب - المبدأ الثاني: ويتعلق بمنح الضمانات والإمتيازات والتي تتمثل في:

المساواة أمام القانون لا سيما أمام القانون الجبائي (المادة 10)؛

- حق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11)؛

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة العقارية 10 سنوات (المادة 14)؛

<sup>1</sup> عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص، 06.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 284-66 المتعلق بقانون الاستثمار، العدد 80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966، ص120.

<sup>3</sup> بن حمودة محبوب وبن فانة اسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص 64.



- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة الصناعية والتجارية لفترة 5 سنوات وبقدر سنوي من الأرباح على أن لا يتعدى 20% من الأموال المستثمرة في النشاطات المرخص بها.

يعتبر هذا القانون من أكثر القوانين تقييدا للإستثمار الخاص الوطني وخاصة الأجنبي، ويندرج هذا القانون ضمن التوجه الإستراتيجي للجزائر في تلك الفترة، كما أنه يتيح إمكانية اللجوء إلى التأميم في حال تطلبت المصلحة العليا ذلك، كما أنه لم يشجع الإستثمار الأجنبي فلقد استقبلت الشركات الأجنبية هذا القانون بتخوف ولم تقم أي من هذه الشركات بإقامة مشروعها المستقل في الجزائر، إذ تم إنشاء خمسة شركات مختلطة بين (1967-1969) وسبعة شركات ما بين (1970-1973) وثمانية شركات مختلطة خلال الفترة (1974-1977).

### الفرع الثاني: قوانين الاستثمار في مرحلة الثمانينات:

لقد تم في مرحلة الثمانينات صدور عدة قوانين للاستثمار وهي كالتالي:

#### 1 - قانون 82 - 13 المؤرخ في 28 أوت 1982:1

بعد ما كان دور القطاع الخاص ينحصر في أداء بعض المهام الاقتصادية والمتمثلة في مجال التجارة والخدمات، دون مجال المحروقات الذي كان محتكراً من طرف الدولة، وباعتبار قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ونظراً للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يحتاجها هذا القطاع أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص والأجنبي الذي يملك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات.

تبنت الجزائر قانون 82-13 حيث اهتم هذا القانون بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية؛ أي اهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية بـ 51 % ونسبة المشاركة الأجنبية بـ 49% كحد أقصى من رأس مال الشركة ونظراً لحاجة الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية تم إصدار قانون 86-13 ليعدل ويكمل القانون السابق.<sup>2</sup>

#### 2 قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

في سنة 1986 عدل القانون رقم 82-13 بالقانون 86-13،<sup>3</sup> حيث هدف هذا الأخير التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص تسيير المشروع الاستثماري، ونلخص أهم التعديلات في العناصر التالية:

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 82-13، المؤرخ في 1982.08.28، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها، العدد 35، الصادر يوم 1982.08.31، ص 1724.

2 سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 34.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-13، المؤرخ في 1986-08-19، يعدل ويتم القانون 82-11، العدد 35، الصادر يوم 1986-08-27، ص 1476.

أ - التزامات الطرف الأجنبي في إطار الاستثمار المشترك: ألغيت الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة والمادة السابعة من القانون 82-13 ولم تعوض بالتزامات أخرى. مما يعني إزالة لبعض العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.<sup>1</sup>

ب - تسيير المشروع الاستثماري: ألغيت المادة 13 من القانون 82-13 التي كانت تعطي حق توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار المشترك للطرف الجزائري، وتعتبر هذا النشاط كفرع من فروع هذا الأخير.

بالإضافة إلى تعديل المواد المعنية بتسيير المشروع الاستثماري المشترك دون أن يكون هناك جديد في صالح الطرف الأجنبي، ورغم ذلك فإن المادة رقم 8 من القانون 82-13 المعدلة بالمادة 5 من القانون 86-13 تنص على أن " يضمن هذا القانون للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار... لا سيما في المجالين التاليين: الزيادة والنقصان في رأس المال وتخصيص النتائج". إلا أن هذه المشاركة تبقى دون المستوى المرغوب من الطرف الأجنبي، حيث تتخذ القرارات في الجمعية العامة ومجلس الإدارة بالأغلبية البسيطة. وبحكم أن الطرف الجزائري يضمن له نفس القانون على الأقل 51 % من رأسمال المشروع الاستثماري فإن القرارات هو الذي يتحكم فيها بفعل تشكيلة الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة الذي يرأسه مدير عام جزائري.<sup>2</sup>

ج - بخصوص تحويل أرباح الطرف الأجنبي: تم النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون 86-13 "... كما يضمن له الطرف ( للطرف الأجنبي)، ... حق التحويل المتعلق ب: ... حصة الأرباح التي لم يحدد استثماره". وهو أمر ايجابي بالنسبة للطرف الأجنبي، غير أنه في نفس الوقت ألغيت المادة رقم 37 من القانون 82-13 التي كانت تضمن للمستثمر الأجنبي أجراً إضافياً يحصل عليه حتى ولو حقق الاستثمار نتائج سلبية.

فتعديل القانون الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في الجزائر سنة 1986 رخص صراحة بتحويل الأرباح إلى الخارج، وأعفى المستثمر الأجنبي من الكثير من الالتزامات التي نص عليها هذا القانون سنة 1982، غير أنه لم يعالج نقاط أخرى مهمة بالنسبة للطرف الأجنبي مثل الحد الأقصى لحصة هذا الأخير في رأسمال المشروع التي تزيد عن 49%، واستمرارية احتمالات التأمين، وعدم تمكنه من السيطرة على تسيير المشروع الاستثماري المشترك.<sup>3</sup>

1 القانون 86-13، مرجع سابق، ص 1477.

2- نفس المرجع، ص 1477.

3- عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 162.

## 3 - قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988:

تبنت الجزائر قانون 88-25 موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال ( شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة)، وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع.<sup>1</sup>

## 4 - قانون سنة 1989: تم إصدار قانون يسمح برفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65% لكن

الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة (عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية) لم تكن تسمح بقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة التسعينات

1 - قانون النقد والقرض 90-10: وهو قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990<sup>3</sup> الذي

كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وفق ما جاء في المادتين 181، 182 اللذان يفتحان المجال لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما أنه قام بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49%)،<sup>4</sup> وعلى هذا الأساس فإنه فتح المجال لجميع أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال مع ملاحظة بروز البنوك التجارية كمؤسسات إقراض للمساهمة في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تمييز.<sup>5</sup>

من خلال قانون النقد والقرض 90-10 نجده أنه أدخل تمييزاً بين المستثمرين المقيمين وغير مقيمين بحيث أصبح بإمكان المستثمر غير مقيم إنشاء شركة عن طريق الاستثمار الأجنبي أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية الخاصة أو العامة المقيمة، وهذا ما نصت عليه المادة 181: "يعتبر

<sup>1</sup> بشرابير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2004-2005، ص 67.

<sup>2</sup> ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007، جامعة منثوري، قسنطينة، ص 115.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، الصادر في 14/04/1990، سنة 1990، ص 520.

<sup>4</sup> أسندت مسؤولية تنظيم وضمان الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لمجلس النقد والقرض، بحيث قام المشرع في المادة 184 من القانون رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990 بتحديد رؤوس الأموال والإيرادات والفوائد وعلاقات تمويلية و ضمانات تخص العلاقات الدولية.

<sup>5</sup> سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 42.

غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".<sup>1</sup>

كما نصت المادة 182: "يعتبر مقيماً في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر".<sup>2</sup>

بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 كان هدفه تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون استثمار، إلا أنه تضمن مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بإستثناء القطاعات المخصصة للدولة وإلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأسمال الخاص، وبالتالي فإنه أكد ضمناً على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين؛

- التخلي نهائياً عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار حرية إمكانية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، عن طريق تقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه وذلك بعد مرور 60 يوم؛

- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛

- تبسيط عملية قبول الاستثمار، حيث يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة، إذ يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.

من خلال المبادئ السابقة الذكر فقد اعتبر قانون النقد والقرض 90-10 يشمل آثار إيجابية منها:<sup>4</sup>

- خلق وترقية مناصب الشغل؛

- تأهيل الإطارات والعمال؛

- التشجيع على الاستغلال؛

- نقل التكنولوجيا؛

<sup>1</sup> القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، رقم المادة 181، ص 541.

<sup>2</sup> القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، نفس المرجع، رقم المادة 182، ص 541.

<sup>3</sup> القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، نفس المرجع، رقم المادة 183، ص 541.

<sup>4</sup> -سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 43.

- توازن سعر الصرف.

كما عرف الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات قفزة نوعية باعتماد قانون خاص في 04 ديسمبر 1991، الذي يغير ويكمل قانون المحروقات الذي صدر يوم 14/08/1986. القانون الجديد الذي أدخل تعديلات جد هامة من شأنها تحفيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع، نذكر منها:<sup>1</sup>

- إمكانية دخول الاستثمار الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول؛

- تبسيط إجراءات اعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف؛

- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الاختلاف.

كل هذه التعديلات أدت إلى اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب عن المحروقات حيث الشراكة نشطت أكثر في هذا المجال التي جلبت العديد من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية.

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية 1993، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.<sup>2</sup>

## 2 - قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 الصادر في 05 أكتوبر 1993:

جاء هذا القانون بمرسوم تشريعي<sup>3</sup> بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، بحيث اعتبر أول قانون في الجزائر يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup>، كما أنه يعمل على ترقية الاستثمارات المواكبة للإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام، ولهذا فقد ألغى القانون 93-12 كافة القوانين السابقة الصادرة باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، بحيث أبقى على قانون المحروقات دون تعديل ليستمر العمل به، خاصة القيود التي ميزت كل من قانون 82-13 و 86-13<sup>5</sup>، واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مملوكة أو على أساس شراكة مختلطة.<sup>6</sup>

تضمن المرسوم التشريعي 93-12 مجموعة من المبادئ والأحكام نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني- حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، 2005، ص 166.

<sup>2</sup> حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 147.

<sup>3</sup> المرسوم التشريعي 93-12 المتعلقة بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، الصادر في 5 أكتوبر 1993، العدد 64، ص 3.

<sup>4</sup> سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 43.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الصادر في 19 أوت 1986- رقم 1476.

<sup>6</sup> سحنون فاروق، نفس المرجع، ص 43.

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي 93-12 المتعلقة بترقية الاستثمارات، نفس المرجع، ص. ص 4-10.

■ أولاً: مبادئ المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993

- حرية المقيمين والغير مقيمين في الاستثمار؛
- وضع إجراءات مبسطة في شكل التصريح بالاستثمار؛
- تعيين سلطة واحدة تمنح لها صلاحيات ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وكذا تقديم المعلومات والعون للمستثمرين، وذلك من خلال إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار - APSI- التي تضم عدة شبابيك جهوية تسهل وتبسط إجراءات الاستثمار بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمكاتب التي لها علاقة بالاستثمار؛

■ ثانياً: أحكام المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993

- حرية إنشاء مشاريع استثمارية شرط توضيح طبيعة النشاط وتحديد مناصب الشغل المستحدثة، التكنولوجيا المنتظر استخدامها والمدة التقديرية لإنجاز المشاريع؛
- إعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين في المناطق الخاصة والمناطق الحرة؛
- تحدد طريقة التحكيم بحسب ما اتفق عليه في اتفاقية التحكيم بين الأطراف المتنازعة، بحيث أعطى المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 الفرصة للأطراف المتنازعة لاختيار الطريقة التي يراها مناسبة لتسوية الخلافات بينها، شرط مطابقتها لمبادئ وقواعد التحكيم الدولي؛<sup>1</sup>

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب فيما يخص الاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص.<sup>2</sup>

إن أحكام هذا المرسوم لا تتعلق بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساساً إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات المحددة من طرف الدولة والمتعلقة خاصة بخلق فرص عمل، ترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية من أجل تقليص التبعية للأسواق الخارجية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أي الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد فعلياً بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

<sup>2</sup> محمد سارة، مرجع سابق، ص ص 20-21.

<sup>1</sup> حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي- دراسة حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص 148.

إن صدور قانون الاستثمار في الجزائر لسنة 1993 قد غير السياسات والسلوك إزاء المساهمة الأجنبية في أنشطة الاقتصاد الوطني تغييراً كبيراً، لأنه تضمن مجموعة من الإجراءات التشجيعية، الإعفاءات الضريبية والحوافز منها:<sup>1</sup>

- إعفاء لمدة ثلاثة سنوات من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار؛
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية؛
  - تطبيق نسبة منخفضة قدرها 3% كرسوم جمركية على السلع المستوردة للمشروع؛
  - الإعفاء لمدة 2 إلى 5 أعوام من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني وذلك ابتداء من دخول المشروع مرحلة النشاط؛
  - الإعفاء من ضريبة الأرباح وضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتج المشروع؛
  - التخفيض بنسبة 7% من مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي.
- كما عملت الحكومة على تهيئة بيئة اقتصادية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار وذلك بإنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقول،<sup>2</sup> ومتابعة برنامج الإصلاحات الهيكلية حسب الرزنامة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.
- ولتشجيع الاستثمار قامت الحكومة بحماية وضمان الاستثمار، وذلك بالسهر على انضمام الجزائر إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته منها:
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة 1995؛<sup>3</sup>
  - اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 1995؛<sup>1</sup>
  - الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1991.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، مرجع سابق، ص 6-8.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/5/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة القيم المنقولة بالجزائر.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في 1995/10/30 يتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول وربما الدول الأخرى المعدة في واشنطن، العدد 66، 18 مارس 1965.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 95-05 مؤرخ في 1995/01/21 يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 95-345، العدد 07، الصادر في 1995/10/30.

لقد نتابعت صدور القوانين والمراسيم والتشريعات بعد 1993 المهياة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، حيث نوجز أهمها فيما يلي:

#### ❖ المراسيم الرئاسية منها:

- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحدات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- المرسوم الرئاسي رقم 95-316 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛

- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار لرؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛

- المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 1995/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

#### ❖ المراسيم التنفيذية منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه؛

- الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة؛

- المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 1997/08/24 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛

- الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

#### الفرع الرابع: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الممتدة من 2000 إلى غاية يومنا

لقد واصلت الجزائر بذل مجهودات في سن مجموعة من القوانين والأوامر تهدف إلى تحسن مناخ الاستثماري لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

#### 1 - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار.<sup>1</sup>

لقد تم دعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور هذا الأمر الرئاسي المتعلق بترقية الاستثمار حيث حدد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، العدد 47، 2001، ص 05.



والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومن أجل تجسيد عملية ترقية وتطوير الاستثمار أنشأ هذا القانون هيئتين أساسيتين للاستثمار

وهما:

➤ المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 21/09/2001؛

➤ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/09/2001.

## 2- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:<sup>1</sup>

لقد صدر هذا الأمر أساساً من أجل تنظيم حركة رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بعد الفضيحة المالية التي هزت القطاع المصرفي في الجزائر والخاصة ببنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، والتي اعتبرت أكبر الأزمات التي عرفت المنظومة المصرفية في الجزائر، لاسيما البنوك الخاصة منها، حيث لجأت الدولة إلى القيام في صيف 2003م بإصدار الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، والذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 10-90 سارية المفعول وألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.<sup>2</sup>

## 3 نظام رقم 05-03 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 6 جويلية 2005 يتعلق

### بالاستثمارات الأجنبية :

حيث صدر هذا النظام بناءً على مجلس النقد والقرض بالتاريخ المذكور أعلاه حيث نص على ثمان مواد أهمها كالاتي:<sup>3</sup>

تنص المادة 01 و 04 منه إلى تحديد كيفية تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ف ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. حيث يتم تحويلها عن طريق البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال التي تم معاينتها بصفة قانونية.

أما المادة 05 و 06 تنصان على أن بنك الجزائر يحدد تعليمات بالاحتفاظ بملف طلب التحويل الوسيط المعتمد لمدة خمس سنوات. وإخضاع هذه التحويلات إلى المراقبة البعيدة من طرفه.

<sup>1</sup> الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

<sup>2</sup> عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 186.

<sup>3</sup> النظام رقم 05-03 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 6 جويلية 2005، يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2005، ص 27.

4- الأمر الرئاسي رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: جاء هذا الأمر ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات من مزايا في النظام العام الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة، وكذا الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني... الخ، أما فيما يخص النظام الاستثنائي يتم الاستفادة من مزايا خاصة، الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها تحافظ على البيئة، وتذخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.<sup>1</sup>

5- المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن هذا المرسوم في فحواه تسعة مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، ويلغي هذا المرسوم تماما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.<sup>2</sup>

#### 6- المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006

وقد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تنص على أحكام مختلفة من مهام وتنظيم وتسيير، وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وتنظيمها وسيرها.<sup>3</sup>

7- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 مؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن تشكيله لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المنصوص عليها في المادة 7 مكرر من الامر رقم 01-03.<sup>4</sup>

8- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 مؤرخ في 11 يناير 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المذكور سابقاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، صادرة بتاريخ 19 جويلية 2006 ص. 18-19.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص. 12.

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص. 13.

<sup>4</sup> المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن تشكيله لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية، ص. 20.

<sup>1</sup> الأمر 01-03، مرجع سابق، ص. 17.

- 9 - المرسوم التنفيذي 08- 98 مؤرخ في 24 مارس 2008، يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب مقرر منح المزايا وكيفيات ذلك ويتضح ذلك من خلال 15 مادة.<sup>1</sup>
- 10 - الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، واهم ما جاء بهذا الأمر هو كالاتي:<sup>2</sup>
- لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تتمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من راس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.
  - لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف مستثمرين أجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من راس المال الاجتماعي .
  - كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو بالشراكة يخضع إلى الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار
  - يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم فائض من العملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مده قيام المشروع .
  - توضع ما عدا في حالة خاصة التمويلات الضرورية لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة او بالشراكة اللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال.
- 11 - قانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013 يعدل ويتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 والمتعلق بالمحروقات حيث قام بتعديل 58 مادة منه، وإضافة 10 مواد جديدة بهدف تشجيع الاستكشافات في قطاع المحروقات من جديد، من أجل طمأنة الشركات الأجنبية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08- 98 المؤرخ في 24 مارس 2008 ، يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب مقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية، العدد 16، صادرة بتاريخ 26 مارس 2008، ص3.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ، العدد 44، صادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، ص4.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013 يعدل ويتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 والمتعلق بالمحروقات، ، العدد 11، صادرة بتاريخ 24 فبراير 2013، ص4.

إن تدهور أسعار البترول في أواخر سنة 2014 جعل الجزائر تتبع سياسة النقشف في عدة مجالات مست حتى مجال الاستثمار ويتضح ذلك من خلال القانون المذكور أدناه.

### 12 قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية 2015

أهم المواد التي توضح ذلك هي كالاتي:<sup>1</sup>

المادة 113: يقفل حساب التخصيص الخاص 302-57 صندوق دعم الاستثمار وترقية ونوعية النشاطات السياحية وتكفل الميزانية العامة للدولة بالنفقات الموكلة لهذا الحساب.

المادة 118: تجمع عمليات حسابي صندوق ترقية التنافسية الصناعية وصندوق دعم الاستثمار ضمن حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 13 القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار:<sup>2</sup> إن قانون

الاستثمار الجديد لسنة 2016 خطا خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك بالعمل على رفع المعوقات والعراقيل التي كانت تعترض سابق الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها هذا القانون كما يلي:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة ( 13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر تونس والمغرب 8 مراحل) في هذه الصدد تم انشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.

- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.

- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.

- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه ( باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60 % من العقار الصناعي غير المستغل).<sup>1</sup>

### 14 القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24/07/2022 المتعلق بالاستثمار:<sup>1</sup> هدف هذا القانون

إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية 2015، العدد 78، صادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014، ص. ص 26-40.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، 2016، ص 02.

<sup>1</sup> حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الإستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 8، يناير 2017، جامعة مستغانم، ص 5.

المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين. ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف :

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛

- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛

- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛

- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة؛

- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛

- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

و يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية :

- حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما،

- الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر**

وفرت الجزائر كدولة مضيئة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هيئات أعطتها صلاحيات

لمرافقة المستثمر الأجنبي ومتابعة المشروعات الاستثمارية نوردها كمايلي:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 2022/07/24 يتعلق بالاستثمار، العدد 50، 2022، ص 05.

<sup>2</sup> المادة 1، المادة 2، المادة 3 من القانون رقم 22-18، مرجع سابق، ص 5.

1- المجلس الوطني للاستثمار CNI: تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281- المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتسيير وتنظيم عمل المجلس ويتكون من ثمان وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، وهو عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار مكلف أساسا بما يلي:<sup>1</sup>

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها ؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة ؛
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ؛
- الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين شروط الحصول عليها؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- العمل على تشجيع استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، والحث على تطويرها.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI<sup>2</sup> التي حلت محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، حيث حدد مهام الوكالة كالآتي:<sup>3</sup>

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتحسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن تشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسييره، العدد 55، صادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص، 6.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، متعلق بترقية الاستثمار، قانون الاستثمار، 2007، ص2.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتسييرها وتنظيمها، العدد 55، صادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص7.

**3- الشباك الوحيد اللامركزي:** تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من أجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، الشبائيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.<sup>1</sup>

**4- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:** تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدًا للصلاحيات كل هيئة، فقد حاولت السلطات العمومية تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الزاوية للقيام بالاستثمارات، وذلك من خلال تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وقد نصت المادة (3) من المرسوم على انه يمكن: "للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري، على كل المكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي"<sup>2</sup> والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. ومن مهامها ما يلي:<sup>3</sup>

- التسيير الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار؛
  - الوساطة العقارية: تسيير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛
  - ملاحظة وإعلام: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي؛
  - ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.
- في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة (03) من المرسوم السالف الذكر تتكون من:<sup>1</sup>
- الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي تتمثل في:

<sup>1</sup> المواد 23 إلى 27 من الأمر 03-01، مرجع سابق، ص 2.

<sup>2</sup> المادة 3 من المرسوم تنفيذي تحت رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007.

<sup>3</sup> المواد 4-5-6-7 من المرسوم التنفيذي رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007

<sup>1</sup> الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، الجزائر 2007، ص ص 32-33.

- أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها؛
- أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي؛
- أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط؛
- الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأصول المتبقية (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

**5- صندوق دعم الاستثمار:** لقد تم إنشاء صندوق خاص بدعم الاستثمارات في الجزائر، وذلك من ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 إذ يهدف هذا الصندوق إلى تمويل من المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الممنوحة لصالح المستثمرين، ولاسيما نفقات تمويل أشغال البنى التحتية الأساسية لتجسيد نشاطات المستثمرين.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إصرار الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمشاركة في تنمية وتطوير إقتصادها الوطني برز من خلال النصوص القانونية التي تضمنت مجموعة من الإمتيازات والضمانات الممنوحة والحوافز الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين.

#### الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

**1 - نظام الحوافز في ظل قانون الاستثمار 1993:** يمكن القول إن قانون الاستثمار لعام 1993 شكل منعطفاً رئيسياً في مسيرة انفتاح الإقتصاد الجزائري ، حيث تضمن القانون سلسلة من الحوافز والإعفاءات من الضرائب والرسوم التي دفعت المستثمرين الأجانب للميل للاستثمار في الجزائر لما يوفره هذا القانون من حماية وحرية وذلك حسب الموقع وطبيعة الاستثمارات وكذلك تبعا لنوعية النظام عام أو خاص، نذكر هذه الامتيازات في مايلي:

**1-1- النظام العام:** يتضمن النظام العام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وكافة التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 إلى 19 من قانون الاستثمار، حيث تمنح هذه الامتيازات برسم انجاز الاستثمار في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة ومن بين هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين يمكن ذكر:

<sup>1</sup> المادة 28، الأمر 03-01 المتعلق بترقية الإستثمارات، مرجع سابق، ص 3.



1 ± 1 - مرحلة انجاز الاستثمار :يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية المتمثلة في :

❖ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

❖ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

❖ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع.

1-1-2- مرحلة استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد المستثمر وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية :

❖ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

❖ تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة؛

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة نشاط (من 2 إلى 5 سنوات)؛

❖ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

1-2- نظام المناطق الخاصة : تناول قانون الاستثمار لسنة 1993 مفهوم المناطق الخاصة حيث صنفها مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي، ويقصد بالمناطق للترقية تلك المناطق التي تتكون من البلديات المطلوب ترقيتها والمضبوطة حدودها حسب الكيفيات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991 والذي عرفها على أنها: "البلديات التي لها دور هام على المستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداخيل، ولقد تم تحديد هذه المناطق بإتخاذ أربعة معايير : النمو الديمغرافي والمعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية

والاقتصادية أو درجة التجهيز، المعطيات المالية". أما مناطق التوسع الاقتصادي: تتكون من الفضاءات الجيو اقتصادية التي تتطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي وتزخر بطاقات الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها. وتتخذ قائمة مناطق التوسع الاقتصادي انطلاقا من نتائج التحليل التي تأخذ بعين الاعتبار المستوى المطلوب للتغطية في مجال المرافق الجماعية والمنشآت الأساسية القاعدية اللازمة لإقامة الاستثمارات وتحدد بتحليل المؤشرات المععادة في مجال التخطيط والتي أهمها: الموارد المالية وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية التزويد بالطاقة، التطهير".

وعلى العموم تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من عدة امتيازات تتمثل في :

1-2-1- امتيازات فترة إنجاز المشروع: تستفيد الاستثمارات دون تمييز بين تلك التي تنجز في مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق المطلوب ترقيتها أثناء فترة إنجاز المشروع من الامتيازات التالية :

❖ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛

❖ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

❖ إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛

❖ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع موضوع تنازل وتحويل.

1-2-2- امتيازات فترة استغلال الاستثمار : تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من الامتيازات التالية:

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أداها 5سنوات وأقصاها 10سنوات من النشاط الفعلي؛

❖ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أداها 5سنوات وأقصاها 10سنوات؛

❖ تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة خلال فترة النشاط؛

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المنصوص عليها؛

❖ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتמיד.

2 - الحوافز في ظل الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات: تحصلت الاستثمارات وفقا لهذا القانون على العديد من الحوافز التي تختلف تبعا للنظام التي تتبع إليه، وقد تم التمييز بين الأنظمة التالية:

2 ± - النظام العام: يتعلق هذا النظام بالاستثمارات العادية التي تكون في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة في الدولة، ويمكن أن تستفيد الاستثمارات في ظل هذا النظام خلال فترة إنجازها من المزايا التالية:

❖ تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛

❖ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2-2 - النظام الاستثنائي: ضمن هذا النظام، فإن الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة؛ حيث أنها تتجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تمتلك أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة صديقة للبيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تتجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية :

## 2-2-1- خلال فترة إنجاز المشروع:

- ❖ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- ❖ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0,2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛
- ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

## 2-2-2- خلال فترة الاستغلال:

- ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ومنح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.

## 3 - الحوافز في ظل قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمارات:

لقد نص القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

## 3 1 - المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بمقتضى المادة 12 من القانون 16-09، تستفيد الاستثمارات من العديد من المزايا، وهي:

## 1. مرحلة الإنجاز: تتمثل في ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء عن دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
  - تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
  - الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- 2. مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال وهذا بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الذي يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
  - تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- وبموجب المادة 13 من القانون رقم 09-16، تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من المزايا التالية:
- 1. مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا الممنوحة في المادة 12 يستفيد المستثمر من الامتيازات التالية:
- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
  - التخفيض من قبل الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية. وتمنح هذه الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع (م<sup>2</sup>) خلال فترة عشر سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذلك المناطق الأخرى التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
  - وبخصوص المشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب، فتمنح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع (م<sup>2</sup>) لفترة خمس سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

2. مرحلة الاستغلال: تمنح نفس المزايا الممنوحة في المادة 12 باستثناء التخفيض المتعلق بمبلغ الإتاوة لمدة عشر سنوات.

وبخصوص منح الامتيازات لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار جزائري، فإنها تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

### 3 2 - المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمنصب الشغل

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

### 3 3 - المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات.
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار CNI لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

## 4 - الحوافز في ظل القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24/07/2022 المتعلق بالاستثمار:

لقد نص القانون رقم 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية.

- يمكن أن تستفيد الاستثمارات، بمفهوم المادة 4 من هذا القانون، بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية المذكورة أدناه:<sup>1</sup>

✓ النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى في صلب النص "نظام القطاعات"،

✓ النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى في صلب النص "نظام المناطق"،

✓ النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكلي ويدعى في صلب النص نظام الاستثمارات المهيكلة".

- يجب أن تخضع الاستثمارات، قبل إنجازها، للتسجيل لدى الشبائيك الوحيدة من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، يتجسد تسجيل الاستثمار بتسليم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية، تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة وكذا قائمة السلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة في أحكام هذا القانون، عن طريق التنظيم (المادة 25).<sup>2</sup>

- تكون قابلة للاستفادة من "نظام القطاعات"، الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية:<sup>3</sup>

✓ المناجم والمحاجر،

✓ الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري

✓ الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية

✓ الخدمات والسياحة،

✓ الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة،

✓ اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

<sup>1</sup> المادة 24 من قانون رقم 22-18، مرجع سابق، ص 8.

<sup>2</sup> المادة 25 من قانون رقم 22-18، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> المادة 26 من قانون رقم 22-18، مرجع سابق، ص 8.

تحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات عن طريق التنظيم (المادة 26).

- تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام القطاعات"، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من المزايا الآتية:<sup>1</sup>

• بعنوان مرحلة الإنجاز:

- 1 +إعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع
- 2 +المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار (2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- 3 +إعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
- 4 +إعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص
- 5 +العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال
- 6 +إعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية
- 7 +إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

• بعنوان مرحلة الاستغلال: ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- 1 +إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
  - 2 +إعفاء من الرسم على النشاط المهني.<sup>2</sup>
- تُعد قابلة للاستفادة من "نظام المناطق"، الاستثمارات المنجزة في:
- ✓ المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير
  - ✓ المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة،
  - ✓ المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتنمين.

<sup>1</sup> المادة 27 من قانون رقم 18-22، مرجع سابق، ص 8-9.

<sup>2</sup> المادة 27 من قانون رقم 18-22، نفس المرجع ص 9.



تحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة عن طريق التنظيم (المادة 28).<sup>1</sup>

- زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا "نظام المناطق" والتي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة، من المزايا الأتية:<sup>2</sup>

• **بعنوان مرحلة الإنجاز:** من المزايا المحددة في المادة 27 من هذا القانون.

• **بعنوان مرحلة الاستغلال:** لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

1- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

2- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

تحدد قائمة النشاطات غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة في نظام المناطق"، عن طريق التنظيم.

- تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة قابلة للاستفادة من نظام "الاستثمارات المهيكلة".

تحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام الاستثمارات المهيكلة"، عن طريق التنظيم.<sup>3</sup>

- زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة:<sup>4</sup>

• **بعنوان مرحلة الإنجاز:** من المزايا المنصوص عليها في المادة 27 من هذا القانون.

يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز المنصوص عليها في هذه المادة إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير.

• **بعنوان مرحلة الاستغلال:** ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات، من:

1- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

<sup>1</sup> المادة 28، من قانون رقم 18-22، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> المادة 29، من قانون رقم 18-22، نفس المرجع، ص 9.

<sup>3</sup> المادة 30، من قانون رقم 18-22، نفس المرجع، ص 9.

<sup>4</sup> المادة 31، من قانون رقم 18-22، نفس المرجع، ص 9.

2 +إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلّة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة. وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة، عن طريق التنظيم.

- مع مراعاة مدة الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار،

يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادة 4 من هذا القانون في مدة لا تتعدى ثلاث (3)

سنوات، وترفع هذه المدة إلى خمس (5) سنوات فيما يخص الاستثمارات المدرجة ضمن "نظام

المناطق" و"نظام الاستثمارات المهيكلّة".

يسري الأجل المحدد لإنجاز الاستثمار ابتداء من تاريخ تسجيل الاستثمار لدى الوكالة أو ابتداء من

تاريخ تسليم رخصة البناء في الحالات التي تكون فيها هذه الرخصة مطلوبة.

ويمكن تمديد أجل الإنجاز لمدة اثني عشر (12) شهرا قابلة للتجديد بصفة استثنائية مرة واحدة لنفس

المدة وذلك عندما يتجاوز إنجاز الاستثمار نسبة تقدم معينة. تحدد كفاءات وشروط تطبيق أحكام هذه

المادة، عن طريق التنظيم (المادة 32).<sup>1</sup>

- تحدد مدة الاستفادة من المزايا، بعنوان مرحلة الاستغلال على أساس شبكات التقييم المعدة، مع أخذ

بعين الاعتبار الأهداف المبينة في المادة 2 أعلاه، وكذا المعايير المقررة لكل نظام تحفيزي.

تستفيد استثمارات التوسعة أو إعادة التأهيل من المزايا الممنوحة بعنوان مرحلة الاستغلال باحتساب

نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة مع مجمل الاستثمارات المنجزة.

تحدد كفاءات الاستفادة من المزايا بعنوان مرحلة الاستغلال وكذا شبكة التقييم، عن طريق التنظيم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المادة 32، من قانون رقم 18-22، نفس المرجع، ص ص 9-10.

<sup>2</sup> المادة 33، من قانون رقم 18-22، مرجع سابق، ص 10.

## الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## 1- الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في القانون رقم 09-16:

تضمن القانون رقم 09-16 الضمانات الممنوحة للمستثمرين نذكرها على النحو التالي:

- يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة الأحكام والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية.<sup>1</sup>

- عدم إلغاء أو مراجعة المزايا الممنوحة للمستثمر حسب القانون 09-16 حتى لو طري تغيير أو تعديل عليه إلا إن طلب المستثمر ذلك صراحة.<sup>2</sup>

- لا يمكن مصادرة الاستثمارات المنجزة وإذا وقعت مصادرتها يترتب عليها تعويض كامل ومنصف.<sup>3</sup>

إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص في حالات معينة لإنهاء الخلافات بين المستثمرين الأجانب والدولة الجزائرية عند وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر مع المستثمرين متعلقة بالمصالحة والتحكيم.<sup>4</sup>

- حرية تحويل ارباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج.<sup>5</sup>

## 2- الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في القانون رقم 18-22:

- يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون من أراض تابعة للأموال الخاصة للدولة (المادة 6).

- تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج، والسلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية (المادة 7).

- تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر العائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في الرأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن لطريق المصرفي والمحرة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، كما تقبل كحصص خارجية، عملية إعادة

<sup>1</sup> المادة (21) من القانون رقم 09-16، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> المادة (22) من القانون رقم 09-16، نفس المرجع، ص 22.

<sup>3</sup> المادة (23) من القانون رقم 09-16، نفس المرجع، ص 22.

<sup>4</sup> المادة (24) من القانون رقم 09-16، نفس المرجع، ص 22.

<sup>5</sup> المادة (25) من القانون رقم 09-16، نفس المرجع، ص 22.

الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها لتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (المادة 8).

- تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به (المادة 9).  
- لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز محل تسخير من طرف الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف طبقا للتشريع المعمول به (المادة 10).

- تنشأ لدى رئاسة الجمهورية "لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار" تدعى في صلب النص "اللجنة" تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون، ترسل الطعون إلى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين (2) ابتداء من تبليغ القرار موضوع الاعتراض، ويجب عليها أن تبت في هذه الطعون في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا (1) ابتداء من تاريخ إخطارها (المادة 11).

- زيادة على أحكام المادة 11 أعلاه، يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه للجهات القضائية الجزائرية المختصة، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة المذكورة في المادة 18 أدناه، التي تتصرف باسم الدولة والمستثمر، تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم (المادة 12).

- لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 13).

- يمكن أن تكون السلع والخدمات التي استفادت من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون وكذا تلك الممنوحة في ظل الأحكام السابقة، موضوع تحويل أو تنازل بموجب رخصة تسلمها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (المادة 14).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المواد 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14 من قانون رقم 22-18، مرجع سابق، ص ص 6-7.

## المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر

سجلت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي العديد من التغيرات بين الارتفاع وانخفاض، وفقا للسياسات والاصلاحات الاقتصادية المنتهجة لكل فترة والظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر، لهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض الجانب التحليلي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

## المطلب الاول: تحليل تطور التضخم والبطالة

تعتبر الفترة 1990 فترة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، حيث شهد كل من التضخم والبطالة معدلات متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 وفيما يلي سنحاول تحليل هذا التطور .

## الفرع الأول: تحليل تطور التضخم

سيتم عرض أهم مراحل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2019، والجدول رقم (01) يظهر تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة. الجدول رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(الوحدة: %)

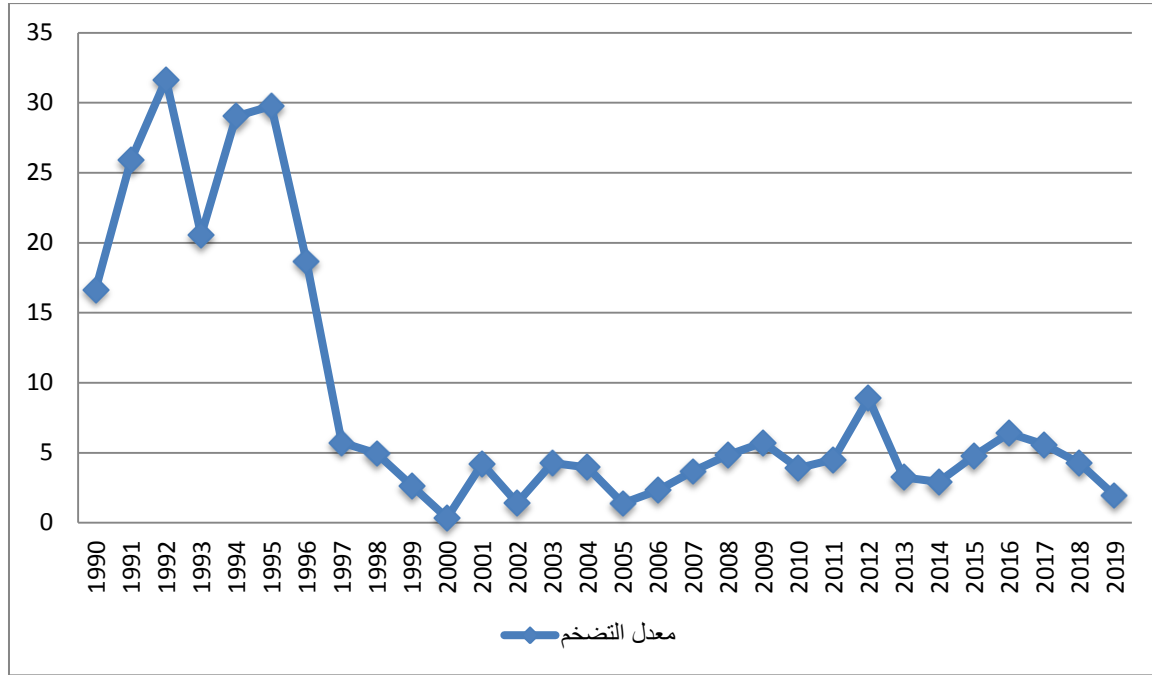
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل التضخم	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	4.85	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	2.91	4.78	6.39	5.59	4.26	1.95

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، على الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=DZ>

تاريخ الاطلاع: 2020/08/16

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

انطلاقاً من الجدول رقم (01) والشكل البياني رقم (01) نلاحظ بأن، شهد الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات ضغوطاً تضخمية شديدة كان لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني.

فخلال الفترة الممتدة (1990-1995)، حيث عرفت معدلات التضخم خلال هذه الفترة إرتفاعاً رهيباً، حيث ارتفع من 16.65% في عام 1990 ليرتفع بعدها إلى 25.88% سنة 1991، إذ وصل إلى نسبة 31.7% في عام 1992، الذي يعتبر الحد الأقصى لقيمه خلال هذه الفترة، ثم إنخفض سنة 1993 بنسبة 20.54%، ليعاود الارتفاع في سنوات 1994 و1995 بـ 29.04%، 29.77% على التوالي، وهو ما قد تكون نتيجة لضبط الإنفاق العام وثبیت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو من أهم جوانب الذي اتى بها برنامج الاستقرار الاقتصادي، حيث بلغ متوسط التضخم 25.79% خلال هذه الفترة. وتشير هذه الأرقام إلى فشل السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وأسباب ذلك يعود إلى التوسع في إصدار العملة لتمويل عجز الموازنة، وكذلك السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الاستثمار، خاصة منذ عام 1992، بالإضافة إلى التحرير التدريجي للأسعار، خاصة بعد اتخاذ إجراءات لإلغاء الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية، والتي لم تستند من دعم الخزينة حتى عام 1992. هذه العمليات زادت حدتها بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار ب

40.17% في سنة 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم،<sup>1</sup> ليعاود الارتفاع في سنة 1995 بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري التي أثرت على مستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف الدولة، مما زاد في تغذية وتيرة ارتفاع التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي في هذه الفترة الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، بعدها انخفض معدل التضخم الى 18% في سنة 1996 و5% في 1998 بسبب الاجراءات المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي وخصوصا تحرير التجارة الخارجية وعدم وجود تضخم مستورد لضعف معدل التضخم عند أبرز شركاء الجزائر التجاريين. واستمر في الانخفاض الى غاية 0.34% في سنة 2000 بسبب تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة وذلك للتحكم في أخطار التضخم، ثم ارتفعت نسبة التضخم نسبيا في سنة 2001 بسبب ضخ كتلة نقدية اضافية تدخل في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.<sup>2</sup>

كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 وقدر ب4.3%، ويعود ذلك إلى زيادة نفقات الدولة الناتجة عن استمرار في برنامج الاستثماري وزيادة المداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في إختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي،<sup>3</sup> أما سنة 2004 فقد سجلت معدل تضخم منخفض قليلا وهو 3.96%، أما خلال سنوات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) فقد تميزت بارتفاع مستمر للتضخم ولكن في حدود مقبولة حيث انتقل معدل التضخم من 1.38% إلى 5.73%، بينما قدر متوسط التضخم السنوي عند 3.59. وقد ارتفع التضخم سنة 2008 إلى 4.86% ومرد ذلك أن الأزمة العالمية أفرزت ارتفاع معدل التضخم العالمي، مما أدى للتأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر عن طريق التضخم المستورد. فعلى الرغم من الجد المتواصل من بنك الجزائر في مجال استرجاع السيولة إلا أن التضخم عن طريق التكاليف اخذ في الارتفاع، ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة.<sup>4</sup>

انخفض معدل التضخم في عام 2010 إلى 3.9% نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، ولكنه سرعان ما لبث أن عاود الارتفاع في سنة 2011 أين سجل 4.52% ثم 8.89% في سنة 2012، مسجلا بذلك أعلى مستوى له على مدار 15 سنة. وهو مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كما أن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية. لكنه سرعان ما عرف معدل التضخم تباطؤا في 2013 حيث سجل 3.3%،

<sup>1</sup> بو عافية سمير، رحالي بلقاسم، دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018، ص ص 45-46.

<sup>2</sup> معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص، 343-344.

<sup>3</sup> ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم خلال الفترة (2000-2019)، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 42-43.

<sup>4</sup> أعر عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1980-2019، مرجع سابق، ص 210.

ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9 %، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة بعد تراجعها المعتبر في سنتي 2013 و2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015، حيث وصل إلى متوسط سنوي قدره 4.78%<sup>1</sup>.

أما في سنة 2016 تواصل ارتفاعه ليبلغ 6.4% ولا يظهر هذا الارتفاع الى الأسباب المعتادة كتطور الكتلة النقدية، تدهور أسعار الصرف وكذا ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة، بل يرجع اساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق. والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية،<sup>2</sup> فيما يخص سنة 2018 فقد عرف تباطؤاً متوسط الوتيرة السنوية للتضخم، لينخفض إلى 4,3%، مقابل 5,6% في 2017. وهذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، الأكثر وضوحاً من حيث الانزلاق السنوي، حدث على الرغم من الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (M2).<sup>3</sup> واستمر الانخفاض خلال سنة 2019 وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم في الأسعار.

#### الفرع الثاني: تحليل تطور البطالة

إن معدلات البطالة في الجزائر تغيرت وفقاً للظروف التي شهدتها الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الجدول رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	19.75	20.60	24.37	26.22	27.73	31.84
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة	28.55	25.43	26.82	28.37	29.77	27.29
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	25.89	23.71	17.64	15.27	12.27	13.79
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	11.32	10.15	9.96	9.96	10.97	9.81
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.21	11.21	10.19	12	11.89	11.81

المصدر: البنك الدولي على الرابط التالي:

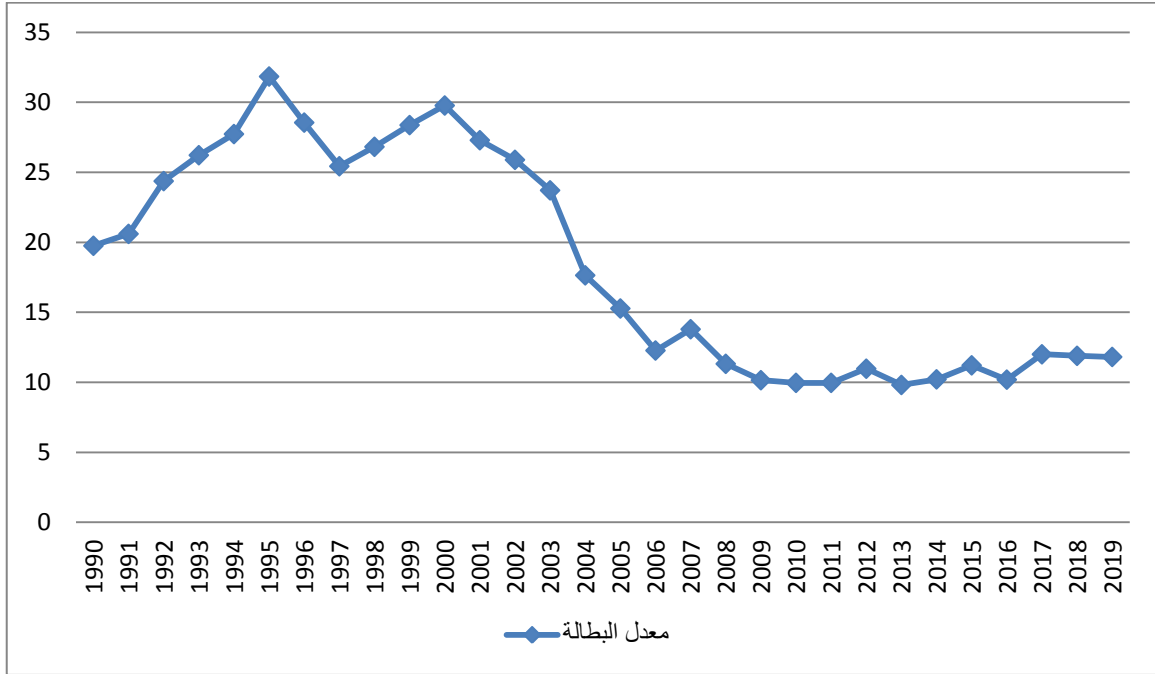
<sup>1</sup> بوعافية سمير، رحالي بلقاسم نفس المرجع، ص 47.  
<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2017، ص 7  
<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2018، ص 5.



تاريخ الاطلاع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

2020/11/15

الشكل رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

نلاحظ من خلال جدول أعلاه والشكل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1990-

2019، حيث يمكن تقسيم تطورات معدلات البطالة إلى مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى (1990-2000): ترتبط هذه المرحلة بالإصلاحات الاقتصادية، حيث حدثت العديد من التغيرات في الساحة الاقتصادية، ومن أبرزها على الأرجح الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الوطني وعملية خصخصة المؤسسات العامة الناتجة عن ذلك. أبرمت الحكومة في 30 ماي 1989 أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي، والتي تعد واحدة من أهم المحاور الاتفاقية من أجل سياسة نقدية أكثر صرامة تهدف إلى تقليل عجز الميزانية العامة، بالإضافة إلى تحرير سوق العمل وجعله أكثر مرونة للحفاظ على الأجور منخفضة، مما يسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال العمالة. في 3 جوان 1991 تم إبرام ما يسمى بالاتفاقية stand-by، وكان من أهم أهدافها الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم من خلال تثبيت الأجور وخفض الإنفاق العام وخصخصة المؤسسات العمومية.

ورغم أن الحكومة بذلت جهودا مختلفة لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني إلا أنها لم تكن كافية، وفي هذه المرحلة تزايدت معدلات البطالة ويعود السبب في ذلك إلى التدابير التي تضمنها التعديل الهيكلي والتي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على سوق العمل، وأدت إعادة هيكلة المؤسسات العامة إلى تسريح آلاف العمال، بالإضافة عدم الاستقرار الأمني وتدهور الأوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة فقد ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ على طول المرحلة الأولى 1990-2000، من 19.8% في عام 1990 إلى 29.8% في عام 2000، بسبب تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمالية على التشغيل في القطاع العام.<sup>1</sup>

**المرحلة الثانية (2001-2019):** تتميز هذه المرحلة بوضع مالي خارجي قوي بسبب زيادة عائدات الجزائر من صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، هذا التحسن في مداخيل الدولة سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت بشكل كبير.

من الواضح أن نسبة البطالة في الجزائر انخفضت بأكثر من النصف بين 2001-2013. سجلت الأرقام الرسمية 9.8% في عام 2013، مقارنة بـ 27.3% في عام 2001. قد يكون أحد أسباب التراجع هو أن الجزائر شرعت في خطة إنعاش اقتصادي بسبب ارتفاع الدخل القومي. في ظل عدم وجود سياسة مقترحة للقضاء على البطالة من منظور السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر، فإن الحكومة اكتفت بتوفير فرص عمل مؤقتة واعتمادها على الكفالة والشبكات الاجتماعية والتضامن الوطني ما أدى إلى زيادة فرص العمل الفصلية والتعاقدية مقارنة بفرص العمل الدائم، فمنذ عام 2014. ارتفعت نسبة البطالة في الجزائر بشكل طفيف، من 9.8% في 2013 إلى 10.6% في 2014، لتصل إلى 11.2% في 2015. ويرجع ذلك إلى اتجاه الحكومة الجزائرية لتقليص إيرادات الإنفاق العام بسبب تراجع عائدات المحروقات.<sup>2</sup>

وارتفعت نسبة البطالة إلى 12% عام 2017 بعد ما كانت 10.5% عام 2016 وشهدت ارتفاعا طفيفا عامي 2018 و 2019 بمعدل 12.1 و 12.3% على التوالي ولعل من بين أسباب هذا الارتفاع هو الزيادة في حجم اليد العاملة التي تبحث عن عمل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الوادي، العدد 7، 2016، ص ص 171-172.  
<sup>2</sup> امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، ص ص، 182-183.  
<sup>1</sup> امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، نفس المرجع، ص 183.

**المطلب الثاني:** تحليل تطور النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة من (1990-2019):  
يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التوازن في الموازنة العامة لأن هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في عرض المستوى المالي للدولة وتمثل برنامج عمل الدولة من الأهداف الرئيسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، لذا سنحاول دراسة تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات رصيد الموازنة العامة.

### الفرع الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي

منذ أوائل التسعينيات وحتى الوقت الحاضر، شهد الاقتصاد الجزائري تحولاً جذرياً، من اقتصاد مخطط ذي طبيعة اشتراكية إلى اقتصاد تحكمه آليات اقتصاد السوق وقوانين العرض والطلب، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً ويساهم في ذلك. تم تنفيذ إصلاحات أساسية تؤثر على الهيكل الاقتصادي الوطني ونموذج الإدارة من أجل السعي لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء الاقتصادي وتوفير قوة دفع جديدة للتنمية الوطنية. ولما شهد معدل النمو الاقتصادي تقلبات عدة خلال هذه الفترة، أدت الظروف التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة، ولا سيما الوضع الأمني السيئ الذي أصاب البلاد بسبب هذه التغيرات، إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني. يمكننا توضيح ذلك من خلال جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الدراسية.

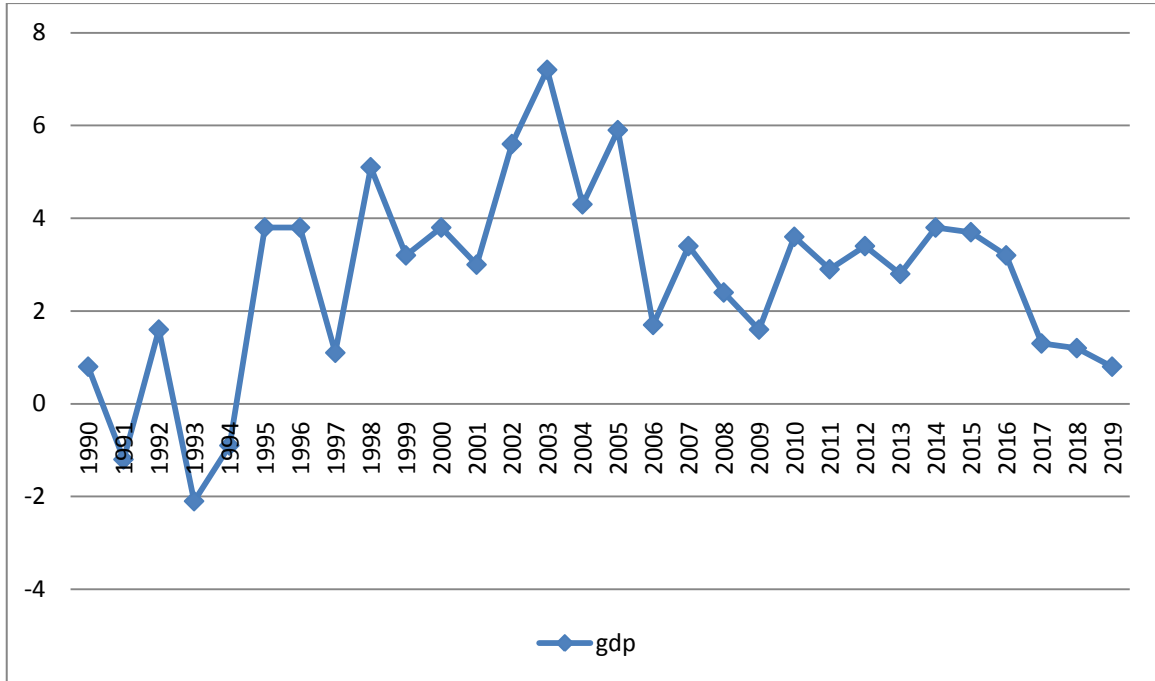
### الجدول رقم (03): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(الوحدة: %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل النمو	0.8	-1.2	1.6	- 2.1	- 0.9	3.8
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو	3.8	1.1	5.1	3.2	3.8	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، تاريخ الاطلاع: 20-02-2021.

الشكل رقم (03): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

عرف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994 انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 0.32% وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1988-1992) وما صاحبها من انتعاش لأسعار النفط في سنتي 1990 و 1991 بسبب حرب الخليج الثانية، إلا أن الاقتصاد الوطني شهد بعد ذلك أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة.<sup>1</sup> أما في الفترة من 1995 إلى 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية في بداية الفترة حيث ارتفع معدل النمو من 3.8% سنة 1995 إلى 4.10% في سنة 1996، أما سنة 1997 فعرف معدل النمو انخفاضاً كبيراً قدر بـ 1.1% ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية ليسجل مستوى 5.1% ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تحسن في أسعار النفط.

<sup>1</sup> ششوي حسني، دراسة اقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة بين: 1980-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البويرة، 2021/2020، ص، 170.

لكن انتعاش أسعار البترول من جديد ابتداء من سنة 2000 انعكست ايجابيا على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي شهد توسعا ملحوظا، حيث سجلت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نسبا مقبولة لعل أهمها تلك التي كانت خلال سنوات 2002، 2003، 2005 بـ 5.6%، 7.20%، 5.90% على التوالي. وقد ساهمت برامج التنمية التي تم إطلاقها خلال تلك الفترة في تحقيق تلك النتائج، حيث ساعدت على انتعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، كقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بالتوازي مع ارتفاع أسعار البترول الذي أدى لارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الكلية. وبالرغم من تراجع نسبة النمو في سنة 2009 عند 1.6% إلا أن الفترة الممتدة بين 2000-2019 سجلت معدلات نمو ايجابية كانت في حدود 3.30% كمتوسط سنوي.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة.

يتشكل رصيد الميزانية العامة من الفرق بين الإيرادات والنفقات بحيث تكون قيمته الموجبة تدل على تسجيل حالة فائض في الموازنة أي أن الإيرادات أكبر من النفقات وهي الحالة المرغوبة، أما في حالة العكس وهي تسجيل قيمة سالبة فهي دلالة على حالة العجز، وفيما يلي نورد تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup> أحمد عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 1980-2019، مرجع سابق، ص 191.

الجدول رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(الوحدة: مليار دج)

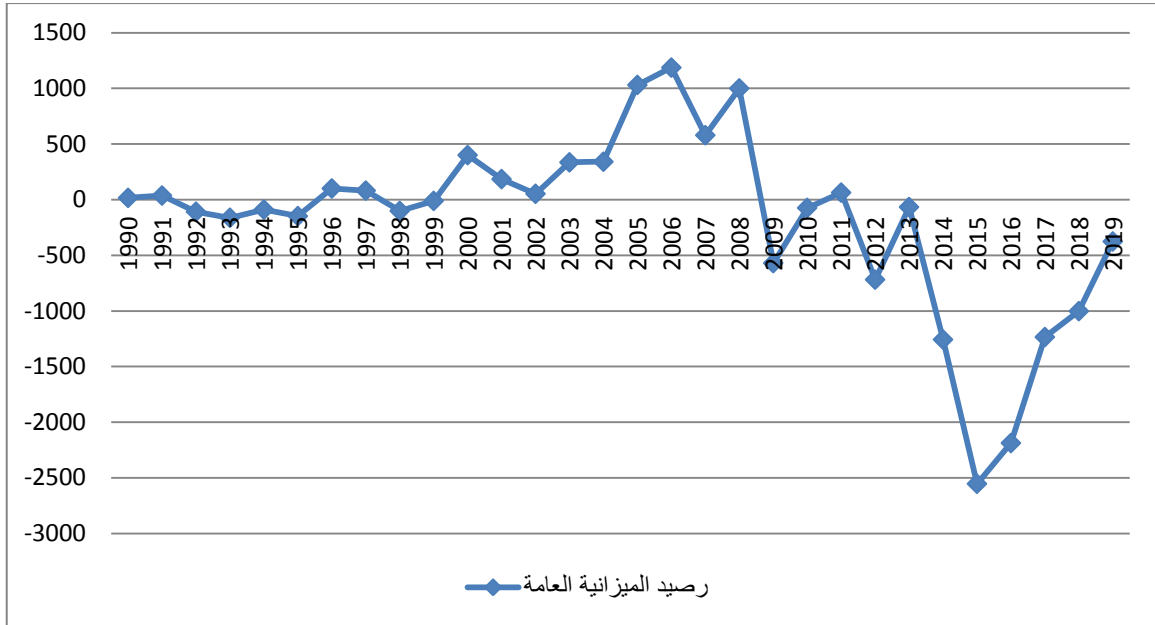
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
رصيد الميزانية	16	36.8	-108.2	-162.7	-89.1	-147.9
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد الميزانية	100.6	81.5	-101.3	-11.2	400	184.5
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزانية	52.6	335.2	341	1030.8	1186.9	579.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة	999.5	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-66.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الموازنة	-1257.3	-2553.3	-2187.4	-1234.8	-1002	-376

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ons)، حوصلة إحصائية 1962-2011.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوية 2008، 2004، 2017، 2013،

- تقرير بنك الجزائر 2018.

الشكل رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم (04)

في بداية فترة الدراسة كان هناك فائض في الموازنة خلال سنتي 1990 و 1991 بقيمة 16 و 36.8 مليار دج على التوالي وذلك بسبب انتعاش أسعار النفط عقب أزمة الثمانينات، بالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989 والذي من أهم بنوده تقليص عجز الموازنة، إلا أن سنة 1992 تم تسجيل عجز قدره 108.2 مليار دج حيث استمر العجز في السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في مقابل ارتفاع النفقات العامة بحوالي الضعف، وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى حدود 17.6 دولار للبرميل سنة 1995، وفي ظل استمرار ارتفاع النفقات العامة استمرت حالة العجز إلى غاية سنة 1995، حيث لم يشفع تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار، مما يدل على عمق الأزمة.<sup>1</sup>

وفي سنتي 1996 و 1997 تم تسجيل فائض في رصيد الميزانية بلغ 100.6 و 81.5 مليار دج على التوالي، وهذا الفائض بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع قيمة الجباية البترولية، وكذا التزام الجزائر بتحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (stand-by 3) والتي نصت على تقليص عجز الميزانية العامة بترشيد نفقات التجهيز وتقليص نفقات العمومية عن طريق تخفيض

<sup>1</sup> عشيظ علاء الدين، نمذجة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة دكتوراه، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2018-2019، ص 201.

الدعم للمنتجات واسعة الاستهلاك وتحرير اسعارها، وزيادة المردود الضريبي قصد تحسين الايرادات العمومية<sup>1</sup>

ليعود العجز ليرتفع سنة 1998 إلى 101.3- مليار دج وذلك نتيجة لانخفاض الارادات العامة-بسبب الأزمة البترولية-، بالإضافة إلى نمو النفقات العامة، ومع تحسن أسعار المحروقات سنة 1999 تراجع العجز في الموازنة العامة ب11.2- مليار دج مقارنة بسنة 1998، أما خلال السنوات من 2000 إلى 2008 تميزت بتسجيل فائض على طول الفترة وذلك بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة إنتعاش أسعار النفط .

أما في سنة 2009 سجلت عجزا كبيرا قدر ب 570.3- مليار دينار، وانخفض العجز إلى 74,14 مليار دج سنة 2010، أي بنسبة 0,62% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,72% سنة 2009، ويفسر هذا التراجع إلى ارتفاع الجباية البترولية إلى 2905 مليار دج، أي بنسبة 20,40% سنة 2010، مقارنة بالارتفاع في النفقات العامة إلى 5731,752 مليار دج، أي بنسبة 28,319، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1733,722 مليار دج، أي بنسبة 39,47% من إجمالي الإيرادات العامة لم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزانية بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2009 و 2010، ولكن في المقابل، يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليلعب 4842,8 مليار دج مقابل 4316.5 مليار دج سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر.<sup>2</sup>

كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة. ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و 2016. ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015 - 2018، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة (صندوق ضبط الإيرادات FRR)، تزامنا مع اللجوء إلى التمويل النقدي (خلق نقدي) للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية ولهذا السبب، فإن المالية العامة في حاجة ماسة وفورية إلى (أولا) تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، (ثانيا) إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة.<sup>3</sup> أما في سنة 2019 انخفض العجز إلى -376 مليار دينار مقارنة بسنة 2018.

<sup>1</sup> بولحلل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص70.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2010، جويلية 2011، ص 83.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2018، ديسمبر 2019، ص 69.



**المطلب الثالث: تحليل تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر من 1990 إلى 2019.**

إن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد، فهو أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي،

**الفرع الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 1990 إلى 2019**

في فترة التسعينيات اعتمدت الجزائر على المشاريع التي تدعمها المنظمات الدولية لإصلاح الاقتصاد الجزائري بقوة، وقد أثرت هذه التقلبات على معظم قطاعات الاقتصاد الوطني وكان لها تأثير عميق على الوضع العام لميزان المدفوعات. منذ بداية الألفية الجديدة، تراكمت نسبة متزايدة من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية، والتي تمكن الدولة من سداد كميات السلع والخدمات المختلفة المستوردة وتمكنها أيضاً من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون. كل هذه العوامل ساعدت البلدان على تعزيز مراكزها المالية في ظل صدمات مختلفة، كما ظهر في عام 2008 عندما ضربت الأزمة المالية العالمية وتدهورت أسعار النفط في عام 2009، كان استقرار ميزان المدفوعات في الجزائر والوضع الاقتصادي الدولي شديد الحساسية لارتفاع وهبوط أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وفيما يلي سنتناول تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

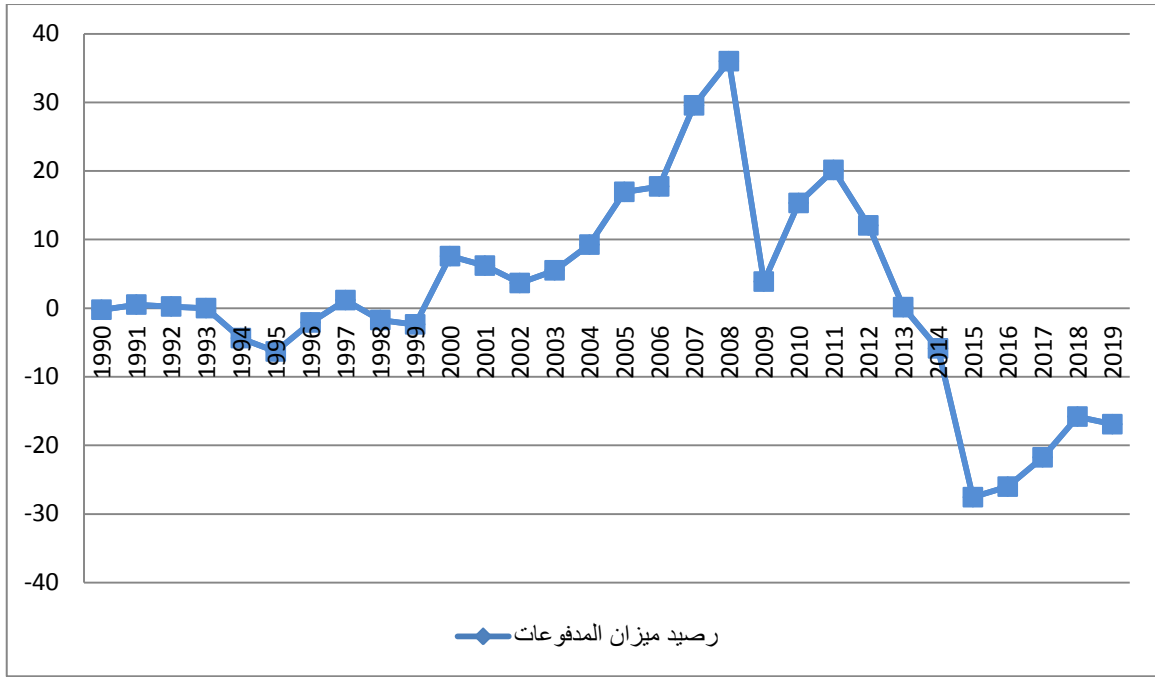
**الجدول رقم (05): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: مليار دج)**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
رصيد ميزان المدفوعات	-0.24	0.51	0.23	-0.01	-4.38	-6.33
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد ميزان المدفوعات	-2.1	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	3.65	7.5	9.25	16.94	17.73	29.55
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات	-5.88	-27.57	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

**المصدر:** بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص79، 2009، 1015 ص55، 2017 ص55، 2018 ص164.

- النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس - 2020.

**الشكل رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**



#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (05)

من خلال الجدول رقم (05) والشكل (05) أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري قد مر خلال فترة الدراسة بمراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل كالآتي:

#### • المرحلة الأولى (1990-1999):

عرفت هذه الفترة تدهور ميزان المدفوعات بتسجيله لرصيد سالب هذا راجع إلى انهيار أسعار البترول بإضافة إلى تدهور الوضع الأمني في الجزائر في ذلك الوقت، باستثناء سنتي (1992 و 1997) سجل ميزان المدفوعات رصيد ايجابي محتشم حوالي (0.23 و 1.16) مليار دولار أمريكي بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الحكومة الجزائرية من خلال انتهاج سياسة اقتصادية لكبح الواردات وهدف من هذا الإجراء هو تقليص فاتورة الاستيراد للمواد الاستهلاكية، غير انه سجلنا في ثلاث سنوات (1993، 1995، 1994) عجز مستمر وحاد في نفس الوقت بلغ حوالي (-0.01، -4.38، -6.33) مليار دولار أمريكي على التوالي، وهذا عقب اتخاذ إجراءات الخاصة بتحرير قطاع تجارة خارجية إضافة إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي نتيجة تخفيض قيمة العملة، وما بين سنتي (1996-1997) لاحظنا أن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسنا وانتقل من رصيد سالب (-2.09) مليار دولار إلى رصيد موجب (+1.16) مليار دولار وهذا التحول يفسره تحسن رصيد الحساب الجاري الخارجي بسبب ارتفاع أسعار البترول .

## • المرحلة الثانية "2000-2012":

أما خلال هذه الفترة وبسبب انتعاش أسعار النفط ووصولها إلى مبالغ قياسية فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا، وعلى غرار كل الدول العالم بسبب وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 الجزائر هي الأخرى تعرضت الأوضاع الاقتصادية الخارجية للضعف مقارنة بنفس الدرجة التي كانت عليها سنة 2000، وفي سنة 2004 ضوء أسعار النفط من جهة، وتنفيذ الحكومة الجزائرية لخطة الانتعاش الاقتصادي بتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية (تخفيض الرسوم الجمركية) من جهة أخرى، أدت هذه السياسة ارتفاع وارداتها بنسبة 35% مقارنة بسنة 2003، مما سجلنا انتعاش محسوس في رصيد ميزان المدفوعات.

ونشير أن ميزان المدفوعات ومنذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 حقق فوائض قياسية وهذا راجع لانتعاش أسعار النفط وارتفاع صادراتها النفطية للعام الثالث على التوالي، وبسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) سنة 2008، واثر الركود في الاقتصاد العالمي وأثاره على أسعار المواد الأولية وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية تحول فائض في رصيد ميزان المدفوعات (2008) إلى الخيار مستمر وصل إلى اقل قيمة (3.60) مليار دولار أمريكي خلال هذه المرحلة، ليعاود تحسن أداء ميزان المدفوعات على مدار سنوات (2010.2011.2012) على التوالي يرجع إلى التغييرات والإصلاحات الاقتصادية العميقة التي شاهدها الجزائر بإضافة إلى استقرار مستويات الطلب العالمي على النفط من حصة الجزائر وارتفاع أسعاره اثر بشكل ايجابي وزيادة الإيرادات في ميزان المدفوعات الجزائري الذي عرف انتعاشا في هذه المرحلة خصوصا.

## • المرحلة الثالثة 2013-2019:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل وأسوأها في أداء ميزان المدفوعات الجزائري بحيث نسجل تراجع رهيب ومتدهور واستمرار عجزه بسبب ارتباط ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف، وبالتالي يخضع إلى التغييرات في الوضع الاقتصادي الدولي، وذلك راجع الاعتماد الاقتصادي الجزائري على الصادرات البترولية بشكل مفرط، ومع تراجع الصادرات البترولية سجل عجزا حادا.

أخيرا، سجل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، القريب جداً من مستوى رصيد الحساب الجاري بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية للمعاملات في رأس المال بين المقيمين وغير المقيمين. وعلى الرغم

من انخفاضه بعد العجز القياسي لسنة 2015 (ما يقارب 27 مليار دولار)، يسجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزه الخامس على التوالي ليبليغ 15,82 مليار دولار في سنة 2018 مقابل 26,03 مليار دولار في سنة 2016 و 21,76 مليار دولار في سنة 2017.<sup>1</sup>

وفي ظل التطورات التي حصلت أسفرت تعاملات الجزائر مع العالم الخارجي عن زيادة العجز الكلي لميزان المدفوعات ليبليغ سنة 2015 إلى أكبر قيمة سالبة (-27.03) مليار دولار أمريكي لرصيده في هذه المرحلة بالذات، كما شهدت سنة 2016 استمرار تأثر ميزان المدفوعات الجزائري ببقاء أسعار النفط العالمية عند أسعار منخفضة مما أدى التراجع الإيرادات المحصلة من الصادرات السلعية للجزائر واستمر كذلك العجز في الميزان التجاري للعام الثاني على التوالي، أما في سنة 2017 استفاد أداء ميزان المدفوعات الجزائري من التحسن النسبي وبقائه في وضعية العجز رغم تحسن وضعية الميزان التجاري بسبب تحسن الذي عرفته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام مقارنة بالسنوات الفارطة، أما خلال سنتي 2018 و 2019 فقد انعكست الزيادة الملحوظة التي شاهدها أسعار البترول العالمية على وضعية الميزان المدفوعات الأمر الذي أدى ارتفاع العجز بالميزان التجاري مع زيادة كذلك العجز في ميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات الإشارة بالنسبة لسنة 2020 وكما كان متوقعا انكماش العجز ولكن بنسبة ضئيلة بسبب تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.7 % وزيادة عجز ميزان الخدمات والدخل بنسبة 9.2 % مع انكماش العجز في الميزان الجاري بنسبة 1.4% وهذا راجع إلى آثار الأزمة الصحية جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) وانكماش نشاط قطاع المحروقات، الخدمات التجارية والصناعية في الجزائر.

### الفرع الثاني: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر من 1990 إلى 2019.

إن تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مر بعدة مراحل منذ تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى دخوله في أزمة حادة، عرف فيها الدينار انخفاضات متتالية حيث تزامن ذلك بحدوث عجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في سياسة الصرف، والجدول الموالي يوضح مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 .

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص 47.

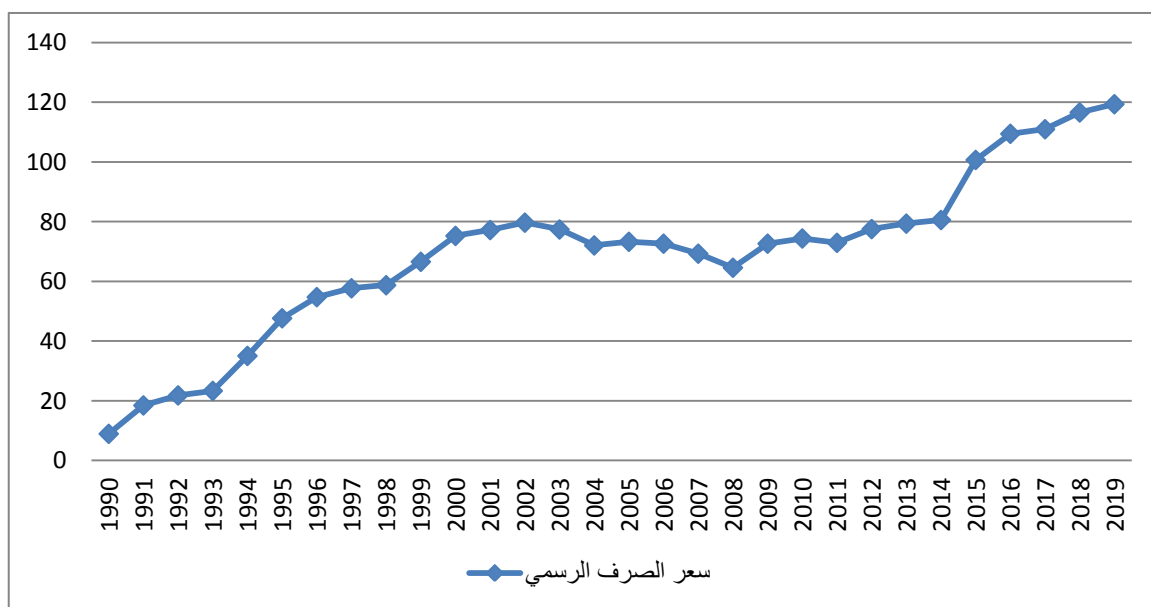
الجدول رقم (06): تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: \$1 / دج)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
47.66	35.05	23.34	21.83	18.47	8.95	سعر الصرف الرسمي
2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
77.21	75.25	66.57	58.73	57.7	54.74	سعر الصرف الرسمي
2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
69.29	72.64	73.27	72.06	77.39	79.68	سعر الصرف الرسمي
2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
79.36	77.53	72.93	74.38	72.64	64.58	سعر الصرف الرسمي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
119.35	116.59	110.97	109.44	100.69	80.57	سعر الصرف الرسمي

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، على الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ> تاريخ الاطلاع 06-09-2021.

الشكل رقم (06): تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل (06) أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف الدينار قد مر خلال فترة الدراسة بمراحل يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل كالآتي:

**المرحلة الأولى (1990-1994):** تميزت هذه المرحلة بتخفيضات مالية للعملة الوطنية بسبب الشروط التي فرضها الصندوق النقد الدولي بعد الاستتجاد به عقب أزمة 1986، حيث انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة نقدية صارمة مما نتج عنه نوعا ما توازن في الموازنة العامة مع تأكل في الاحتياط العملة الصعبة واستمرت الحكومة في تخفيض قيمة العملة المحلية إلا أن وصل الدولار الواحد يعادله 21.8 دج سنة 1992، وما بين سنتي 1993-1994 حدث نوعا ما استقرار نسبي في قيمة العملة الوطنية وتم إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي والذي تضمن إصلاحات هيكلية واسعة أدت مرة أخرى لجوء الحكومة وبالضغط من وصاية صندوق النقد الدولي إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من 23.4 دج مقابل الدولار سنة 1993 إلى 35.05 دج سنة 1994.<sup>1</sup>

**المرحلة الثانية (1995-2002):** عرفت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لقيمة الدينار مقابل الدولار ابتداء من سنة 1995، فانتقل من 47.60 دج / 1 إلى 79.68 دج / \$1 سنة 2002 سبب ذلك يرجع إلى اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة عملات في أواخر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1/10/1994، حيث تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبر عنها بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه. ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 21/12/1995. وفي نهاية 1995، اشترط FMI في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف وقد باشرت نشاطها مع بداية 1996 عملا بنظام جديد وهو نظام التعويم المدار.<sup>2</sup>

**المرحلة الثالثة (2003-2008):** في بداية عام 2004، تحسن سعر النفط بشكل ملحوظ، حيث تجاوز 68 دولارًا للبرميل، مما أدى إلى زيادة صادرات الجزائر النفطية وتسبب في ارتفاع الدينار مقابل الدولار، من 72.06 عام 2004 إلى 64.05 عام 2008.

<sup>1</sup> مغرابي ميلود، يونس محمد، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)، مجلة المعيار، المجلد: 12، العدد 2، جامعة تسميلت، ديسمبر 2021، ص 543.

<sup>2</sup> المومن عبد الكريم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardi للفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 2، جامعة أدرار، 2020، ص 46.

المرحلة الرابعة (2009-2014): في عام 2008 ، كانت هناك أزمة مالية (أثرت على الرهون العقارية في بلدان حول العالم ، وأثرت الأزمة على سوق النفط ، وآخر تقلبات قليلة معروفة ، من حوالي 150 دولارًا للبرميل في عام 2008 إلى 40 دولارًا في عام 2009 ، وانخفضت العملات العالمية بشكل مماثل ، مع وانخفاض الدينار من 72.64 دينارًا مقابل الدولار عام 2009 إلى 87.90 دينارًا عام 2014.<sup>1</sup>

المرحلة الخامسة (2009-2014): يرى مراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تدهور أسعار النفط في السوق الدولية مع الأزمة النفطية سنة 2014، حيث تهاوى سعر برميل النفط إلى 60 دولار للبرميل في منتصف ديسمبر 2014، ثم ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 وأقل من 30 دولار للبرميل في جانفي 2016، أين شهدت قيمة الدينار مقابل الدولار انخفاضا بصفة ملحوظة بنسبة 6.30% و 24,7% و 8,96% في 2012 و 2015 و 2016 على التوالي، وللانتعاش الذي عرفه الدولار الأمريكي مقابل الأورو. أما آخرون فيفترون أن هناك تخفيضا للعملة وليس انخفاضا ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي من أجل رفع الجباية النفطية عند التحويل من الدولار إلى الدينار بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الاستيراد أي انخفضت نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي إلى 29,23% بعدما كانت نسبتها من نفس الإجمالي 36.52% سنة 2015، وكانت التوقعات لسنة 2019 تشير إلى نسبة نمو 4% أما في الواقع تحقق في حدود 1,8% ، ورغم تحسن أسعار البترول في 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، لكن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية، ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه خاصة فيما تعلق بقرار بنك الجزائر في جويلية 2017 بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%، كما أنه من ضمن أسباب تراجع الدينار الجزائري طبع مزيد من الأوراق النقدية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدم، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية ما زاد من عدم استقرار

<sup>1</sup> مغرابي ميلود، يونس محمد، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ( دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)، مرجع سابق، ص 543.

العملة الوطنية، وارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على الإيرادات المالية للمحروقات التي تفوق 97%، وضعف التنوع الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مداني حسيبة، مزارشي فتيحة، أثر تقلبات في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 322-323.



المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تناولنا في هذا المبحث تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وذلك من خلال دراسة تطور تدفقاته، وكذا دراسة التوزيع القطاعي والجغرافي له، وأهم الشركات المستثمرة فيها.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر لفترة (1990-2019)

بعد تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي لتتحول بعده إلى اقتصاد السوق وتبني النظام الرأسمالي، وبتطبيق مجموعة من الإصلاحات التي مست الاستثمار، لتحسين ظروفه ومؤشرات جاذبيته.

الجدول رقم (07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(الوحدة: مليار دولار)

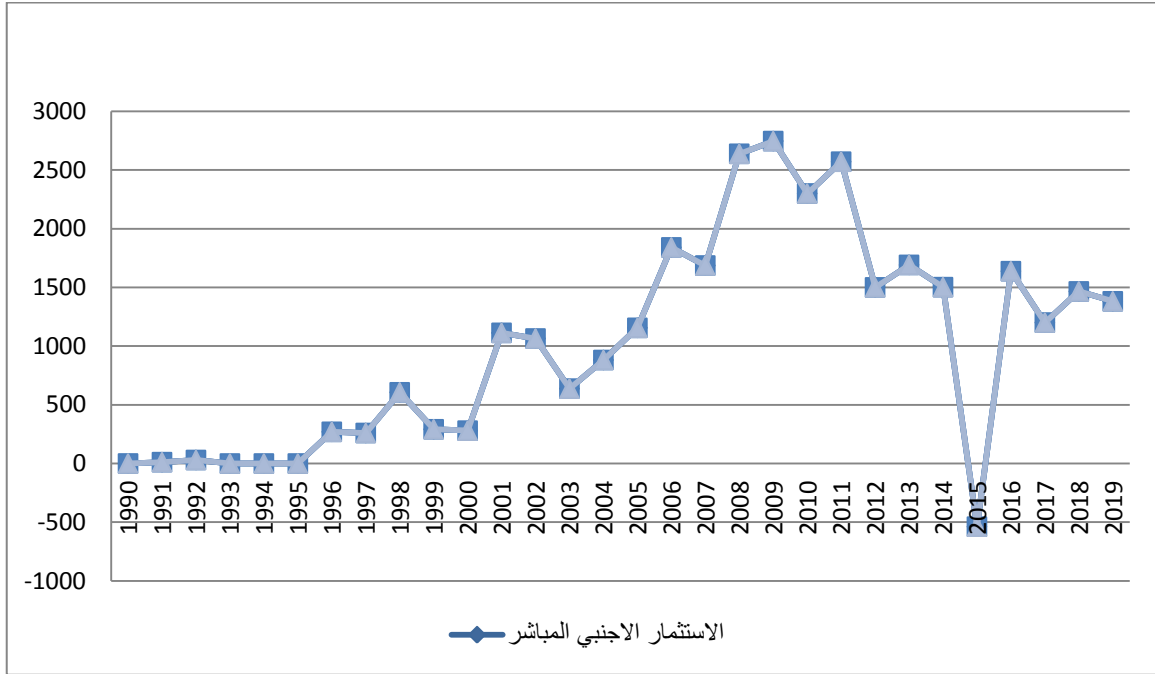
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.33	11.64	30	0.00	0.00	0.00
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الاستثمار الأجنبي المباشر	270.00	260.00	606.60	291.60	280.10	1113.11
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر	1065	637.88	881.85	1156	1841	1686.73
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمار الأجنبي المباشر	2638.61	2746.93	2300.36	2571.23	1500.40	1691.88
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر	1502.42	-537.79	1638.26	1200.96	1466.08	1381.89

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، على الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ>

تاريخ الإطلاع: 2022-08-19.

الشكل رقم (07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

من الجدول والشكل أعلاه يتضح جليا ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأولى من فترة الدراسة وحتى انعدامها وهذا راجع للوضعية غير ملائمة للمناخ الاستثماري، ثم تطور غير مستقر حيث سجلت تدفقا سالبا في سنة 2015، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مراحل:

**المرحلة الأولى (1990 - 2000):** شهدت هذه المرحلة تدفقات ضعيفة جدا أي شبه منعدمة من سنة 1990 إلى غاية 1992 حيث أنها لم تتجاوز 30 مليون دولار أما خلال سنوات 1995، 1993، 1994 قدرت ب 1000 دولار ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة (الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، فقد شهدت هذه المرحلة (تفانم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي. وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي ) ، إلا أنه ومع بداية سنة 1996 إلى غاية 2000 وبعد قيام الحكومة بوضع برامج التعديل الهيكلي ووضع تحفيزات لجذب المزيد من

الاستثمارات الأجنبية وتخفيض قيمة العملة، سجلت زيادة نسبية في التدفقات بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 تتأرجح بين الزيادة والنقصان حيث وصلت التدفقات إلى 280 مليون دولار سنة 2000.<sup>1</sup>

**المرحلة الثانية (2001 - 2011):** عموما عرفت هذه المرحلة انتعاش كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لجلب المزيد من التدفقات الأجنبية وقانون الاستثمار لسنة 2001، حيث انه في سنة 2001 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 1,113 مليار دولار أي زيادة بأربعة أضعاف مقارنة بسنة 2000 وهذا ما تفسره التراخيص الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية والعقود المبرمة بين شركة سونطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية، بشكل عام تعافت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، بسبب تحسن الوضع الأمني ، وإجراءات الدولة لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وقانون الاستثمار لعام 2001، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام 2001 إلى 11,130 مائة مليون دولار أمريكي. يمكن تفسير الزيادة بأربعة أضعاف مقارنة بعام 2000 من خلال الترخيص الممنوح من الحكومة الجزائرية لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة مجمع الحجار لصالح شركة إسبات الهندية، والاتفاق بين سونطراك وعدد من الشركات. عقد شركات النفط الأجنبية، ومع ذلك، فقد انخفضت هذه التدفقات من عام 2002 إلى عام 2003، حيث بلغت التدفقات 637 مليون دولار في عام 2003 بانخفاض 40% عن عام 2002، نتيجة لانخفاض عدد المشاريع الأجنبية والتدفقات الوافدة من عام 2004 إلى عام 2009 أفضل عام للتدفقات الوافدة إلى الجزائر، بفضل برامج الدعم والنمو والانتعاش الاقتصادي التي اعتمدها الحكومة بين عامي 2001 و2009 و2011.<sup>2</sup>

**مرحلة الثالثة (2012 - 2019):** عرفت هذه المرحلة تراجع في التدفقات مقارنة مع المرحلة السابقة حيث انه في سنة 2012 قدرت التدفقات ب 150 مليون دولار أي تراجعت بنسبة ( 41.64% ) مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى انخفاض لأسعار النفط عالميا، أما بالنسبة لسنة 2015 فكانت قيمة التدفقات

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، 2009، ص 59.  
<sup>2</sup> الناصر مبرك، عيسى دراجي، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2019، باستخدام نموذج ARDL، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01، السنة 2022، ص ص 178-179.

سالبة قدرت ب(-537) مليون دولار مما يعني عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية بسبب بطئ وتعدد الإجراءات وغياب الرد السريع للمؤسسات المكلفة بالاستثمار، وكذلك إلزامية المستثمرين بقاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط وكذلك شراء الحكومة الجزائرية لشركة الاتصالات جيزي Djezzy وكذلك جراء التدايعات السلبية للأزمة العالمية لأسعار النفط لسنة 2014 وتأثيرها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار قطاع الطاقة يشكل محورا رئيسيا في جذب هذه الاستثمارات، في حين سجلت أيضا سنة 2016 ارتفاعا بقيمة 1637 مليون دولار وهذا يعود إلى صدور القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار المتضمن تحفيزات جبائية وضريبية جديدة ساهمت في تشجيع المستثمرين على القيام باستثماراتهم. أما العام 2017 عرف انخفاضا في التدفقات أين سجل 1232 مليون دولار مقارنة بسنة 2016، عكس العام 2018 أين حقق ما قيمته 1506 مليون دولار من التدفقات الواردة نتيجة تحسن نسبي في المناخ الاستثماري من خلال قوانين وحوافز ضريبية ساهمت في التحسين من البيئة الاستثمارية بالجزائر.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

تعددت المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سواء كانت الدول المستثمرة أجنبية أو عربية من مختلف مناطق العالم بما فيها الإقليم العربي.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر من 1998 إلى 2019

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر من 1998 إلى 2001

الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر الدول (1998-

2001)

(ألف دولار)

الترتيب	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	و. المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
02	مصر	51	3	100	362992	363146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045

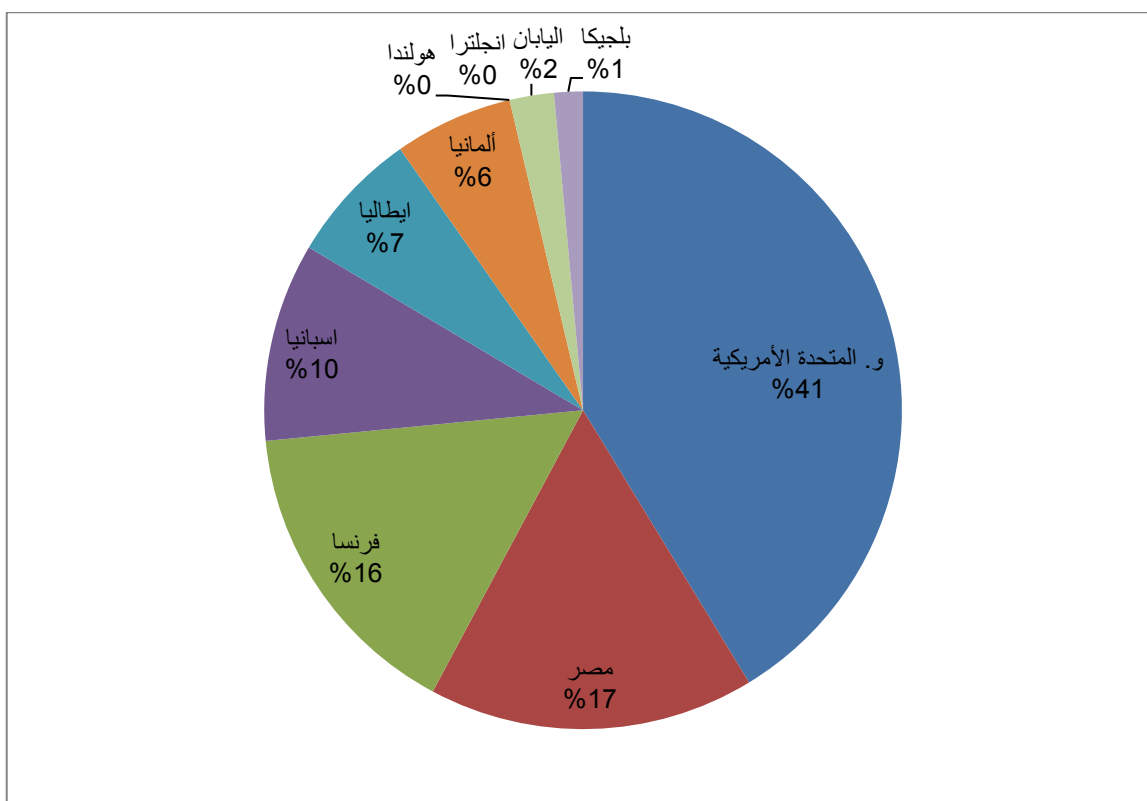
<sup>1</sup> جلال بوشارب، سامي مباركي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1990-2018، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 2021، 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص، 247.

148265	34383	9262	11800	92820	ايطاليا	05
132198	37791	66509	7836	20062	ألمانيا	06
76.687	71944	1308	623	2812	هولندا	07
75.476	23254	14206	2001	36015	انجلترا	08
49345	8818	21092	2787	16648	اليابان	09
32041	12384	4484	571	14648	بلجيكا	10

Source : Banque d'Algérie : 2003, in CNUCED, Examen de la politique de l'Investissement en Algérie, Nations Unies, Genève, Mars 2004, p9

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عبر الدول (1998-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بحجم استثمارات تصل قيمتها إلى 907 مليون دولار، وهذا التدفق الأمريكي راجع إلى عودة كبرى الشركات النفطية للاستثمار في الجزائر مثل شركة أنداركو التي تبلغ مشاريعها الاستثمارية ما قيمته 4.5 مليار دولار، أما الاستثمارات الفرنسية في الجزائر فهي تبقى ضعيفة مقارنة بكل من تونس

والمغرب، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الفرنسي نحو الجزائر خلال الفترة 1998-2001 حوالي 344 مليون دولار وبذلك كانت فرنسا في المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ومن أهم القطاعات التي استفادت من الاستثمارات الفرنسية نجد قطاع الصناعات الغذائية ممثلة بشركة دانون (DANONE) التي توظف أكثر من 900 عامل جزائري.<sup>1</sup>

أما الاستثمارات العربية فهي شهدت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة في عدة قطاعات كان من أهمها قطاع الخدمات، حيث كان الرخصة الأولى لاستغلال الهاتف النقال من نصيب الشركة المصرية أوراسكوم بمبلغ يفوق 700 مليون دولار، وتحصلت الشركة الكويتية الوطنية على الرخصة الثانية لاستغلال الهاتف النقال بمبلغ 437 مليون دولار، وتعتبر الاستثمارات التي تقوم بها الشركة المصرية أوراسكوم من بين أهم الاستثمارات المنجزة خلال السنوات الأخيرة لأنها خارج قطاع المحروقات، فبعد الاستثمارات الكبيرة في مجال الاتصالات نسجل دخولها بقوة في مجال صناعة الاسمنت، وهذا القطاع الذي يتميز بارتفاع حجم الطلب إذ يقدر الطلب الوطني للاسمنت حاليا ب 13 مليون طن، لقد تحقق استثمار الشركة المصرية في مجال صناعة الاسمنت من خلال إنشاء مصنع جديد بمدينة المسيلة وتقدر طاقته الإنتاجية ب 4 مليون طن سنويا ويسمح بتشغيل 1000 عامل.

**ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر من 2002 إلى 2019**

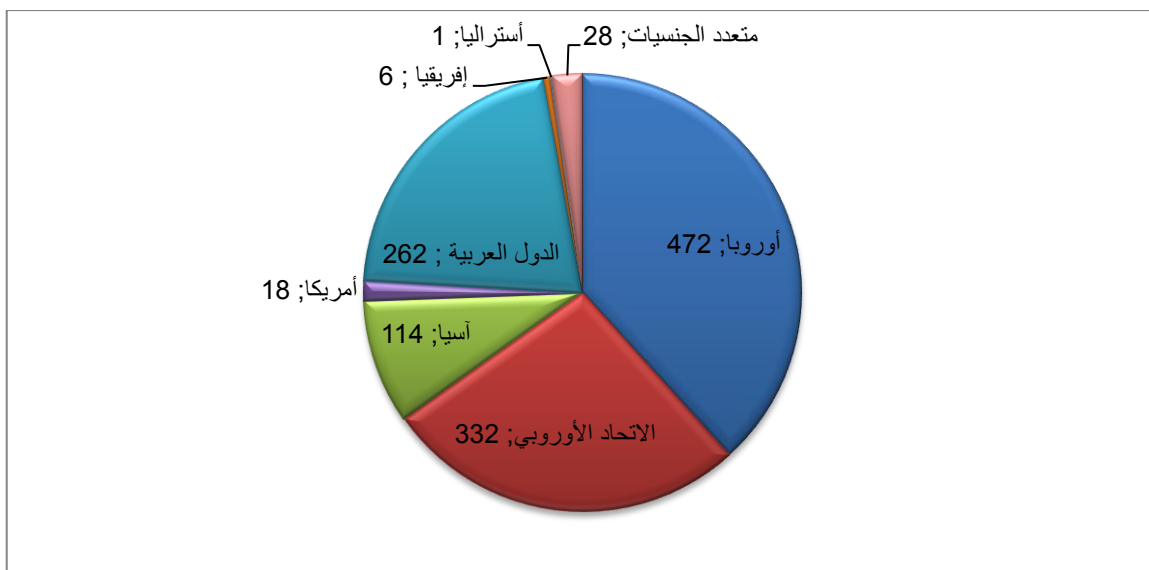
**الجدول (09): التوزيع المشاريع الاستثمارية حسب منطقة الأصل للفترة (2002-2019)**

النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة	مناصب الشغل	القيمة المحققة	النسبة من إجمالي عدد المشاريع	عدد المشاريع	المناطق
58.70	78415	1148208	52.39	472	أوروبا
33.42	44646	666499	36.85	332	الاتحاد الأوروبي
8.80	11761	169732	12.65	114	آسيا
2.80	3737	68813	02	18	أمريكا
25.80	34462	1057257	29.08	262	الدول العربية
0.45	609	39686	0.66	06	إفريقيا
0.20	264	2974	0.11	01	أستراليا
3.24	4335	33160	3.11	28	متعدد الجنسيات
100	133583	2519831	100	901	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

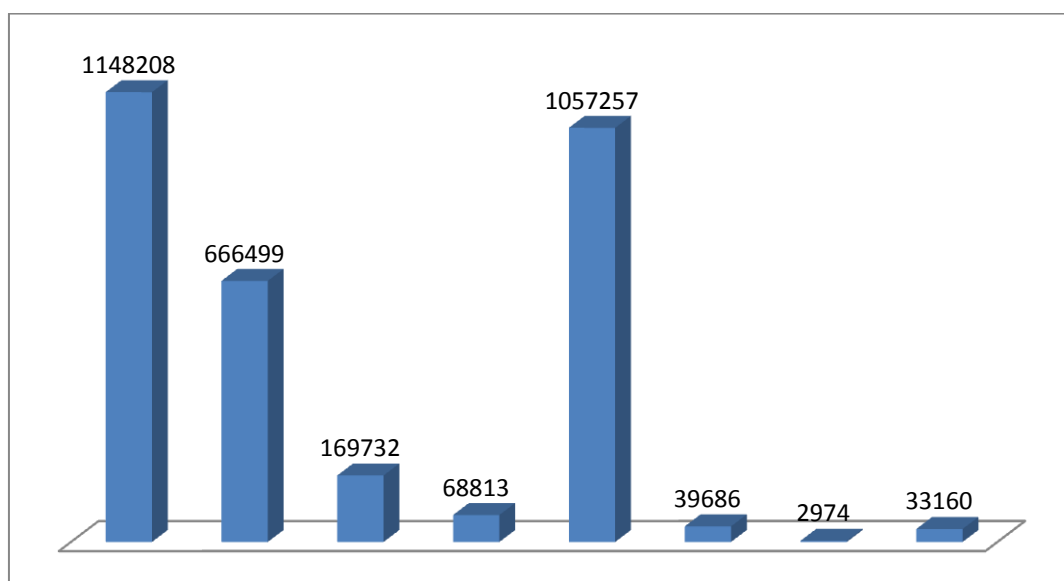
<sup>1</sup> زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص، 122.

الشكل (09): المشاريع الاستثمارية حسب منطقة الأصل للفترة (2002-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (09)

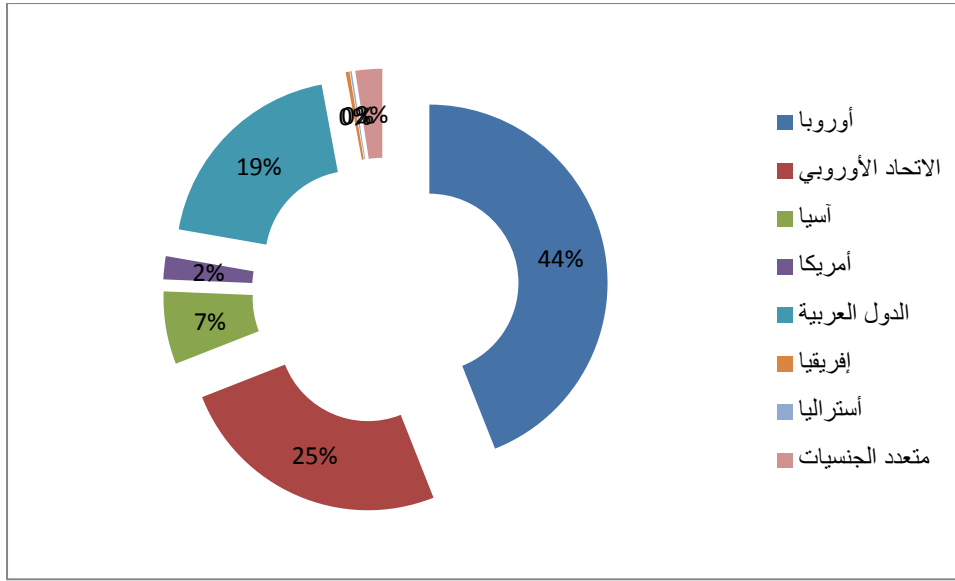
الشكل (10): المشاريع الاستثمارية حسب القيمة المحققة للفترة (2002-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (09)

أما من حيث قيمة المشاريع فإن المشاريع الأوروبية جاءت في المقدمة بنسبة تتجاوز 45% تليها الدول العربية بنسبة 42%، لتتوزع القيم المتبقية على كل من آسيا وأمريكا وإفريقيا وأستراليا والشركات المتعددة الجنسيات.

## الشكل (11): المشاريع الاستثمارية حسب مناصب الشغل للفترة (2002-2019)



## المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (09)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) والاشكال رقم (09) ورقم (10) ورقم (11) الممثل له توزع وتنوع مصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر حيث تصدرت الدول الأوروبية مجتمعة الصدارة، ومن أهم البلدان الأوروبية المستثمرة في الجزائر هي: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ، وذلك من حيث عدد المشاريع والأقاليم الأكثر استثمارا في الجزائر 472 مشروع خلال الفترة (2002 - 2017) بقيمة تقدر 1148208 مليون دينار واستحداث 78415 منصب عمل، وكان نصيب الاتحاد الأوروبي من تلك الاستثمارات حوالي 70 بالمئة بعدد مشاريع استثمارية قدرت 332 مشروع وبقيمة 666499 مليون دينار وتوفيره 44646 منصب شغل، في حين احتلت منطقة اسيا المرتبة الثالثة من حيث الأقاليم الاستثمارية في الجزائر بعدد 114 مشروع استثمار بقيمة 169732 مليون دينار جزائري وخلق له حوالي 11761 وظيفة عمل، أما الدول العربية المستثمرة مثل: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية، فقد سجلت حضورها 262 مشروع بقيمة 1057257 مليون دينار واستحداث 34462 منصب شغل فيما احتلت مناطق افريقيا، استراليا والشركات متعددة الجنسيات المراتب الأخيرة وقيم ونسب متدنية، فكانت موزعة على كل من الشركات المتعددة الجنسيات (28 مشروع) وأمريكا (18 مشروع)، أما إفريقيا وأستراليا فشملت 06 مشاريع ومشروع واحد على التوالي، وكانت أغلبها في قطاع المحروقات.



الفرع الثاني: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر

أولاً: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

1- أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

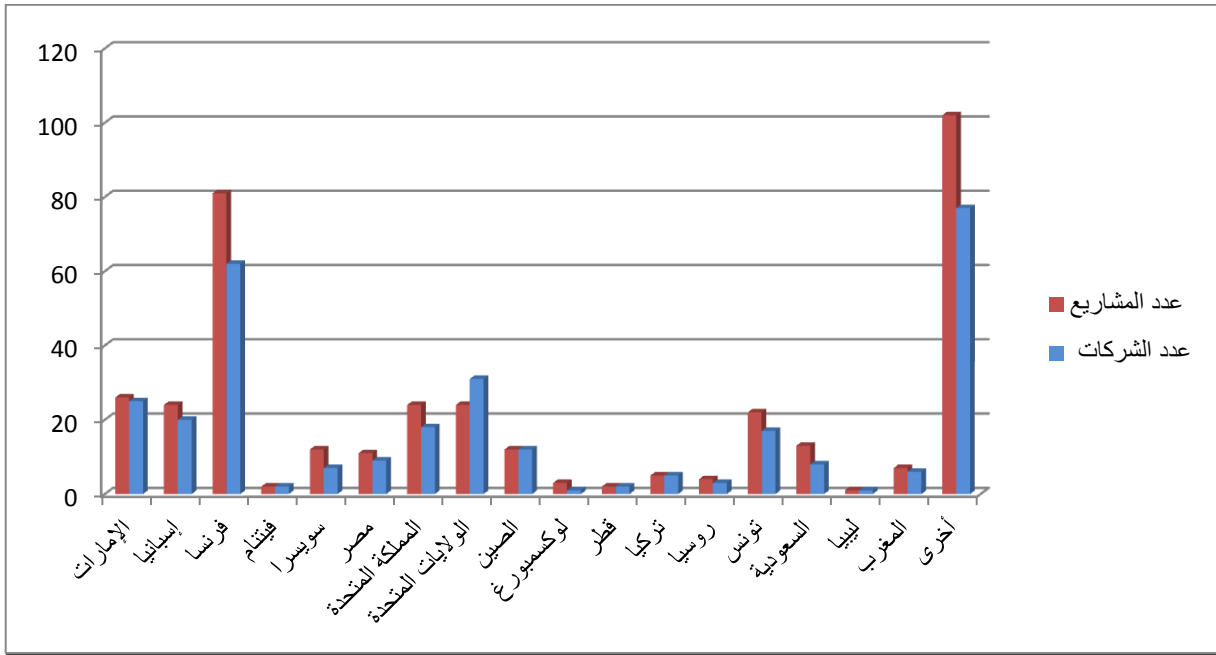
الجدول رقم (10): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

الترتيب	الدول	قيمة الاستثمارات	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف
1	الإمارات	22.5	26	25	
2	إسبانيا	11.6	24	20	
3	فرنسا	8.7	81	62	
4	فيتنام	7.0	2	2	
5	سويسرا	6.7	12	7	
6	مصر	6.1	11	9	
7	المملكة المتحدة	5.5	24	18	
8	الولايات المتحدة	4.9	24	31	
9	الصين	3.9	12	12	
10	لوكسمبورغ	3.9	3	1	
11	قطر	2150	2	2	
12	تركيا	1941	5	5	
13	روسيا	1346	4	3	
14	تونس	1132	22	17	
15	السعودية	933	13	8	
16	ليبيا	321	1	1	
17	المغرب	129	7	6	
18	أخرى	5393	102	77	
	الاجمالي	68040	375	306	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - العدد الثاني - 2015، ص 15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القائمة تتصدرها الإمارات ب 26 مشروعات توفر 11561 منصب عمل وتكلفة إجمالية 15280 مليون دولار، تليها إسبانيا 6702 منصب عمل وحصته 7860 مليون دولار ثم فرنسا ب 21 مشروع موفرة 10011 منصب عمل وتكلفة إجمالية 5950 مليون دولار، حيث تشكل حصة فيتنام وسويسرا ومصر مجتمعة بتكلفة إجمالية قدرها 13459 مليون دولار، تليها مملكة المتحدة. والولايات المتحدة والصين ولكسمبورغ بتكلفة إجمالية قدرها ب 12146 مليون دولار.

الشكل رقم (12): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (10)

2- الشركات المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

جدول رقم (11): شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) الوحدة: (مليار دولار)

التكلفة	عدد المشروعات	الشركة	الترتيب
5	1	Emirates international investement company	01
4.743	2	Vietnam oil & gaz corporation(petro Vietnam)	02
3.565	2	Repsol SA	03
3.539	5	Jelmoli holding AG	04
3.465	3	TotalCO	05
2.814	6	Orascom group	06
2.447	3	Arcelor mittal	07
2.384	3	British petroleum(BP)	08
2.049	4	Grupo Ortiz construction Y servicios Del mediterraneo	09
1.991	2	China national petroleum( CNPC)	10
36.043	344	Other companies	
68.04	375	الإجمالي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات -العدد الثاني - 2015، ص 15.

إن ترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر من خلال الجدول رقم (11)، نلاحظ أن الشركة الإماراتية للاستثمار العالمي ( Emirates international investment company ) تحتل الصدارة بمشروع واحد تكلفته 5 مليارات دولار، تليها الشركة الفيتنامية للبتروول والغاز (Vietnam oil & gas corporation) بمشروعين تكلفتها 4.743 مليار دولار، واحتلت المرتبة الثالثة شركة ريسول (Repsol SA) بمشروعين تكلفتها 3.565 مليار دولار، ثم شركة جلمولي هولدينغ (Jelmoli holding AG) في المرتبة الرابعة ب 5 مشاريع تكلفتهم الإجمالية قدرت ب 3.539 مليار دولار، وجاءت شركة توتال الفرنسية (Total company) في المرتبة الخامسة ب 3 مشاريع وبتكلفة قدرها 3.465 مليار دولار، أما المرتبة السادسة حتى المرتبة العاشرة فحتلت كل من شركة Orascom group، Arcelor mittal، British petroleum(BP)، وشركة Grupo Ortiz construction Y servicios Del mediterraneo، China national petroleum( CNPC)، على الترتيب بعدد مشاريع 6، 3، 3،

4، 2، لكل شركة بالترتيب، أما باقي الشركات فبلغت 344 شركة بتكلفة إجمالية قدرت بـ 36.043 مليار دولار.

ثانيا: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019

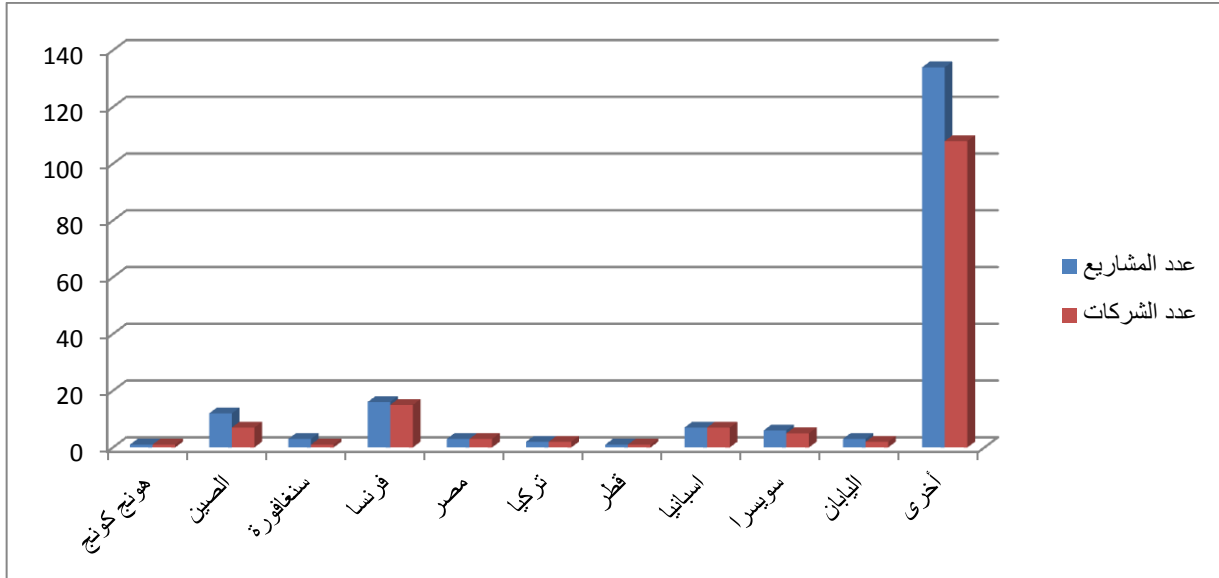
1- أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019

الجدول رقم: (12) أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)

عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	الدولة
1	1	6.000	هونج كونج
7	12	3.827	الصين
1	3	3.151	سنغافورة
15	16	2.266	فرنسا
3	3	1.553	مصر
2	2	714	تركيا
1	1	666	قطر
7	7	517	اسبانيا
5	6	400	سويسرا
2	3	385	اليابان
108	134	1.576	أخرى
152	188	21.056	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، العدد الثاني 2020، ص 18.

الشكل رقم: (13) أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015- ديسمبر 2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(12)

حيث تصدرت هونغ كونج المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر وتليها الصين في المرتبة الثانية والمقدرة ب: 6.000 مليون دولار و 3.827 مليون دولار على التوالي ب 1 مشروع لهونغ كونج و 12 مشروع للصين خلال الفترة الممتدة من 2015 و 2019، تليهما سنغافورة في المرتبة الثالثة بتكلفة قدرت ب 3151 وعدد المشاريع 03، ثم تليهم كل من فرنسا ومصر وتركيا وقطر بتكلفة 2.266 و 1.553 و 714 و 666 على التوالي، وكل من اسبانيا وسويسرا واليابان ب: 517 و 400 و 330 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة ب: 1.576 مليون دولار بإجمالي مشاريع 134 مشروع.

2- الشركات المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2015 وديسمبر 2019  
الجدول رقم (13): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ( اجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)

عدد المشروعات	التكلفة ( مليون دولار)	الشركة المستثمرة
1	6,000	Citic group
1	3,300	China state construction Engineering corporation(cscec)
3	3,151	Indorama
2	1,929	Total
1	1,404	Egyptian general petroleum corporation

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الثاني 2020، ص 18.

إن ترتيب أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر من خلال الجدول رقم (13)، نلاحظ أن الشركة (Citic group) تحتل الصدارة بمشروع واحد تكلفته 6 مليون دولار، تليها شركة Engineering China state construction بمشروع واحد قدرت تكلفته بقيمة 3,300 مليون دولار ثم شركة Indorama بثلاثة مشاريع بتكلفة قدرت بـ 3,151 وبعدها شركة توتال Total بمشروعين وشركة Egyptian general petroleum corporation بمشروع واحد قدرت تكلفتها على الترتيب بـ 1,404، 1,929.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والاقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا درسنا في هذا المطلب تحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لنتمكن من معرفة أي القطاعات هي الأكثر إستقطابا مع العلم أن قطاع المحروقات هو المهيمن على القطاعات.

الفرع الاول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1993-2001

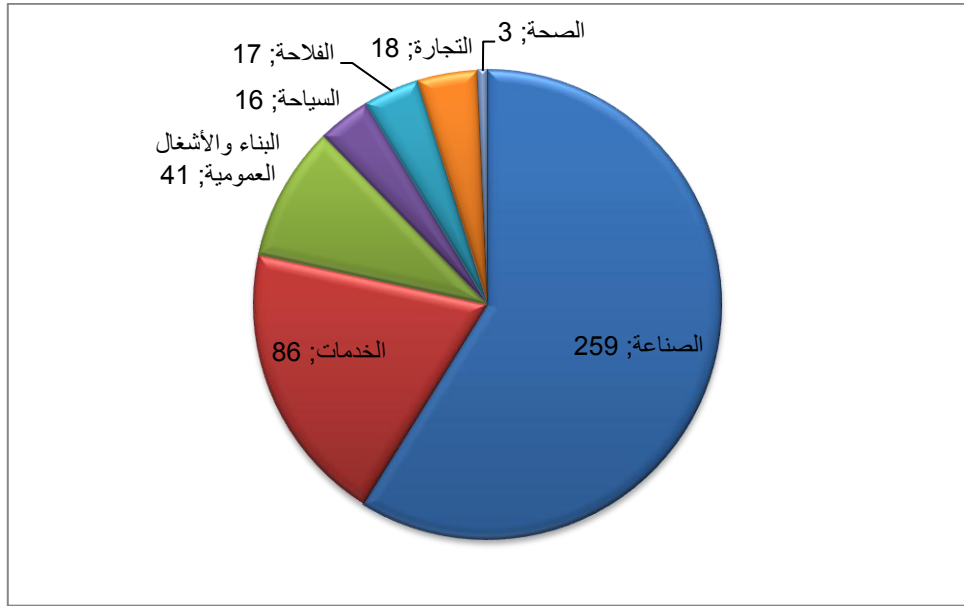
توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة من حيث عدد المشاريع والتكلفة المخصصة لها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر (1993-2001)

قيمة الاستثمارات (مليون دج)		عدد المشاريع		القطاع
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	العدد	
37.3	105634	59	259	الصناعة
51.8	146879	19.5	86	الخدمات
3.6	10254	9.3	41	البناء والأشغال العمومية
3.1	8833	3.6	16	السياحة
3.5	9835	3.9	17	الزراعة
0.5	1293	4	18	التجارة
0.2	550	0.7	3	الصحة
100	283278	100	440	المجموع

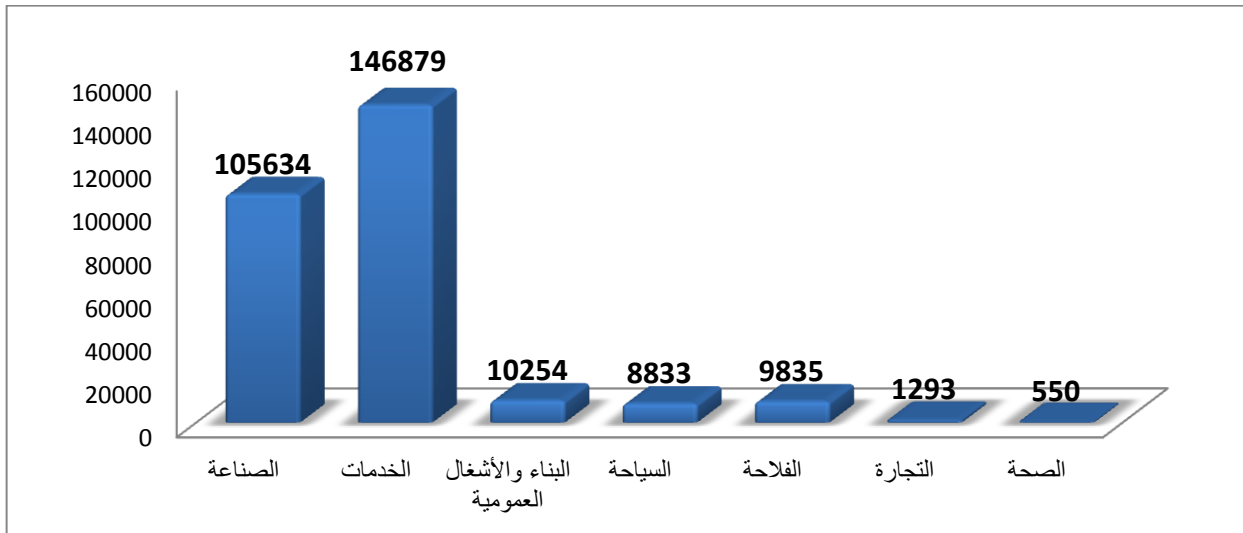
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)، منشورات سنة 2002.

الشكل رقم (14): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر بحسب عدد المشاريع



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (14)

الشكل رقم (15): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر بحسب قيمة الاستثمارات



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول رقم (14)

من خلال الجدول رقم (14) والشكلين رقم (14) ورقم (15) نلاحظ تسجيل 440 مشروع بقيمة استثمارية 283278 مليون دج موزعة على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر حيث احتل قطاع



الصناعة المرتبة الأولى من حيث عدد مشاريع ب 259 مشروع بلغت قيمتها ب 105634 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 37.3% من إجمالي قيمة الاستثمارات، أما في المرتبة الثانية يأتي قطاع الخدمات ب 86 مشروع بلغت قيمتها 146879 مليون دينار جزائري، بحيث كانت قيمة مشاريع بنسبة 51.8% أكبر من قيمة مشاريع الصناعة، لأن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، أما في المرتبة الثالثة يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية ب 41 مشروع قدرت تكلفته بقيمة 10254 مليون دينار جزائري.

### ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2002-2019

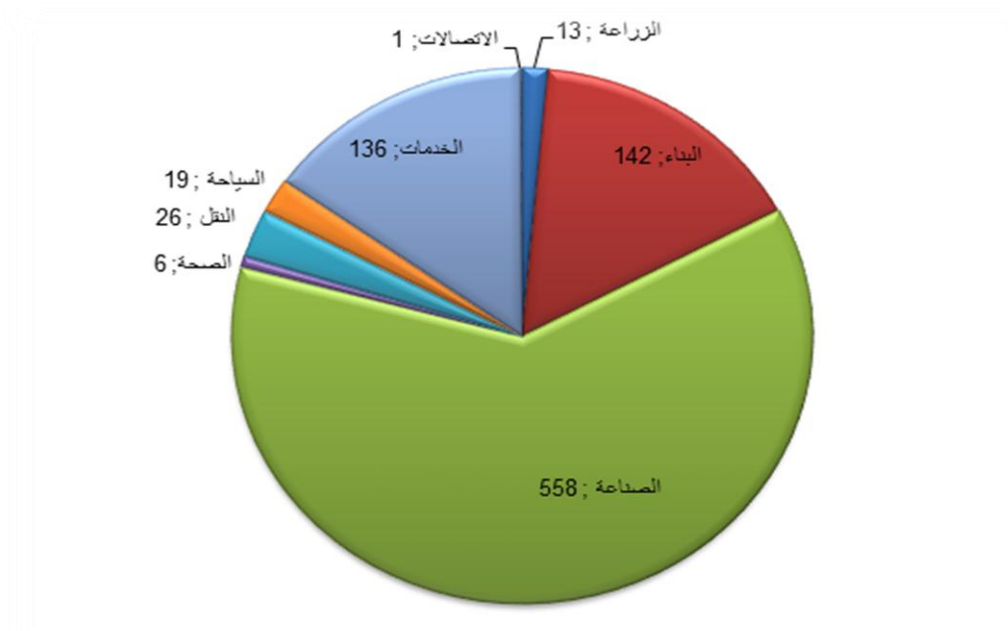
توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة من حيث عدد المشاريع والتكلفة المخصصة لها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (15): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2019-2002)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع	القيمة المحققة	النسبة من إجمالي القيمة	عدد المناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد المناصب الشغل المحققة
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7956	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133883	100

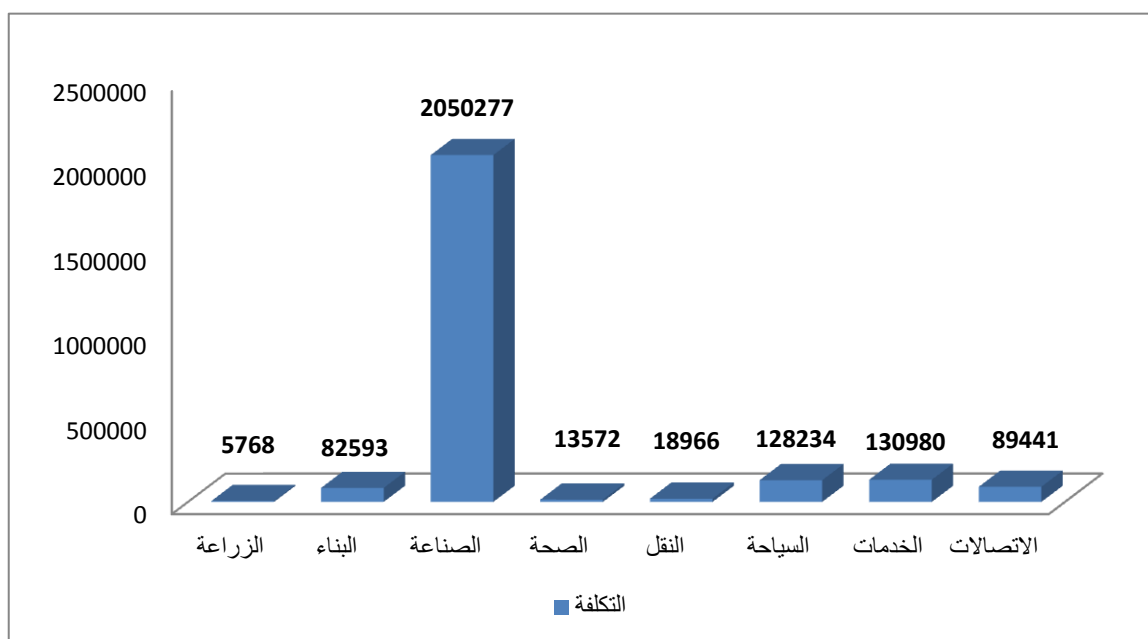
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم (16): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2019-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (15)

الشكل رقم (17): توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2019-2002)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (15)

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول رقم (15) والشكلين رقم (16) ورقم (17) إتضح جليا استحواذ قطاع الصناعة إذ يعتبر أهم القطاع الذي استقطب استثمارات أجنبية هو قطاع الصناعة بنسبة 61,93% وبعده يقدر ب 558 مشروعا وبتكلفة قدرها 2050277 مليون دينار جزائري ثم يليها قطاع البناء بنسبة 15,76% وبعده يقدر ب 142 مشروعا وبتكلفة تقدر ب 82593 دينار جزائري أما من حيث نسبة قيمة المشاريع فقد جاء قطاع الصناعة في الصدارة بحوالي 81,37% ثم الخدمات بنسبة 5,20% ثم قطاع السياحة بنسبة 5,09%، فيما بقية القطاعات الأخرى لا تتجاوز 04%. إن بيانات الجدول السابق تشير إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في كل من قطاع الزراعة والصحة والنقل والسياحة والاتصالات، بالنسبة لقطاع الاتصالات فذلك يرجع لتشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه إلا أن عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها، وهو ما يضيع فرص حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.<sup>1</sup>

وإجمالاً يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاعات غير النفطية ضعيفة ودون مستوى الطموح، وإن فهم الأسباب التي تكمن وراء التدفقات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بصورة عامة، على الرغم من امتلاكه ثروات طبيعية كبيرة وقوة عمل ماهرة وغير ماهرة، يتطلب تحليل معمق وجدي للمناخ الاستثماري الجزائري، فقد واجهت الجزائر تحديات داخلية وخارجية كان لها الأثر البالغ في عزوف المستثمرين عنها بعدم الاستقرار السياسي لسنوات طوال، كما أنها في الواقع تفتقر إلى وجود مقومات المناخ الاستثماري الملائم، إذ أنها تواجه جملة من المعوقات التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1999-2019، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، سبتمبر، 2021، ص 204.

<sup>2</sup> عادل مختاري، امحمد بن البار، تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2019، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الانسانية والإجتماعية، الجلفة، مجلد 13، العدد 5، أكتوبر 2021، ص 237-283.

الفرع الثاني: التوزيع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الجدول رقم (16): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي

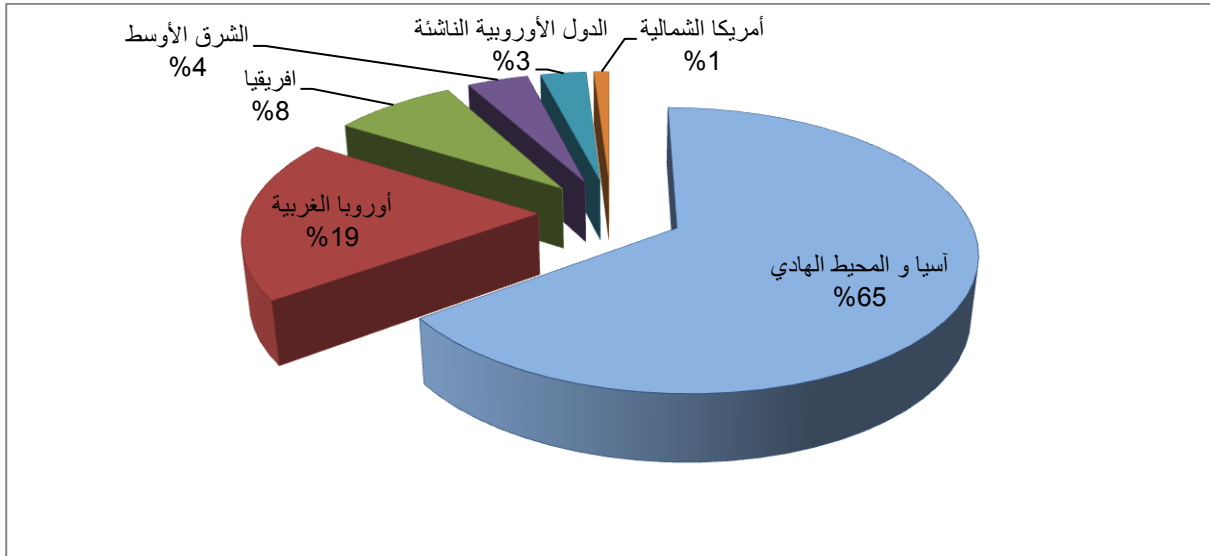
الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادي	13.606	65%
أوروبا الغربية	4.019	19%
افريقيا	1581	8%
الشرق الأوسط	882	4%
الدول الأوروبية الناشئة	714	3%
أمريكا الشمالية	254	1%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الثاني 2020

الشكل رقم (18): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة

يناير 2015 - ديسمبر 2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول رقم (16)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (18) يظهر لنا أن تكلفة المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتوزع حسب الأقاليم المستثمرة ، إحتلت آسيا والمحيط الهادىء المرتبة الأولى بتكلفة قدرت

ب13.606 مليون دولار وتليها في المرتبة الثانية أوروبا الغربية بقيمة 4.019 مليون دولار وتليها إفريقيا بتكلفة قدرت ب 1581 مليون دولار، ثم تأتي كل من دول الشرق الأوسط والدول الأوروبية الناشئة وأمريكا الشمالية.

## خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المنظومة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أخذ الاقتصاد الجزائري انطلاقة جديدة بعد تبني اقتصاد السوق حيث بذلت جهود معتبرة في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وخلق هيئات العمومية لتسهيل عملية الاستثمار وإصدار العديد من القوانين والتشريعات وتقديم امتيازات وحوافز جبائية وضمانات الممنوحة للمستثمرين ولأسيما القانون الجديد للاستثمار سنة 2022، الذي يعمل على منح تحفيزات وضمانات للمستثمر الأجنبي التي من شأنها تخفيف العوائق التي تواجهه، وتطرقنا أيضا تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية ( مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) التي تعتبر إلى حد ما مقبولة لكن غالبا ما اعتمدت على تقلبات أسعار النفط وإلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بالرغم من الحجم الضئيل لهذه التدفقات على الاقتصاد الجزائري، لذلك على الدول النامية والجزائر بصفة خاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كسياسة اقتصادية للنهوض باقتصادها.

## الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر مؤشرات الاستقرار

الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

**تمهيد:**

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من أجل معرفة ما إذا كان هناك أثر لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، وذلك بعد القيام في الفصل السابق بتحليل تطورات متغيرات الدراسة وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى سنة 2019، ويستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري.

وتعتمد هذه الدراسة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

- ✚ المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ✚ المبحث الثاني: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة؛
- ✚ المبحث الثالث: دراسة أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2019.



### المبحث الأول: علاقة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتمتع بالاستقرار والثبات، يعتبر ذلك مشجعا ومرحبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعمل الدولة جاهدة للوصول إلى هذه البيئة من خلال انتاج عدة برامج إصلاح اقتصادي، التي يتم من خلالها التحكم في التضخم، وعجز الميزانية والحد من البطالة، حيث يدرس هذا المبحث العلاقة التي تربط بين المتغيرين البطالة والتضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى سرد العلاقة التي تجمع النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطرق هذا المبحث في مطلبه الأخير الى علاقة ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### المطلب الأول: علاقة البطالة والتضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المطلب علاقة كل من البطالة والتضخم والعلاقة التي تربطهم بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأن مشكلتنا البطالة والتضخم من أكثر القضايا صعوبة وتأثيرا على المستوى الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، فمعدلات البطالة والتضخم المرتفعة تشكل قلقا وتحديا كبيرا لصناع القرارات الاقتصادية، لأن لهما آثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد، ولذلك فإن استقرار المستوى العام للأسعار، والعمالة الكاملة يعتبران هدفان من أهداف سياسات الاستقرار الاقتصادي.

#### الفرع الأول: علاقة البطالة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها. إن توجيه بعض النشاطات الإنتاجية المتعلقة بعمليات التحويل أو التجميع أو غيرها إلى بعض المواقع في الدول النامية كمثال حي عن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، المتأثر بعامل انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه المناطق من الأسواق العالمية، إن أسواق دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية تعد مواقع خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من الشركات العاملة في الحقول الإنتاجية التي

تسندعي تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة، وذلك سعياً منها لتخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها، انطلاقاً من انخفاض تكلفة اليد العاملة.<sup>1</sup>

إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يعد حافزاً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسعى المستثمر للوصول إلى الأيدي العاملة منخفضة التكلفة وهو ما يحدث في الصناعات التي تتطلب قوة عاملة كبيرة ولا تتطلب تدريباً عالياً ويعد هذا المحدد من المحددات التي جذبت المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية حيث كثافة الأيدي العاملة غير الماهرة وعدم وجود نقابات أو منظمات قانونية ترفع الأجور.<sup>2</sup>

كما من بين الدراسات التي توصلت إلى العلاقة بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تكلفة اليد العاملة، نجد دراسة تجريبية ل (2000) Manaenkov حول العوامل المؤثرة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الأقاليم الروسية، ووجد بأن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية تؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثبت بشكل معنوي أن اليد العاملة الماهرة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية.<sup>3</sup> وفي دراسة قام بها كل من (2010) Vijayakumar et Sridharan تبحث عن العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول ال BRICS خلال الفترة 1975-2007، باستخدام بيانات سنوية، وكانت متغيرات المختارة متمثلة في كل من حجم السوق، وتكلفة العمالة، والبنية التحتية وقيمة العملة وتكوين رأس المال الإجمالي، فخلصت نتائج الدراسة إلى أن تكاليف العمالة تعتبر محدد هام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.<sup>4</sup>

وكم حاول (2017) Mirel-Daniel، في دراسته عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلغاريا ورومانيا في سياق الأزمة الاقتصادية الأخيرة (2008-2015)، تهدف إلى إختبار بعض محددات الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا ورومانيا، حيث تم استخدام منهج Bayesian بسبب صغر حجم العينة للمتغيرات خلال فترة التحليل: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعلي وعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت نتائج التقدير

<sup>1</sup> عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، علوم التسيير فرع الإدارة المالية، جامعة منثوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص، 124-125.

<sup>2</sup> سيف عبد الجبار ومصطفى محمد، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، الوزارة المالية- الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الدولية، ص 423.

<sup>3</sup> D. Manaenkov (2000) What determines the region of location of an FDI Project? An empirical assessment. Working paper no. BSP/00/036E.

<sup>4</sup> N. Vijayakumar, P. Sridharan & K. C. Rao (2010) Determinants of FDI in BRICS countries: a panel analysis. International Journal of Business Science and Applied Management, Vol. 5, No. 3, PP. 1-13

أن المستثمرين الأجانب في كلا البلدين قد اجتذبتهم الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، من جهة أخرى كان في رومانيا المستثمرون الأجانب يبحثون عن القوة العاملة الرخيصة، حيث اجتذبت الزيادة في معدل البطالة المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وهذا ما كان متوقعا.<sup>1</sup>

كما يمكن توضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في الجزائر من خلال الجدول أدناه.

#### - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في الجزائر:

الجدول الموالي يوضح مناصب عمل التي استحدثت من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم 10 دول عربية مضيضة خلال الفترة 2015-2019 بالإضافة إلى تكلفة المشاريع الاستثمارية وعدد المشاريع.

<sup>1</sup> S. M. Daniel (2017) Determinats Of Foreign Direct Investment in Balgaria and Romania in The Context of Economic Crisis. Academic Journal of Economic Studies, Vol. 3, PP. 68-73.

الجدول رقم (17): المشاريع الاستثمارية والوظائف المستحدثة في الدول العربية

أهم 10 دول عربية مستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكلفة الاستثمارية خلال الفترة 2019 - 2015							
الدولة	التكلفة الاستثمارية		المشاريع الجديدة		الوظائف المستحدثة		
	بالمليون	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1	مصر	124478	35.2	476	10.9	106658	19.48
2	الإمارات	53619	15.2	1814	41.4	123282	22.52
3	السعودية	53079	15.0	513	11.7	55946	10.22
4	سلطنة عمان	32575	9.2	235	5.4	34136	6.24
5	المغرب	22160	6.3	432	9.9	99817	18.23
6	الجزائر	21056	6.0	94	2.1	34954	6.38
7	العراق	12764	3.6	58	1.3	5848	1.07
8	البحرين	9189	2.6	173	4.0	18535	3.39
9	الأردن	6565	1.9	88	2.0	8261	1.51
10	قطر	4533	1.3	172	3.9	14696	2.68
	المجموع	340016	96	4055	93	502133	92

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرة ضمان الاستثمار عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الربع الثاني لسنة 2020.

من خلال معطيات الجدول أعلاه المتمثلة في التكلفة الاستثمارية والمشاريع والوظائف المستحدثة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية بداية من سنة 2015 إلى غاية 2019، نجد أن الجزائر

تحتل المرتبة السادسة من حيث التكلفة الاستثمارية من بين أهم 10 دول عربية أي بنسبة 6% من مجموع التكاليف الاستثمارية الموجهة للبلدان العربية وتأتي مصر في المرتبة الأولى وبنسبة 35% من مجموع التكاليف الاستثمارية الموجهة للبلدان العربية أما من حيث عدد المشاريع فنجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثامنة ب 94 مشروع أي بنسبة 2.1% من عدد المشاريع في البلدان العربية وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول العربية كمصر والمغرب، أما من حيث الوظائف المستحدثة وهو ما تسعى إليه الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر قصد خلق مناصب شغل والحد من مشكلة البطالة فنجد أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة بتعداد 34954 منصب مستحدث خلال الفترة 2015-2019 وبنسبة 6.38% من مجموع الوظائف المستحدثة في البلدان العربية وهي تمثل بالتقريب ثلث الوظائف المستحدثة في كل من مصر أو المغرب ووربع الوظائف المستحدثة بالنسبة للمتصدر دولة الإمارات، وعموما ترتيب الجزائر مقارنة بالدول العربية من حيث تكاليف الاستثمار والمشاريع والمناصب المستحدثة لا يعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

#### الفرع الثاني: علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر:

معدل التضخم هو أحد مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي. يؤدي التضخم المرتفع إلى مناخ استثماري مزعزع للاستقرار من خلال انخفاض الثقة في العملة الوطنية (المحلية)، مما يؤثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، مما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن استقرار المعاملات الجارية. في حين أن للرأسمالية تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ارتفاعها يزيد من الأجور وتكلفة عملية الإنتاج، وبالتالي يزيد سعر المنتج النهائي، والذي قد يكون أعلى من تكلفة الإنتاج، مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات، بينما ارتفاع التضخم يزيد من تقلب أسعار العملات المحلية، وغالبًا ما يستخدم التضخم كمؤشر للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

كما أنه من المعروف أن معدل التضخم يؤثر بشكل مباشر على سياسة التسعير ومقياس الربح، مما يؤثر بدوره على تدفقات رأس المال، فضلاً عن تكاليف الإنتاج التي تهم المستثمرين الأجانب. كما أن التضخم المرتفع في البلد المضيف له تأثير على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى الفساد في مناخ الاستثمار، حيث يحتاج المستثمرون الأجانب إلى استقرار الأسعار، وارتفاع التضخم يعني أكثر من 10%. إذا وصلت إلى 30% أو 40% أو أكثر من 100% سنويًا، سواء كان استثمارًا أجنبيًا أو محليًا،

<sup>1</sup> فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الجندول، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد، ليبيا، 2004، ص، 18.

فإنها تدخل منطقة الخطر بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتضخم تشويه أنماط الاستثمار، حيث يتحول المستثمرون إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعدون عن الأنشطة طويلة الأجل.<sup>1</sup>

حيث يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة المحلية، والتضخم هو انعكاس لعدم استقرار الوضع الاقتصادي ودليل على عجز الحكومة على التحكم في السياسة الاقتصادية وكله يصب ضد جذب الاستثمار إلى البلد (مناخ استثماري غير ملائم)، كما أن التضخم يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية، بمعنى آخر إنتاج السلع والخدمات بأسعار مرتفعة وذلك بغرض تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وهذا معناه أن المستثمر الأجنبي سيتجه إلى الاستثمار في المشاريع قصيرة الأجل ما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.<sup>2</sup>

كما أنه عند قدوم مشروعات معينة إلى البلدان النامية، فإن تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلب جزءاً من الإنفاق الاستثماري عن طريق التمويل المحلي، مما يترتب عليه زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق، خصوصاً إذا تم تمويل هذه المشاريع من طرف الدولة عن طريق التمويل التضخمي فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي.

كما أن أسعار السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات مرتفعة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، نظراً للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها، وارتباط هذه السلع بالسوق العالمي، ومع محاولة المنتجات الوطنية منافسة منتجات الشركات الأجنبية، فقد ترتفع أسعار السلع المحلية مع عدم ارتفاع مستوى جودتها مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17-2017، جامعة سطيف، ص 5-6.

<sup>2</sup> دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص، 139.

<sup>3</sup> حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر 1998-2008، أطروحة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية.

ومنه نستخلص أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، بمعنى أدق أن هذا الأخير يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة كل من (Sibe Jacob & Cesaire (2015) من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة للبلدان المتقدمة الجديدة (ndc) في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البيانات البائل لتقدير المعلمات في 18 بلد في جنوب الصحراء الإفريقية من عام 2000 إلى 2012، حيث تم جمع البيانات من قاعدة مؤشر التنمية العالمي (WDI)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات مثل حجم السوق، الأجور ومعدل التضخم تؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية، بالإضافة إلى الانفتاح والبنية التحتية، كما اقترح الباحثين أن تقوم السلطات النقدية في منطقة جنوب الصحراء باستعراض نظام سعر الصرف لديها من أجل التمكن من زيادة التحكم في التضخم.<sup>1</sup> ودراسة (Ismail Cevis (2007) و Burak Camurdan حول المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر المحددات الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عن طريق استخدام مجموعة بيانات 17 دولة نامية واقتصادات انتقالية للفترة 1989 إلى 2006، توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يمنح القوة لاقتصادات البلدان المضيفة.<sup>2</sup>

و نجد أيضا دراسة التي قام بها كل من (Hemanta & Steve (2004) والتي تم فيها استخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لاستكشاف ما إذا كانت المحددات النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بطرق تقليدية، واستنادا إلى مجموعة بيانات بانل ل 29 دولة إفريقية خلال الفترة 1975-1999، وخلصت نتائج الدراسة أن معدل التضخم ذا أهمية كبيرة في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول المعنية، بالإضافة إلى عوامل الأخرى التي

<sup>1</sup> C. Cesaire, P. S. Jacob (2015) Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa (SSA): An Opportunity For New Developed Countries(ndc) . Analysis Economic, Vol xxx. 30, No. 73, PP. 89-109.

<sup>2</sup> Ismail.C & Burak.C, The economic determinants of foreign direct investment in the developing countries, the Pakistan development review 46, Autumn 2007, p:295.

استخدمت في الدراسة كانت ذات أهمية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهي النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي والاحتياطات الدولية، توافر الموارد الطبيعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر

كما سنتعرف في هذا المطلب على العلاقة التي تربط بين كل من النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارهما من المحددات المهمة له .

#### الفرع الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر معدل النمو الاقتصادي (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال النمو والنفوذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصادات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية، باعتبار أن معدل النمو الاقتصادي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي، لذلك تلائم الدول ذات معدل نمو اقتصادي مرتفع العديد من الشركات المحلية والأجنبية الاستثمار أموالها.<sup>2</sup> ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية جديدة، مما يؤدي إلى زيادة أنماط الاستهلاك الجديدة، مما يتطلب استثماراً أولياً لتلبية الطلب المتزايد في البلد المضيف.<sup>3</sup>

كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات التي أتت أثر معدلات النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر نجد: دراسات (1994) Sin & Leung (1999), Billington (2001), Tsai التي وصلت إلى العلاقة الموجبة بين معدل النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية . دراسة Faiza Saleem & al والتي أقيمت في باكستان خلال الفترة الممتدة من (1990-2011)، ووصلت إلى أن ارتفاع معدل النمو محفز للاستثمار المباشر للشركات الأجنبية .

<sup>1</sup> O. Steve, S. Hemanta (2004) Determinants of Foreign Direct Investment in Africa. Journal of Developing Societies, Vol. 20, No. 1, PP. 89-106.

<sup>2</sup> حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، الأردن، ص، 107.

<sup>3</sup> سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 87 .



### الفرع الثاني: علاقة رصيد الميزانية العامة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتمد الدول على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما أنها من جهة أخرى عندما تسجل نقص في إيراداتها تعمل على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التأقلم مع هذا النقص المسجل في إيراداتها العامة ومنه يمكن القول أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طارد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في حالة العكس عندما تعرف فائضا أو توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: علاقة ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار أن سعر الصرف وميزان المدفوعات متغيرين مهمين في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتعرض في هذا المطلب لطبيعة هذه العلاقة القائمة بينهم

### الفرع الأول: علاقة ميزان المدفوعات بالاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها: قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي.<sup>2</sup>

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي، وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله، وكما هو معروف فإن هناك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي

<sup>1</sup> بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، نفس المرجع، ص 5.

<sup>2</sup> بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، نفس المرجع، ص 5.

وأن إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتماده حرجة على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك آثار سلبية على المناخ الاستثماري، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وما يتبع ذلك من ارتفاع تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الواردات، ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة، وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة إذ لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، وأنها تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفسد المناخ الاستثماري.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بالاستثمار الأجنبي المباشر:

من منظور النظرية الاقتصادية، فإن العلاقة بين تطور سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، أي أن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي حتماً إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف يتدفق الاستثمار الأجنبي وفقاً لذلك. لا تزال الأموال المتدفقة إلى الجزائر هامشية، لا تتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن معظم هذه الأموال تذهب إلى قطاع المحروقات وقطاع الخدمات، لذلك تستمر الصادرات الجزائرية تحمل الصيغة التالية: تصدير منتج واحد، سعره هو التي تحدها السوق العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية لا ينعكس في تفسير تطور الدينار، فعملية تخفيض الدينار والتي كانت على مرحلتين سنة 1991 وسنة 1994 لم تكثف للحصول على النتائج النظرية، حيث كانت القيمة الاسمية للدينار الجزائري أعلى بكثير من قيمته المتوازنة، لذا فإن عملية التخفيض فقط ساعد في جعل الدينار الرسمي سعر الصرف أقرب إلى مستوى التوازن. لذلك رأينا عدم استجابة المستثمرين الأجانب اتجاه عملية التخفيض الدينار الجزائري التي يعتقدون أنها مجرد عودة إلى العقلانية.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في فترة التعويم المدار لم تكن تحصيل حاصل لنظام سعر الصرف بل كانت نتيجة لسياسة التشجيع على الاستثمار، والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب

<sup>1</sup> نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 337-338.

وكذا اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير المناخ الملائم، إضافة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق باتفاقيات تحويل جزء من الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات مباشرة.<sup>1</sup>

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح (Cushman 1985) أن المستثمر الأجنبي يجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير موقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، حيث يمكن لتقلبات أسعار الصرف أن تؤثر على عملية اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة، حيث يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تغييرات في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في البلد المضيف مقارنة بالتحويلات إلى الخارج أو إعادة التخصيص، مثل وكذلك التقلبات المفاجئة في عوائد الاستثمار. سعر الصرف له تأثير سلبي. فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، يواجه المستثمرون خسائر فادحة غير موقعة بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى، لذلك يتم تثبيط تدفقات رأس المال طويلة الأجل إلى البلاد، ولكن يتم تشجيع خروج رأس المال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقييم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف. أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى

<sup>1</sup> علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص، 195-196.

ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى، ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل الأسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة .

يخشى المستثمرون الأجانب من توجيه استثماراتهم إلى مخاطر عدم استقرار سعر الصرف في السوق مما يعرضهم للمخاطر، حيث إن احتمال انخفاض قيمة العملة للاستثمار الذي تم تقييمه مسبقاً سيؤدي إلى عوائد أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر. أي انخفاض في قيمة العملة المحلية سيؤثر على أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، حيث سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، مقابل أسعار السلع في الدولة. العملة المحلية التي تؤثر على قدرة المستثمرين الأجانب على الاستيراد، من ناحية أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من دول في السوق الدولية، هذا الأمر يجلب تكاليف إضافية على المستثمرين، خاصة إذا كان المشروع طويل الأجل، فإنه يستورد المواد الخام لتنفيذ عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح Cushman سنة 1985، أن المستثمر الأجنبي ينجذب للدول بعد حدوث تخفيض العملة.

يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية، مما يرفع سعر السلع الرأسمالية المستوردة وبالتالي يرفع تكلفة الاستثمار، وهو ما ينعكس في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

تظهر بعض الأبحاث التطبيقية أيضاً أن المستثمرين الأجانب يتفاعلون بشكل غير إيجابي مع تقلبات أسعار الصرف، كما أوضح كوشمان في عام 1985، ينجذب المستثمرون الأجانب إلى البلدان التي انخفضت قيمة عملاتها.

وأن هذا المستثمر يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لان هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها، كما توصل CAVES في دراسة سنة 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.

ويأخذ هذا المستثمر في الاعتبار التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف عند تحديد الإنفاق الاستثماري، حيث تتسبب هذه التقلبات في تغير الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في الدولة المضيفة بسرعة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في نقلها إلى الخارج أو إعادة تخصيصها، مثل دراسة عام 1996. من قبل CAVES وجدت أن هناك علاقة سلبية بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة، مع التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف التي لها تأثير سلبي على مناخ الاستثمار.

### المبحث الثاني: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة

نقوم في هذه المبحث بالتعرف على الجانب النظري للنموذج القياسي المتبع في الدراسة ليتم بعدها التطبيق على حالة الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث أصبحت نماذج ARDL أكثر أهمية في السنوات الأخيرة للتعامل مع التكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ولإجراء اختبارات التكامل المشترك مثل (Engel&Granger, Johansen) يتطلب ذلك أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرة، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات<sup>1</sup>. لذلك تعتبر نماذج الانحدار الذاتية للإبطاء الموزعة ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية لها نفس درجة التكامل.

### المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية وإستقرارها Stability of time series

#### 1-1 تعريف السلسلة الزمنية Régis Bourbonnais

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي محدد مرتبة ترتيبياً زمنياً، بحيث تتوافق كل فترة زمنية مع قيمة المؤشر، والتي تسمى مستوى السلسلة. بمعنى آخر إنها مجموعة من البيانات مرتبة بترتيب زمني تصاعدياً.

عند إنشاء سلسلة زمنية، قبل استخدامها للتحليل أو التنبؤ، من الضروري التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة، وهذا شرط أساسي لأي تحليل وأي تقدير وأي توقع حتى يكون صحيحاً. ويشترط أن تكون جميع مستويات التسلسل خاصة بمكان معين، سواء كانت منطقة أو دولة أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات التسلسل الزمني موحدة.

<sup>1</sup> Hassler, U& W, Jürgen, (2005). "Autoregressive distributed lag models and cointegration", Discussion Papers 12005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics,p5.

وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة لا تكون متاحة بسهولة ويمكن تحليلها مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.<sup>1</sup> ومن بين استعمالات السلاسل الزمنية:<sup>2</sup>

• التنبؤ بالمستقبل باستعمال البيانات الإحصائية التي اتخذت في الماضي؛

• اكتشاف الدورات التي تتكرر فيها بيانات فترة محددة؛

• اكتشاف الحالات الاقتصادية الشاذة التي تحصل في زمن ما.

### 1-2 تعريف استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره أن تكون مستقرة (stationary)، وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة أما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الأصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات.

ومن الناحية الإحصائية فإن السلسلة الزمنية الساكنة هي سلسلة وسطها وتباينها ثابت عبر الزمن وقيمة التباين المشترك بين فترتان زمنيتان تعتمد فقط على المسافة أو الفجوة أو التخلف الزمني بين الفترتان الزمنيتان وليس على الزمن الحقيقي في وقت حساب التباين المشترك<sup>3</sup>

ويشار إلى السلسلة الزمنية  $X_t$  بأنها ساكنة stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن:  $E(X_t) = \text{constant for all } t$

تباينها ثابت، أي أن:  $\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:  $\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t$  &  $k \neq 0$

<sup>1</sup> شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011م، ص 195، 196.  
<sup>2</sup> كمال فلفل، فتحي حمدان، المبادئ الإحصائية للمهن التجارية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989، ص 201.  
<sup>3</sup> عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، الطبعة الأولى، 2015، ص 74.

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير  $X$  فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين.<sup>1</sup>

### 3-1 أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

أثبتت الكثير من الدراسات القياسية أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، مما يوصلنا الى مشكلة الانحدار الزائف في حالة نمذجتها، لذا يعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في نمذجة السلاسل ذات الطابع الاقتصادي.

### 1-3-1 اختبار (Dickey-Fuller) D.F

ان عدم استقرار السلاسل الزمنية يرجع في الكثير من الأحيان الى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح ديكي وفولر اختبارا يكشف وجود جذر الوحدة من عدمه.

يستخدم هذا الاختبار لتجنب الارتباط الزائف بين المتغيرات نتيجة عدم استقرار السلاسل الزمنية وفي حالة غياب صفة الاستقرارية فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه قد يكون زائفا بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد ( $R^2$ ). ويرجع هذا الى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها معامل الاتجاه، ويعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات، إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

حيث بفرض أنه لدينا السياق العشوائي  $X$  نقوم بحساب الانحدار التالي:

يقوم اختبار DF على اختبار قيمة  $\rho$  فيما كانت  $P=1$  أي ان فرضيات الاختبار هي:

- ( $H_0 : P=1$ ) قبول هذه الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة.

- ( $H_1 : P<1$ ) قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة.

نحسب إحصائية الاختبار  $t$  ثم نقوم بمقارنتها مع  $t$  الجدولية التي قدمها Dickey-Fuller .

<sup>1</sup> سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016 ص ص 216-217.



يمكن ان نضيف الى المعادلة السابقة حدا ثابتا, او انحدارا خطيا بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة, في هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.<sup>1</sup>

### 1-3-2 اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) A.D.F

نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$\varphi = \rho - 1$$

في هذه الحالة فرضيات الانحدار تكون كالتالي:  $H_0: \varphi = 0$

اذا بينت لنا نتيجة الاختبار أ السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة, نقوم بتحويلها الى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى  $\Delta = (1 - B)^2$ . ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية, ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة.

ونشير هنا ايضا الى انه يمكن ان نضيف الى المعادلة السابقة حدا ثابتا او حدا ثابتا وانحدارا خطيا بالزمن, وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.<sup>3</sup>

### 1-3-3 اختبار فليبس وبيرون (Phillips and Perron test) p.p

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا, فهو يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء, كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية, حيث اعتمد فليبس وبيرون نفس لتوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF, وتطبيق هذا الاختبار يكون في اربع خطوات:

1 تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار DF, مع حساب الاحصائيات المرافقة.

<sup>1</sup> Dickey- Fuller. W. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, Journal of the American statistical Association N°74, 1979, PP427-431.

<sup>2</sup> Henin P. Y. Bilans et Essais sur la Non-Stationarié des series macroéconomiques, Revue d'économie Politique, N°5. 1989, PP661-691.

<sup>3</sup> Dickey- Fuller. W. The likelihood Ratio statistic for Autoregressive Time Series With a unit, Rppt Econometrica, New York Univesity Vol 49, N° 04, JULY 1981, PP1057-1072.

2 تقدير التباين قصير المدى:  $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t^2$  حيث  $\hat{\varepsilon}_t$  تمثل البواقي.

3 تقدير المعامل المصحح  $S_1^2$  المسمى بالتباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية ل  $n$ , على النحو التالي:  $14 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ .

4 حساب احصائية فليبس وبيرون:  $t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$

مع  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$  والذي يساوي (-1) في الحالة التقريبية  $\hat{\varepsilon}_t$  عندما تكون تشويشا ابيضا. هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (Mac kinnon)<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: التعريف بنموذج المستخدم في الدراسة ARDL

##### أولاً: مفهوم نموذج ARDL

إن نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع هو نموذج ديناميكي. فهو يأخذ بعين الاعتبار الديناميكية المؤقتة (مدة التصحيح، التوقعات... إلخ) في شرح تطورات سلاسل المتغيرات المدروسة مع ضمان دقة التنبؤات وفعالية السياسات المتخذة (اتخاذ القرار الأمثل). وتختلف نماذج ARDL بهذه الميزة عن النماذج الساكنة التي تفسر التأثيرات الأنئية (الفورية) ويتعذر فيها التفسير الجيد للتباين. وتتكون نماذج ARDL من نموذجين:<sup>2</sup>

✓ نماذج الانحدار التلقائي AR: وهي نماذج ديناميكية يكون فيها المتغير التابع  $y_t$  مفسرا بالمتغيرات المستقلة  $X_t$  والمتغيرات التابعة المتأخرة زمنيا بفترة P. وتكتب نماذج AR وفقا للشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012. ص 212.

<sup>2</sup> Jonas Kibala koma , Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de toda yamamoto, universite de Kinshasa, congo, 2018, vu sur le cite hal.archives-fr, le14/01/2021, p.6.: hal.archives-fr, le14/01/2021, p.6.

$$y_t = f(x_t, y_{t-p})$$

✓ نماذج التأخير الموزعة (DL): وهي نماذج ديناميكية يكون فيها المتغير التابع  $y_t$  مفسرا بالمتغيرات المستقلة  $x_t$  وقيمتها المتأخرة زمنيا. ويشير مصطلح التأخير الموزعة إلى أن تأثيرات المتغيرات المستقلة  $x_t$  على  $t$  على المدى القصير مختلفة عن نظيرتها على المدى الطويل. كما تختلف ردود الفعل للمتغير  $Y_t$  لتطورات المتغير  $x_t$  من وقت لآخر. وتكتب صيغتها وفقا للشكل التالي:

وعليه تمزج نماذج الانحدار الذاتية للإبطاء الموزعة بين مواصفات النموذجين المذكورين أعلاه ليصبح المتغير التابع  $Y_t$  معبرا عنه بدلالة المتغيرات المفسرة  $x_t$  وقيمتها السابقة  $t-q$  إضافة إلى المتغيرات التابعة المختلفة زمنيا  $y_{t-p}$ . ويأخذ نموذج ARDL الصيغة التالية :

حيث قام (Pesaran et.al) عام (2001)، بدمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر.

#### المطلب الثالث: مزايا استخدام منهجية ARDL في الدراسات التطبيقية

يتميز نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مقارنة بغيره من أساليب التكامل المشترك التقليدية، بالعديد من الخصائص ويقدم جملة من المزايا والمنافع للباحثين، ويمكن اختصار أهمها فيما يلي:

1 - على عكس تقنيات التكامل المشترك التقليدية الأخرى، لا تتطلب طريقة ARDL الافتراض المقيد بأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات قيد الدراسة تتكامل في نفس الدرجة، إذ يمكن بغض النظر عما

إذا كانت المتغيرات متكاملة عند مستواها (0) أو من الدرجة الأولى (1) أو مزيج من الاثنين معاً ، بشرط عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية (2) أو أعلى؛<sup>1</sup>

2- في حين أن تقنيات التكامل المشترك الأخرى حساسة لحجم العينة ، فإن اختبار طريقة ARDL يكون أكثر قوة نسبياً في العينات الصغيرة أو المحدودة ويعطي نتائج أفضل في الدراسات التي تستخدم 30 إلى 80 ملاحظة؛

3- في حين أن طرق التكامل المشترك التقليدية يمكن أن تقدر العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في سياق نظام أو مجموعة من المعادلات، يمكن لطريقة (ARDL) تقدير المدى القصير والطويل الأجل في وقت واحد، وسهولة التطبيق وتفسير بسبب الإطار القائم على المعادلة الأولى؛

4- يستخدم نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال أخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد  $(p+1)^*$  من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث  $p$  هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و  $k$  هو عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، يتم تحديد نموذج على أساس معايير مختلفة مثل SBC، AIC، RBC و HQC؛

5- عادة ما تواجه أساليب التكامل المشترك التقليدية مشكلة النمو الداخلي، في حين أنه ضمن منهجية (ARDL) يمكن التمييز بين المتغيرات التابعة والتفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تنشأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة؛

6- خلافاً لأساليب التكامل المشترك التقليدية، في نموذج (ARDL) يمكن تقدير علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بمجرد تحديد ترتيب تأخر النموذج، ويمكن أيضاً من تمثيل نموذج تصحيح الخطأ، وهذا النموذج لتصحيح الخطأ يمكن من تقدير العلاقة على المدى الطويل، ويضم

<sup>1</sup> Nyasha, Sheilla, Odhiambo, Nicholas M. (2015), The impact of banks and stock market development on economic growth in South Africa: An ARDL-bounds testing approach, Contemporary Economics, Vizja Press & IT, Warsaw, Vol. 9, Iss. 1, p. 99.

في نفس الوقت التعديلات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل دون فقدان المعلومات على المدى الطويل.<sup>1</sup>

7- يميز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

8- يعتبر النموذج الأنسب للعينات الصغيرة التي تتكون من 30 إلى 80 مشاهدة عكس النماذج التقليدية التي تتطلب حجم أكبر للعينات لكي نتحصل على نتائج مقبولة.

9- يمنع هذا الأسلوب حدوث ارتباط ذاتي لأن مخرجات النموذج أو مقدراته تكون غير متحيزة وكقوة.

10- يساعد نموذج ARDL على التخلص من مشاكل الارتباط الذاتي، ومشكلات حذف المتغيرات.

11- يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في وقت واحد (أي معادلة واحدة تحتوي على العلاقة طويلة وقصيرة الأجل في آن واحد).<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: خطوات تطبيق منهجية ARDL.

وبعد تناول تعريف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وذكر أهم مميزاته

يجب معرفة الخطوات التي يجب إتباعها في هذه المنهجية القياسية، ويمكن عرضها فيما يلي:

1- التأكد من أن كل متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) (1) أو مزيج بينهما ولا يكون أي منها متكامل من الدرجة الثانية (2).<sup>3</sup>

2- تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECEM، وذلك باستخدام عدة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار (Akaike (AIC 1973، معيار (Schwarz (SC1978، معيار (Hannan and Quinn (HQ, 1979) معيار خطة التوقع النهائي (FPE, 1969) Final Prediction Error؛

<sup>1</sup> Afzal, M, Malik. E. M, Butt. R, and Fatima K, (2013), Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol 51, No. 1, P. 25.

<sup>2</sup> دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاسواق المالية الناشئة، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه ل.م.د، شعبة علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 120-121.

<sup>3</sup> Mounir Belloumi and Atef Saad Alshehry, Sustainable Energy Development in Saudi Arabia, Journal Sustainability, Volume 7 (5), Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Basel, Switzerland, 2015, p- -5159

3- إجراء إختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية F statistic مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesalan and al (2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تميز بين ثلاث حالات:<sup>1</sup>

1/ إذا كانت F statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العام ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

2/ إذا كانت F statistic أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العام التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

3 / إذا كانت F statistic تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.<sup>2</sup>

4- توصيف نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) كما يلي:

بافتراض وجود ثلاث متغيرات في النموذج متغير تابع (y) واثنين مستقلين ( $x_1$  و  $x_2$ ) ومع تحقق خاصية التكامل المشترك بينها، فإن نموذج تصحيح الخطأ التقليدي (ECM) يعطى بالعلاقة الآتية:

$$+ \alpha_0 + \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + vt \dots \dots \dots (1)$$

حيث ECT هو حد تصحيح الخطأ والذي يمثل بواقي طريقة المربعات الصغرى عند تقدير نموذج العلاقة في المدى الطويل المبينة في العلاقة رقم (2):

$$(y)_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + vt \dots \dots \dots (2)$$

<sup>1</sup> فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي- في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 01، الصفحة 1-21، جامعة جيجل، 30-06-2018، ص 13.  
<sup>2</sup> دحماني ادريويش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 6، المجلد (27)، فلسطين، ص 1314.

وبذلك فإن حد تصحيح الخطأ يعطي وفق العلاقة الآتية:

$$ECT_{t-1} = (y)_{t-1} - (a_0 + a_1x_{1t-1} + a_2x_{2t-1})$$

$$ECT_{t-1} = (y)_{t-1} - a_0 + a_1 \alpha_1 x_{1t-1} - a_2x_{2t-1} \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن  $a_0, a_1, a_2$  تمثل مقدرات  $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ ، على التوالي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

وبالرجوع الى العلاقة (1) واستبدال حد تصحيح الخطأ  $ECT_{t-1}$  بما يساويه (العلاقة 3)، والقيام بالتبسيط الرياضي اللازم نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) الموضح بالعلاقة الآتية:

$$\Delta(y) = \gamma_0 + \gamma_1 (Y)_{t-1} + \gamma_2x_{1t-1} + \gamma_3x_{2t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta(y)_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta(y)_{t-i} + \dots\dots\dots (4)$$

حيث تمثل المعلمات  $\gamma_1$  و  $\gamma_2$  و  $\gamma_3$  العلاقة طويلة الأجل في حين تمثل المعلمات  $\beta_i$  و  $\theta_j$  و  $\rho_j$  حركية المدى القصير .<sup>1</sup>

5- اختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الأجل في نموذج ARDL يتم إجراء اختبار الحدود لمعرفة ما إذا كان هناك دليل لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، فإذا كانت النتيجة إيجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل المستويات متغيرات النموذج، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ، لتستخدم نتائج النموذج المقدر في قياس التأثيرات الحركية في المدى القصير، والعلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

(6)- اختبارات جودة النموذج المقدر وفق منهجية ARDL:

قبل الاعتماد على مصداقية النموذج المقدر وفق منهجية ARDL من أجل تحديد الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يجب التحقق من جودة هذا النموذج ومصادقته وفقاً للاختبارات التالية:

6-1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل اختبار فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب

$$I_{1-\alpha}^2 \text{ جاك بيرتا "J-B" التي تتبع توزيع } X_{1-\alpha}^2$$

<sup>1</sup> Mounir Belloumi and Atef Saad Alshehry, p 5160

(2-6) - اختبار تجانس تباين البواقي: (Heteroskedasticity Test ARCH)

يوجد عدة اختبارات للكشف عن تجانس تباين البواقي لعل أهمها اختبار ARCH الذي يقوم على الفرضيات التالية:

- فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء  $H_0$  التي مفادها:

$$\theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

- فرضية عدم ثبات التباين للأخطاء  $H_1$  والتي تنص على:

$$\theta_0 \neq \theta_1 \neq \dots \neq \theta_q \neq 0$$

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات الاقتصادية التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت. ويتم إجراء هذا الاختبار وفقا للخطوات التالية:

- تقدير النموذج العام  $Y = \beta X + \varepsilon$  بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي  $\widehat{\varepsilon}_t^2$ .

- تقدير المعادلة التالية:

$$\widehat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \widehat{\varepsilon}_{t-q}^2 + U_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعاملة  $\widehat{\varepsilon}_t^2$ .

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرنج، حيث إذا كانت إحصائية هذا المضاعف  $LM = (n-q) \times R^2$  التي تتبع توزيع  $X^2$  بدرجة حرية  $q$ ، أكبر من  $X^2(q)$  (القيمة الحرجة لتوزيع  $x^2$  بنسبة معنوية  $\alpha$ )، فهذا يعني أن هناك الأقل معامل واحد يختلف معنويا عن الصفر. وهذا ما يدل على أن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس وبالتالي نرفض  $H_0$  والعكس صحيح.<sup>2</sup>

(3-6) - اختبار لارتباط التسلسلي بين البواقي (Breush Godfrey):

<sup>1</sup> سومية شيناز طالب، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص:

169.

<sup>2</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، 2012، ص: 116.



يسمح هذا الاختبار باكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة  $(p)$  أكبر من الواحد، وهو الاختبار الأنسب في حالة وجود متغيرات متأخرة زمنياً. يعتمد هذا الاختبار على تقدير طريقة المربعات الصغرى  $(MCO)$  للنموذج التالي:

$$\varepsilon_t = \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \dots + \alpha_q X_{qt} + \alpha_0 + P_1 \varepsilon_{t-1} + P_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + P_p \varepsilon_{t-p} + u_t \dots$$

ونختبر فرضية العدم  $(H_0)$  التالية:

$$P_1 = P_2 = \dots = P_p = 0$$

توجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج من الدرجة  $(p)$  أكبر من الواحد في حالة رفض فرضية العدم. وعليه،  $(H_0)$  ينبغي الاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات  $P_i$  أو استخدام إحصائية  $LM$  التي لها توزيع  $X^2$  ب  $p$  درجة حرية حيث إذا كانت إحصائية  $LM$  المساوية ل  $n \times R^2$  أكبر من  $(p) X^2$ ، نرفض استقلالية الأخطاء.<sup>1</sup>

7- اختبار الاستقرار الهيكلي تتمثل أهميته في تحديد الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج خلال فترة الدراسة. ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المنكثرة  $(CUSUM)$  Cumulative Sum of Recursive Residual، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المنكثرة  $(CUSUMSQ)$  (Brown and all, 1975) Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals). هذان الاختباران يسمحان باكتشاف عدم الثبات الهيكلي لمعادلات الانحدار عبر الزمن، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من  $CUSUM$  و  $CUSUMSQ$  داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية (5%) ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا اتضح أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سومية شهيناز طالب، لأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، مرجع سابق، ص:168

<sup>2</sup> Régis Bourbonnais, 2004, "économétrie", édition Dunod, 5 édition, Paris France, p 82-83.

## المبحث الثالث: دراسة أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2019

بعد التعرف على المنهجية التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة القياسية للأثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### المطلب الأول: النموذج الرياضي ومتغيرات الدراسة القياسية

#### الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات ومصادر بيانات الدراسة

تهتم هذه الدراسة التطبيقية ببحث أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام بيانات سنوية لكل المتغيرات، لدينا -المتغير التابع ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-المتغيرات المستقلة الأساسية وهي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثلة في كل من البطالة والتضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، سعر الصرف وصيد الميزانية العامة.

#### 1-توصيف النموذج الرياضي للدراسة:

و قصد معرفة أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2019، تم صياغة النموذج الرياضي على الشكل التالي:

$$FDI=f (INF, GDP, TCHO, BOP, BB, TC )..... (01)$$

حيث:

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة: ويمثل المتغير التابع، مقيم بمليار دولار.

INF: يمثل معدل التضخم السنوي كنسبة مئوية.

GDP: يمثل معدل النمو الاقتصادي.

TCHO: يمثل معدل البطالة.

BOP: يمثل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

BB: يمثل رصيد الميزانية العامة.

TC: يمثل سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتوسط سنوي.

تم الحصول على السلاسل زمنية للفترة الممتدة ما بين 1990 و2019 التي تخص متغيرات الدراسة، مثلما هو موضح في الجدول أدناه، وذلك من أجل إختبار أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، وفي هذا الإطار سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

#### الجدول رقم (18): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	مليار دولار	البنك الدولي
INF	التضخم	نسبة مئوية (%)	موقع بيانات صندوق النقد الدولي
GDP	النمو الاقتصادي	نسبة مئوية (%)	موقع بيانات صندوق النقد الدولي
TCHO	البطالة	نسبة مئوية (%)	موقع البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)،
BOP	رصيد ميزان المدفوعات	نسبة مئوية (%)	التقارير السنوية لبنك الجزائر
BB	رصيد الميزانية العامة	مليار دج	التقارير السنوية لبنك الجزائر
TC	سعر الصرف الرسمي	\$1 / دج	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالبة

ويمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

$$\Delta FDI_t = \infty_0 -$$

حيث أن  $\infty_0$  : هو الحد الثابت،  $\Delta$  فروق من الدرجة الأولى

P: فترة الإبطاء للمتغير التابع

q: فترة الإبطاء للمتغيرات المستقلة على التوالي

$\phi_i, \alpha_i, \delta_i, \pi_i, \varphi_i, \theta_i, \delta_i$  فتمثل معاملات المدى القصير

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7$  فتمثل معاملات المدى الطويل

$\varepsilon_t$  يمثل حد الخطأ العشوائي

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

من أجل الحصول على أهم الخصائص المميزة لبيانات الدراسة وأخذ نظرة أولية عليها تم التعرف على إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن عرضها في الجدول الموالي الذي يوضح التحليل الوصفي الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (19): وصف متغيرات الدراسة

	BB	FDI	GDP	INF	TCHO	BOP	TC
Mean	-209.3300	1007.759	2.693333	8.791333	18.49300	1.928667	68.96200
Median	-65.05000	1089.030	3.100000	4.650000	16.45500	0.370000	72.78500
Maximum	1186.900	2746.930	7.200000	31.66000	31.84000	36.99000	119.3500
Minimum	-2553.300	-537.7900	-2.100000	0.330000	9.810000	-27.57000	8.950000
Std. Dev.	796.0801	901.9018	2.069472	9.418488	7.785977	14.79324	27.81933
Skewness	-1.235751	0.289008	-0.267022	1.423947	0.249371	0.079572	-0.299574
Kurtosis	4.884524	2.111828	3.125927	3.518190	1.393763	3.192381	2.906378
Jarque-Bera	12.07469	1.403691	0.376327	10.47377	3.535926	0.077921	0.459680
Probability	0.002388	0.495670	0.828479	0.005317	0.170680	0.961789	0.794661
Sum	-6279.900	30232.78	80.80000	263.7400	554.7900	57.86000	2068.860
Sum Sq. Dev.	18378560	23589377	124.1987	2572.530	1758.022	6346.355	22443.54
Observations	30	30	30	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

- من الجدول أعلاه نلاحظ بأن متغيرة رصيد ميزانية الدولة بلغ متوسط الحسابي -209.33- ووسيط -65.05-، كما قدر الإنحراف المعياري ب796.0801، كما أن أعلى قيمة لرصيد ميزانية الدولة بلغت 1186.900 مليار دينار جزائري في سنة 2006، في حين أدنى قيمة -

Jarque- 2553.300 مليار دينار جزائري سجلت في سنة 2015، وكانت سالبة، بلغت قيمة Jarque- 12.07 Bera بإحتمال قدره 0.002.

- كما بلغ ميزان المدفوعات متوسطه الحسابي 1.928667 ووسيط 0.37، كما قدر الإنحراف المعياري بـ 796.0801 سجلت أعلى قيمة موجبة لميزان المدفوعات 36.99000 كانت في سنة 2008، بينما سجلت أدنى قيمة سالبة -27.57000 سجلت في سنة 2015.
- كما قدر متوسط الحسابي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.928667 ووسيط 0.37، كما قدر الإنحراف المعياري بـ 901.9018 و أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 بـ 2746.930 بينما قدرت أدنى قيمة -537.7900 في سنة 2015.
- كما أن متوسط الحسابي لنمو الاقتصادي قدر بـ 2.693333 ووسيط بـ 3.1، كما قدر الإنحراف المعياري بـ 2.069472، كما كانت أعلى نسبة لنمو الاقتصادي بلغت 7.2% في سنة 2019 بينما بلغت أدنى نسبة 2.1% في سنة 1992.
- كما أن متوسط الحسابي للتضخم 8.791333 ووسيط 4.650000 كما قدر الإنحراف المعياري بـ 9.418488 أعلى نسبة للتضخم بلغت 31.66% كانت في سنة 1992 بينما سجلت أدنى قيمة 0.33% في سنة 2000.
- كما أن متوسط الحسابي لسعر الصرف 68.96200 ووسيط 72.785 كما قدر الإنحراف المعياري بـ 27.81933 أعلى قيمة لسعر الصرف بلغت 119.3500 كانت في سنة 2019 بينما سجلت أدنى قيمة بـ 8.95 في سنة 1990.
- بينما بلغ متوسط الحسابي للبطالة 18.49300 ووسيط 16.455 كما قدر الإنحراف المعياري بـ 7.785977 بينما أعلى قيمة للبطالة 31.84 كانت في سنة 1995 في حين أدنى قيمة سجلت في سنة 2013 بـ 9.81.

#### الفرع الثالث: الارتباطات بين متغيرات النموذج

يسمح فحص الارتباط بين المتغيرات بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج، وسيتم ذلك عن طريق مصفوفة الارتباط بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**، حيث تحصلنا على الجدول التالي:

## الجدول رقم (20): نتائج مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج

	FDI	BB	BOP	GDP	GDP	INF	TC	TCHO
FDI	1.000000	0.119401	0.445466	0.149176	0.149176	-0.543423	0.460853	-0.713470
BB	0.119401	1.000000	0.794593	0.032808	0.032808	0.027198	-0.449161	0.347946
BOP	0.445466	0.794593	1.000000	0.196815	0.196815	-0.162530	-0.311426	-0.044781
GDP	0.149176	0.032808	0.196815	1.000000	1.000000	-0.492725	0.359051	0.022117
INF	-0.543423	0.027198	-0.162530	-0.492725	-0.492725	1.000000	-0.722824	0.457583
TC	0.460853	-0.449161	-0.311426	0.359051	0.359051	-0.722824	1.000000	-0.530853
TCH	-0.713470	0.347946	-0.044781	0.022117	0.022117	0.457583	-0.530853	1.000000
O								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين نتائج مصفوفة الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج، فهي تبيّن مدى الارتباط الموجود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إتضح أن أغلب العلاقة التي تربطهم كانت ضعيفة والتي كانت نتائجها على النحو التالي:

- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد ميزانية الدولة (BB) والتي قدرت ب 0.119401.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد ميزان المدفوعات (BOP) والتي قدرت ب 0.445466.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي (GDP) والتي قدرت ب 0.149176.
- وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتضخم (INF) والتي قدرت ب -0.543423.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وسعر الصرف (TC) والتي قدرت ب 0.460853.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والبطالة (TCHO) والتي قدرت ب 0.406741.

### المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة استقراريتها، لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار وذلك باستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع) **Dickey. Fuller Augments ADF** واختبار (فليبس بيرون) **Philips-Perron PP**.

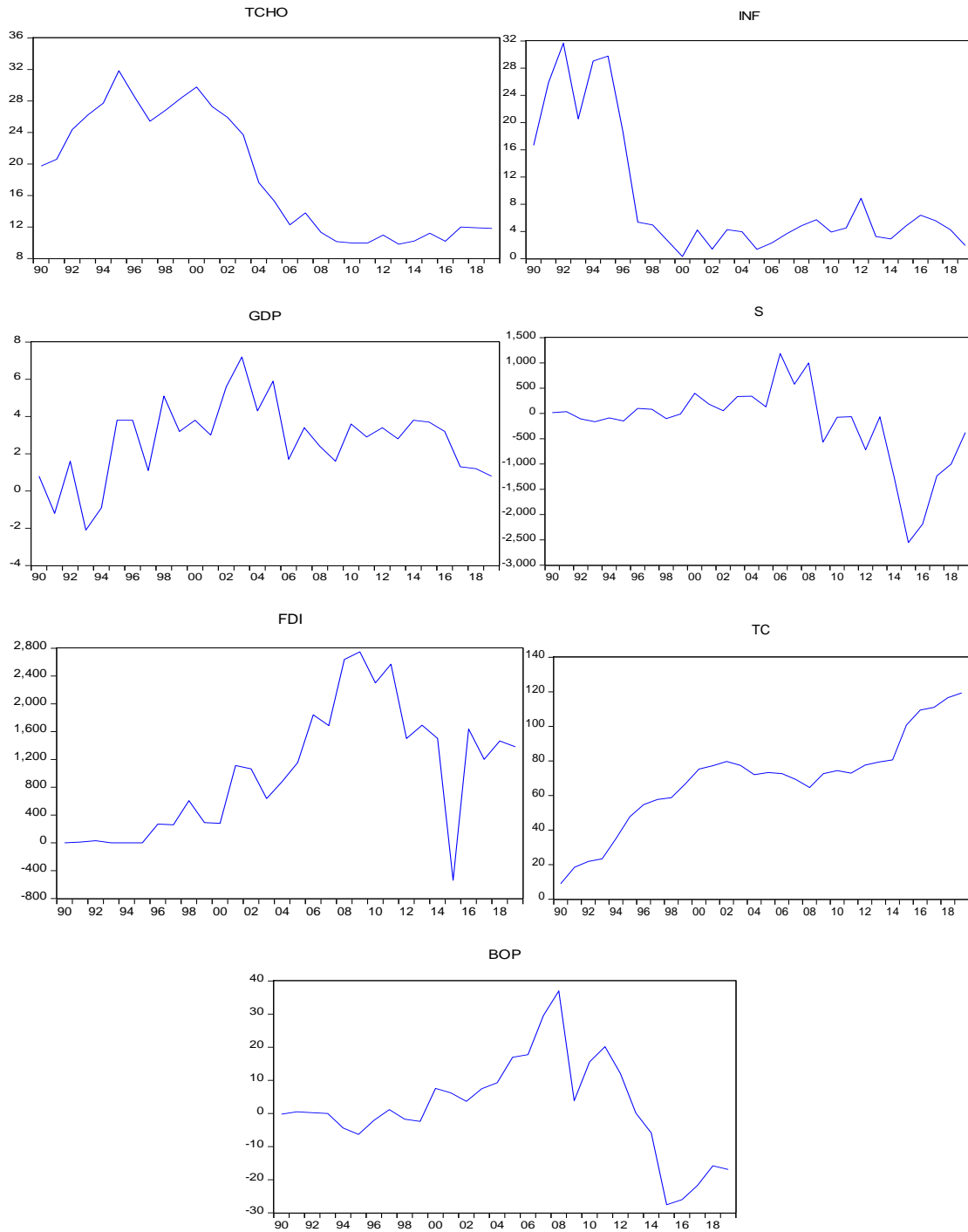
#### الفرع الأول: استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى

سوف نقوم بدراسة الاستقرارية باستعمال التمثيل البياني ثم إجراء اختبار جذر الوحدة الذي يكشف لنا وجود انحدار زائف للسلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكاملها في ما إذا كانت متكاملة عند المستوى، وذلك من خلال رسم مشاهداتها.

#### أولاً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى

يمكن توضيح التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند المستوى خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الشكل أعلاه، نلاحظ بأن كل متغير من متغيرات الدراسة يعاني من تذبذبات في مشاهدات العينة، تتجه من الأسفل إلى أعلى ثم تتجه إلى الأسفل متأثرة بعوامل اتجاهية لجميع المتغيرات أي أنها غير مستقرة عند المستوى، حيث يمكن التخلص من ذلك بإجراء الفرق الأول.



### ثانيا: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى

بإجراء اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستعمال اختبار ADF واختبار pp عند المستوى، وذلك انطلاقا من الحالات الثلاثة لاختبار جذر الوحدة: بدون قاطع، مع قاطع، مع قاطع واتجاه عام تحصلنا على النتائج التي تظهر في الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) والتي تم تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(21): نتائج اختبار ADF و PP للسلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام النماذج الثلاثة

السلسلة الزمنية	TCHO	TC	INF	GDP	BB	BOP	FDI
النماذج							
<b>ADF</b>							
<b>With Constant</b>	-0.5237	-1.2679	-1.4837	-3.1506	-2.1050	-1.4761	-2.2837
	0.8725	0.6305	0.5275	0.0337	0.2442	0.5312	0.1836
<b>With Constant &amp; Trend</b>	-2.1639	-3.3604	-1.9111	-3.0303	-2.4394	-1.5937	-2.7882
	0.4907	0.0817	0.6231	0.1416	0.3533	0.7707	0.2124
<b>Without Constant &amp; Trend</b>	-0.8057	2.7441	-1.4615	-0.9895	-2.0290	-1.5402	-0.5131
	0.3582	0.9977	0.1317	0.2811	0.0424	0.1140	0.4851
<b>PP</b>							
<b>With Constant</b>	-0.8091	-1.2607	-1.4322	-3.1250	-2.1018	-1.4467	-2.1914
	0.8015	0.6338	0.5528	0.0357	0.2454	0.5457	0.2134
<b>With Constant &amp; Trend</b>	-2.2979	-1.9125	-2.0578	-3.0236	-2.4187	-1.5300	-2.8761
	0.4218	0.6223	0.5465	0.1432	0.3630	0.7953	0.1842
<b>Without Constant &amp; Trend</b>	-0.7768	1.9809	-1.4657	-1.4938	-2.0231	-1.5152	-0.9399
	0.3709	0.9864	0.1307	0.1242	0.0430	0.1194	0.3013
القرار	no	no	no	no	no	no	no

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لسلسلة البطالة (TCHO) وسعر الصرف والتضخم وميزان المدفوعات ورصيد الميزانية العامة والاستثمار الأجنبي المباشر كلها غير مستقرة في النموذج الأول بالقاطع ماعدا سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة عند 5%، أما في النموذج الثاني (قاطع + اتجاه عام)، فكل السلاسل غير مستقرة، أما في النموذج الثالث (دون قاطع ولا اتجاه عام) فكل السلاسل غير مستقرة ماعدا سلسلة رصيد الميزانية العامة فهي مستقرة عند 5%.
  - في حين أظهرت نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)، عن عدم استقرار السلسلة المدروسة في أي نموذج من النماذج الثلاث (بالقاطع، قاطع + اتجاه عام، دون قاطع ولا اتجاه عام)، فيما أظهر اختبار (PP) استقرار السلسلة في النموذج الأول (بالقاطع)؛ بحيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت في اختبار (PP) (0.0497) وهي أقل تماما من 0.05.
- وبشكل عام يمكن القول بأن السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى وبالتالي يجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

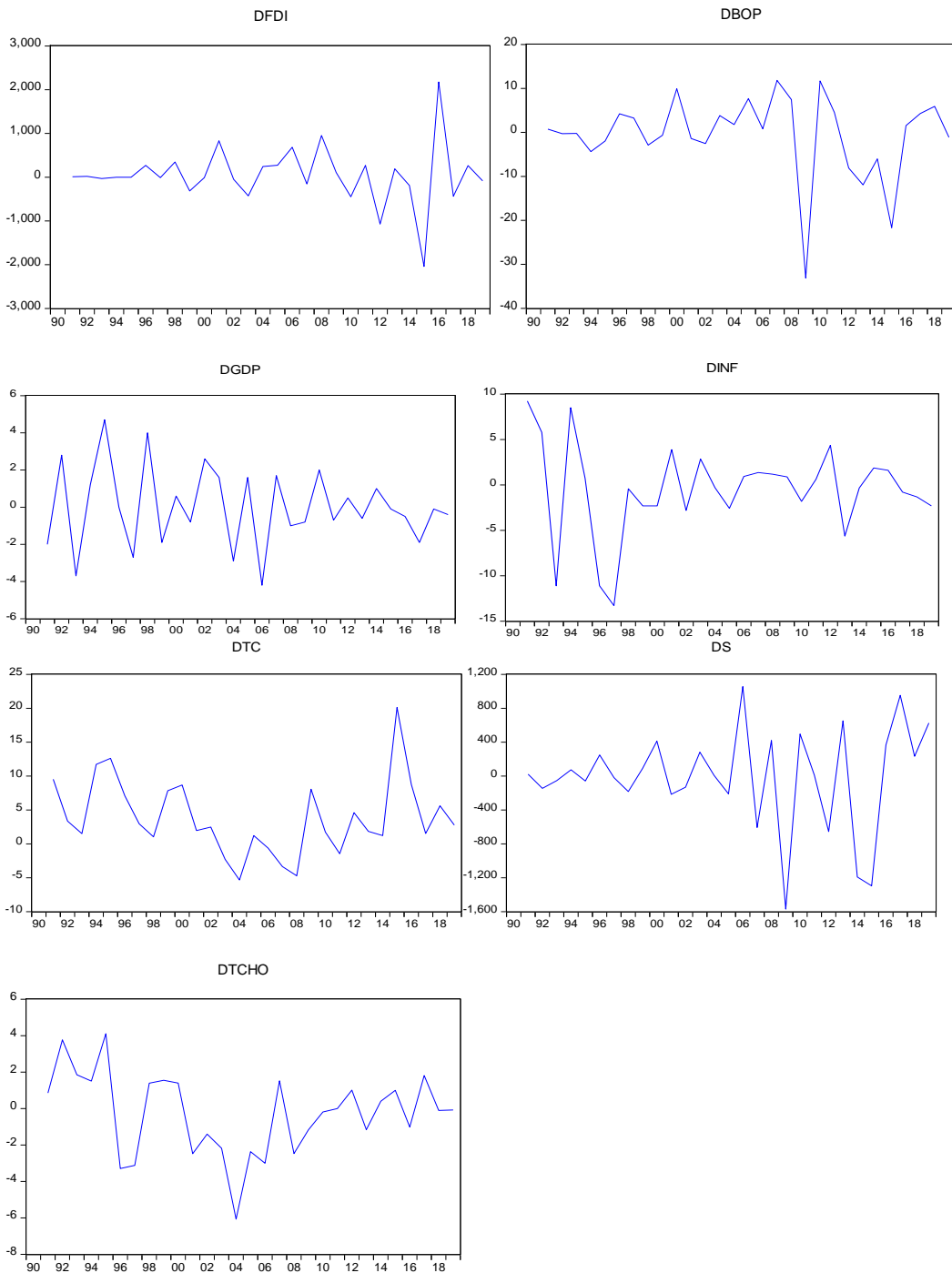
#### الفرع الثاني: استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

حيث سوف نقوم بدراسة الاستقرار باستخدام التمثيل البياني ثم إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

#### أولاً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

بعد إجراء الفرق الأول للسلاسل الزمنية لمتغيرات دراسة يمكن توضيح ذلك من الرسم البياني من خلال الشكل الموالي:

## الشكل رقم (20): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الموضحة في الشكل أعلاه، نلاحظ بأنه تم تسجيل تذبذبات حول قيم متوسطة ثابتة على طول فترة الدراسة أي أنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول.

### ثانيا: إختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

باجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستعمال اختبار ADF وإختبار pp عند الفرق الأول، تحصلنا على النتائج التي تظهر في الملحق رقم (1) ورقم (2) والتي تم تلخيصها في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم(22): نتائج اختبار ADF و PP للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول

السلسلة الزمنية	TCHO	TC	INF	GDP	BB	BOP	FDI
النماذج							
<b>ADF</b>							
<b>With Constant</b>	-3.8035	-3.8380	-5.4869	-8.5841	-6.1839	-5.6083	-8.3303
	0.0076	0.0070	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
<b>With Constant &amp; Trend</b>	-3.7618	-3.7546	-5.4615	-8.8115	-6.0529	-5.6231	-8.2215
	0.0344	0.0349	0.0007	0.0000	0.0002	0.0005	0.0000
<b>Without Constant &amp; Trend</b>	-3.8152	-3.1298	-5.4444	-8.7388	-6.2970	-5.6881	-8.4083
	0.0005	0.0029	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>PP</b>							
<b>With Constant</b>	-3.7719	-3.8047	-5.4869	-8.7467	-6.2525	-5.6113	-8.5776
	0.0082	0.0076	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
<b>With Constant &amp; Trend</b>	-3.7476	-3.7184	-5.6851	-14.6146	-6.1130	-5.6780	-8.5094
	0.0354	0.0376	0.0004	0.0000	0.0001	0.0004	0.0000
<b>Without Constant &amp; Trend</b>	-3.7962	-3.0478	-5.4670	-8.9059	-6.3665	-5.6912	-8.6083
	0.0005	0.0036	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
<b>القرار</b>	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تبين من نتائج إجراء اختبار **PP** المبينة في الجدول رقم (22) أن السلاسل الزمنية لكل متغيرات النموذج استقرت عند أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I.

بينت لنا نتائج اختبارات الإستقرارية باستخدام كل من اختبار **PP** واختبار **ADF**، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج أنها غير مستقرة في المستوى واستقرت بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، وهو ما يسمح لنا بإجراء اختبار منهجية **ARDL** لنموذج. **المطلب الثالث: دراسة الأثر بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر**

استعملنا في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية **ARDL** التي طورها كل من Pesaran (1997)، (Shinand and Sun 1998)، وكل من (Pesaran et Al 2001). حيث يتميز هذا الاختبار بأنه لا يقتضي أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار **ARDL** يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0)I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)I أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)I<sup>1</sup>، بعد تحقق الشرط بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول صار بإمكان تطبيق هذه المنهجية.

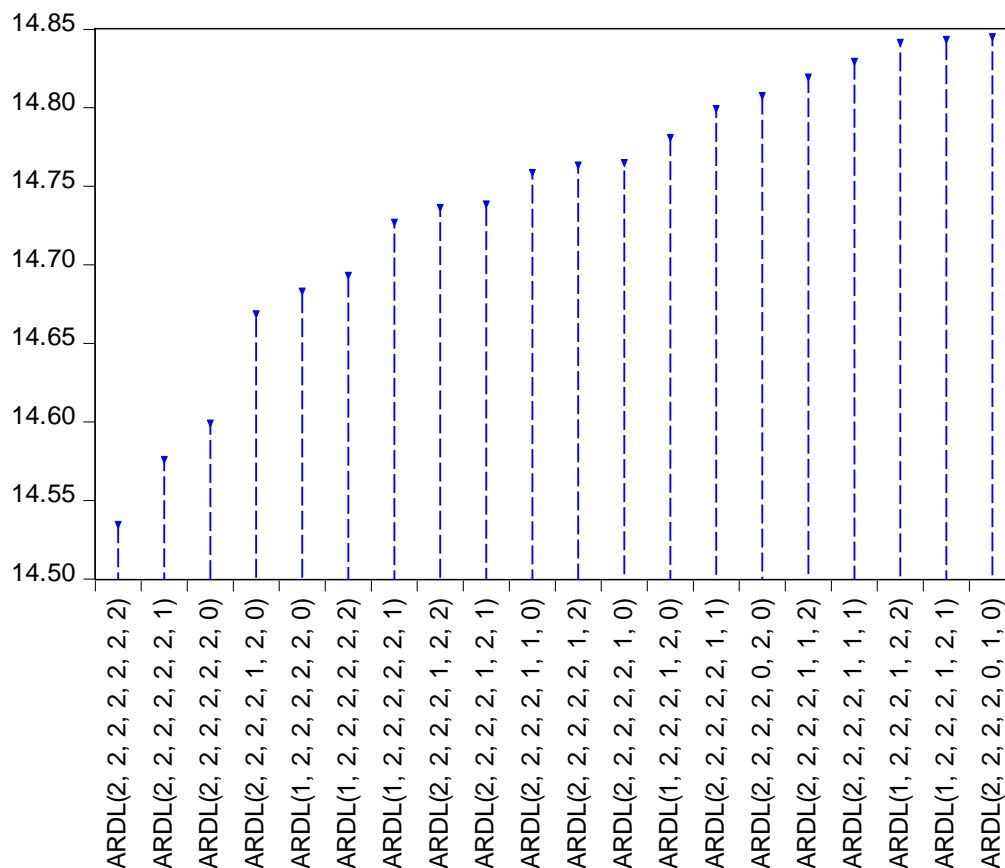
#### الفرع الأول: تحديد درجة التأخير (عدد فترات الإبطاء) المثلى لمتغيرات الدراسة

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة هناك عدة معايير إحصائية تستخدم لتحديدها، وذلك تقاديا للحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التأخير، هذه المعايير ترمي إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن بينها معيار **Akaike (AIC)**، **Schwarz-Bayesian (BIC)**. وفي هذه الإطار فإن النموذج المقدر مبني على أساس المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغيرات التفسيرية هي البطالة والتضخم وميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي وسعر الصرف ورصيد الميزانية العامة، بناء على نتائج اختبار **Akaike** والمبينة في الشكل أدناه، فإن النموذج الأمثل هو الذي يمنحنا أدنى قيمة لهذا المعيار التي يتم تحديدها من قبل برنامج **Eviews10** وتشير النتائج إلى أنه بعد تقدير 20 نموذج كان طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي **ARDL (2,2,2,2,2,2)**، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع هي 2 أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة فكانت كلها بقيمة 2.

<sup>1</sup> د. مزارشي فتيحة، أ.د. عماري عمار، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018، ص 12.

الشكل رقم(21): فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews10

الفرع الثاني: تطبيق منهجية (ARDL):

1 إختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL Bounds Test:

إن اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة يتطلب استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث اذا كانت قيمة إحصائية Fstat المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة المقترحة من طرف 2001 pesaran al فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما اذا كانت القيمة المحسوبة لFsta أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرض العدم، والجدول أدناه يوضح ذلك:

**الجدول رقم (23): نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.341004	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews10

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة  $F\text{-Statistics} = 5.341004$  لإختبار الحدود هي أكبر من كل قيم الحد الأعلى (1) عند كل المستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 10%) مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي، يتم من خلالها رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

**2 تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):**

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهج إختبار الحدود، فإن ذلك يستلزم تقدير معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل، حيث يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

$$EC = FDI - (-1.1447*BB + 76.3154*BOP - 417.2842*GDP - 83.4280*INF - 8.9731*TC - 25.1782*TCHO + 3435.2862)$$

كما تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لإختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(24): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-1.144711	0.335560	-3.411344	0.0113
BOP	76.31539	15.73185	4.851012	0.0019
GDP	-417.2842	103.4677	-4.032989	0.0050
INF	-83.42800	32.66386	-2.554138	0.0379
TC	-8.973118	13.05335	-0.687419	0.5139
TCHO	-25.17825	21.07625	-1.194626	0.2711
C	3435.286	1496.111	2.296144	0.0553
EC = FDI - (-1.1447*BB + 76.3154*BOP -417.2842*GDP -83.4280*INF - 8.9731*TC -25.1782*TCHO + 3435.2862 )				

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews10

يتضح من الجدول رقم(24) لمعطيات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن متغيرات الدراسة:

- إن إشارة رصيد الميزانية العامة سالبة، أي أنه أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة؛ حيث بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لرصيد الميزانية العامة أي أنه إذا ازداد رصيد الميزانية العامة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض ب1.14 وحدة.

- إن ميزان المدفوعات أثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، كما أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، وذلك لأن  $p < 0.01$  حيث بلغت قيمة هذا المعامل 76.31، وتشير هذه القيمة إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة في الاستثمار الأجنبي المباشر ب76.31.

- إشارة معامل النمو الاقتصادي سالب، وتدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة.

- متغير التضخم أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل مما يعني أن زيادة التضخم ب1% تؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ب83.42، غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند 5%.

- متغير سعر الصرف أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة.



- متغير البطالة أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة.

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعدمة فإن القيمة المضافة في الاستثمار الأجنبي المباشر تكون عند حدود 3435.286، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $p < 0.05$ .

### 3 - تقدير صيغة تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL أن معامل تصحيح الخطأ سالب وذو دلالة إحصائية  $-1.516664 = \text{CointEq}(-1)$ ، مما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وتشير قيمة معامل التصحيح الخطأ ECM أن أي اختلال في التوازن يصحح بـ 151% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل. أما فيما يخص معاملات الأجل القصير فإن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بشكل سلبي بمعدلات نمو رصيد الميزانية العامة بقيمة  $-0.05$ ، ومعدلات التضخم بـ  $-66.56$ ، ومعدلات البطالة بـ  $-297.06$ ، وهذا ما يوافق الطرح النظري كما أنها معنوية معداً رصيد الميزانية العامة، كما تتأثر معدلات الاستثمار بشكل إيجابي بمعدلات النمو الاقتصادي بقيمة  $0.22$  ومعدلات سعر الصرف بقيمة  $19.18$  ومعدلات رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، كما أن رصيد ميزان المدفوعات معنوي عند 1% بينما معدلات النمو وسعر الصرف كانت غير معنوية.

كما نلاحظ أيضاً أن معامل التحديد  $R^2 = 0.943568$  مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح أكثر من 94.35% من الانحراف في المتغير التابع، والباقي 5.65% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي، كما تشير النتائج إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي باستخدام إحصائية Durbin-Watson stat حيث بلغت قيمته الإحصائية 1.91.

الجدول رقم(25): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM وفقاً لمنهجية ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	0.247781	0.109113	2.270855	0.0574
D(BB)	-0.053296	0.122609	-0.434683	0.6769
D(BB(-1))	1.274667	0.182890	6.969564	0.0002
D(BOP)	44.04403	9.236614	4.768418	0.0020
D(BOP(-1))	-39.59491	9.788054	-4.045228	0.0049
D(GDP)	0.220511	29.03418	0.007595	0.9942
D(GDP(-1))	326.4419	54.54127	5.985227	0.0006
D(INF)	-66.56361	13.78019	-4.830383	0.0019
D(INF(-1))	32.44670	10.05336	3.227450	0.0145
D(TC)	19.18739	13.63331	1.407390	0.2021
D(TC(-1))	20.36816	11.59979	1.755907	0.1225
D(TCHO)	-297.0660	38.00027	-7.817471	0.0001
D(TCHO(-1))	-103.6419	32.66146	-3.173218	0.0156
CointEq(-1)*	-1.516664	0.164066	-9.244245	0.0000
R-squared	0.943568	Mean dependent var		48.93786
Adjusted R-squared	0.891167	S.D. dependent var		702.0669
S.E. of regression	231.6107	Akaike info criterion		14.03485
Sum squared resid	751009.1	Schwarz criterion		14.70095
Log likelihood	-182.4878	Hannan-Quinn criter.		14.23848
Durbin-Watson stat	1.912119			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النتائج المتحصل عليها من برنامج **Eviews10**

#### 4 الإختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL، فإنه من المهم التأكد من جودة

النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، لذلك تم إجراء عدة إختبارات كالتالي:

#### 4-1. إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يساعد هذا الإختبار في الكشف عن سلسلة بواقي الانحدار هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا،

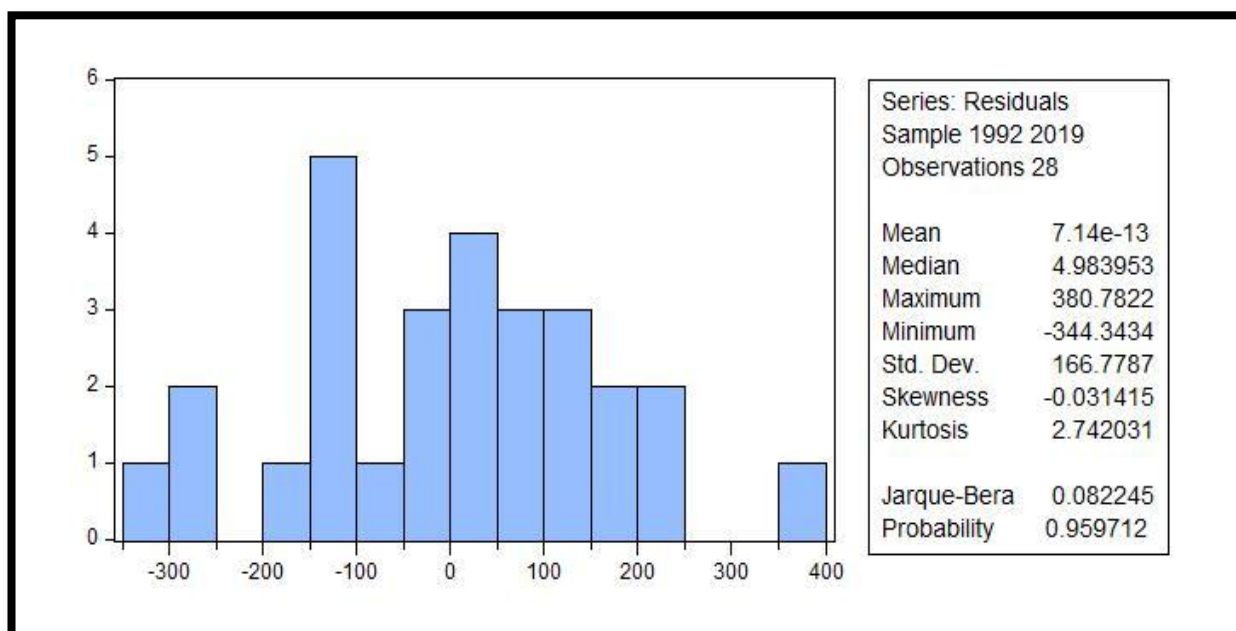
حيث تصاغ فرضيات الإختبار كالتالي:

- الفرضية الصفرية:  $H_0$  الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛

- الفرضية البديلة:  $H_1$  الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي؛

والشكل التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (22): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-B



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على النتائج المتحصل عليها من برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة  $JB=0.0822$  ويقابلها احتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% أي  $0.05 < 0.959$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة، وهكذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع الغير طبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

4-2. اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(26): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.013250	Prob. F(2,5)	0.9869
Obs*R-squared	0.147619	Prob. Chi-Square(2)	0.9288

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews10)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن  $prob=0.98$  هي أكبر بكثير من 5%، وبالتالي أقبل فرضية العدم التي تقول انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

#### 4-3. اختبار ثبات تباين البواقي (تجانس تباين الخطأ) لنموذج تصحيح الخطأ:

هناك عدة اختبارات للكشف على تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)، حيث تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية، ولهدف الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين استعنت باختبار ARCH Test حيث يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الصفرية:  $H_0$  لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛

- الفرضية البديلة  $H_1$ : يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛ الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (27): اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.047490	Prob. F(1,25)	0.8293
Obs*R-squared	0.051192	Prob. Chi-Square(1)	0.8210

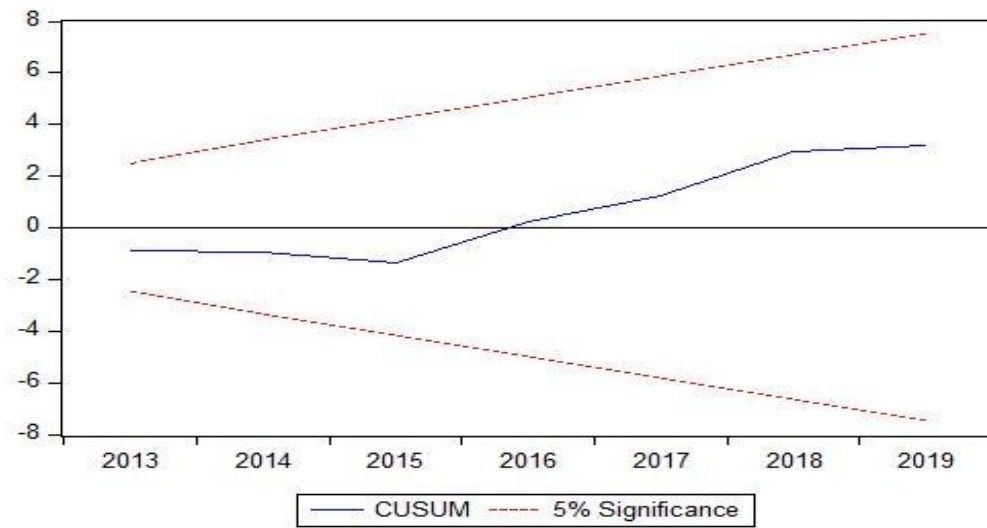
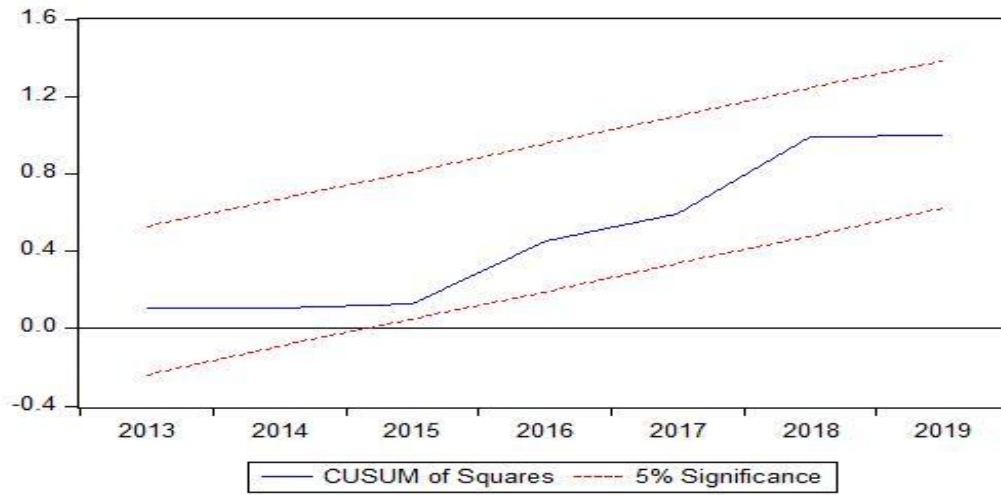
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob. Chi-Square (1) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي  $0.821 < 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية F المقابلة جاءت معنوية حيث أن قيمة ( Prob.F(1,25) أكبر من 5% أي  $0.829 < 0.05$  وهذا دليل آخر على عدم ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

#### 5 إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر لمعطيات الأجل القصير والطويل :

يتضح من خلال الشكل ( رقم 23) أسفله أن المعلمات المقدره لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر فترة محل الدراسة مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير ونتائج المدى الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين CUSUM و CUSUMQ لهذا النموذج داخل حدود الدرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (23): اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج



المصدر: من اعداد الطالبة إعتادا على مخرجات Eviews10

## المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة

بعد قياس وتقدير أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- من الناحية القياسية: نستخلص أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة كلها لم تكن مستقرة عند المستوى، أي أنه يوجد جذر الوحدة مما الزم علينا الاخذ بالفرق الأول (1) باستخدام اختبارين لجذر الوحدة ADF و PP، كما أن النموذج اجتاز الاختبارات بنجاح ما يؤهله لاختبارات الدراسة القياسية.

- أشارت نتائج الاختبارات الاحصائية لمعادلة الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، أن معامل التحديد مرتفع من خلال تقدير النموذج حيث عادلته قيمته  $R^2=0.94$ ، والتي توضح أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 94% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

- اتضح من خلال استخدام التكامل المشترك ان متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف، ميزان المدفوعات والموازنة العامة )، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة في المدى الطويل، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المقيد الذي يظهر وجود العلاقة في المدى القصير، وعليه جاءت نتائج التحليل الديناميكي من خلال اختبارات التكامل في المدىين الطويل والقصير على النحو التالي:

✓ أثر رصيد الموازنة العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال اختبار نموذج الأجل القصير اتضح لنا أن لرصيد الموازنة العامة تأثيرين مختلفين بين الفترة الحالية والفترة التي تسبقها، إذ تم تسجيل تأثير سلبي في الفترة الحالية وبمعلمة مقدرة (-0.053)، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بالتغيرات قصيرة الأجل للموازنة العامة في السنة نفسها، أي أن التغير في لرصيد الموازنة العامة ب 1% في السنة الحالية يأتى سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب -5% في نفس السنة، أما في الفترة السابقة فقد سجل تأثير إيجابي بمعلمة مقدرة ب 1.274، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إيجابا بالتغيرات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة في السنة السابقة أي أن التغير في رصيد الموازنة العامة ب 1% لسنة السابقة يأتى إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 127% للسنة الحالية.

ومنه نستنتج أن الاختلاف في الأثر من السنة الحالية كان سالباً والسنة السابقة كان إيجابياً أي تأثير دوراني كل سنة، يتم إلغاء تأثير السنة التي قبلها ومن هنا يمكن القول أن الأثر النهائي لرصيد الموازنة العامة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابياً والنتيجة النهائية هي (+1.22).

ومنه نستنتج أن تأثير رصيد الموازنة العامة إيجابي ومعنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في المدى القصير، أما عن التأثير في المدى الطويل فكان سلبياً ومعنوي أي أن النقصان في رصيد الموازنة العامة ب 1% يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 114% وعليه يمكن تفسير ذلك التأثير بأن زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة الحكومية وإلى زيادة الضرائب أي زيادة الإيرادات العامة مستقبلاً فتتخفف مداخيل الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

✓ أما متغير معدل النمو الاقتصادي فهو معنوي وله تأثير سلبى على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل وهذا جاء معارضاً للنظرية الاقتصادية إذ أن النمو الاقتصادي له علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يقيس حجم السوق الذي له أهمية كبيرة، بمعنى أن حجم السوق الجزائرية لم يكن لها أثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها عرفت انغلاقاً معتبراً في السنوات الماضية لكن دورها يبقى غائباً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه في الأجل القصير فهو معنوي وجاءت إشارة معلمة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج يرجع تأثير النمو الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عامل تأثير حجم السوق الذي كان له دوره في جذب الاستثمارات، وبالرجوع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري فإن تسجيل معدلات نمو موجبة بعد انتعاش أسعار النفط سنة 2000، أدى إلى توطيد الشركات متعددة الجنسيات لاستثماراتها في الجزائر، إضافة إلى برامج الدعم التي أقرتها الحكومة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذه النتيجة تتفق مع منطلق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب 1.21 في الأجل القصير.

<sup>1</sup> دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الريف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 85، ص 138.

✓ أما في ما يتعلق برصيد ميزان المدفوعات فهو معنوي وموجب في الأجل الطويل مما يدل على وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الأجل القصير فكان أيضا معنوي كما نلاحظ بأن هناك تأثيرين مختلفين، حيث نسبة رصيد ميزان المدفوعات المؤخرة بفترة واحدة جاءت سالبة بمعلمة مقدرة ب  $(-39.59)$ ، حيث يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا بالتغيرات قصيرة الاجل لرصيد ميزان المدفوعات في السنة السابقة، أما في السنة الحالية فقد تم تسجيل تأثير إيجابي بمعلمة مقدرة ب  $44.04$ ، ما يعني أن التغيرات قصيرة الأجل لرصيد ميزان المدفوعات في السنة نفسها تأثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وللحصول على التأثير النهائي نقوم بجمع معلمتي التقدير ليصبح التأثير النهائي يساوي  $4.45$  أي  $44.04 + (-39.59)$ ، ومنه التأثير إيجابي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث كلما زادت نسبة رصيد ميزان المدفوعات زاد معها تدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا ما لوحظ خلال فترة الدراسة حيث أنه خلال السنوات التي سجلت فائض كان هناك زيادة في التدفقات وهذا نتيجة دور المؤسسات النفطية ومساهمتها في تحسين فوائض ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

✓ أما بالنسبة لإشارة معلمة معدل التضخم فهي سالبة في المدى الطويل ومعنوية وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذه العلاقة تتفق مع منطلق النظرية الاقتصادية، ما يعني أن الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة سيخفض من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب  $83.42$  وحدة.

أما بخصوص الأجل القصير فجاءت معنوية والتأثير دوراني فقد كان في السنة الحالية سالب أما في السنة التي سبقتها فكان موجب أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بتغيرات قصيرة الأجل لمعدل التضخم حيث إذا تغير معدل التضخم في السنة الحالية ب  $1\%$  يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب  $66.56$  وحدة في نفس السنة، أما في السنة السابقة فقد سجل تأثير موجب بمعلمة مقدرة ب  $32.44$ ، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إيجابا بالتغيرات قصيرة الأجل لمعدل التضخم ب  $3.24\%$  في السنة نفسها، ومنه يكون التأثير النهائي في الأجل القصير لمعدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي مجموع التأثيرين في السنة الحالية والسنة التي سبقتها لنتحصل على النتيجة النهائية وهي  $32.44 + (-66.56) = (-34.12)$ ، ومنه تكون النتيجة سالبة، أي ان تأثير معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر سالب أي كلما ارتفع معدل التضخم ب  $1\%$  سينخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر



- ب 34.12%. وهذا يتفق مع منطلق النظرية الاقتصادية التي تقول أن التأثير سلبي كون المستثمرين الأجانب لديهم تخوف من إرتفاع مستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للفرد وبالتالي نقص الطلب يؤدي إلى نقص الاستثمارات، كما تؤثر على تكاليف.
- ✓ أما من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر فقد جاءت غير معنوي في الأجلين الطويل والقصير وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأنه يمكن القول أن انخفاض سعر الصرف الدينار يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه في حالة الجزائر يرجع عدم معنوية سعر الصرف الرسمي إلى كون المستثمر الأجنبي لا يستجيب لتخفيض قيمة العملة المحلية، لأنه بالرغم من التخفيض الدينار كان على مرحلتين سنة 1991 و سنة 1994 إلا أنه كان في معتقد المستثمر الأجنبي أنه مجرد عودة إلى مستوى التوازن.
- ✓ أما متغير معدلات البطالة جاءت سالبة وغير معنوية في الأجل الطويل أي لا يوجد أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، بينما أظهرت نتائج المدى القصير وجود تأثير سلبي ومعنوي لمعدلات البطالة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### خلاصة الفصل:

استهدفت الدراسة القياسية قياس أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 1990-2019. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترة التأخير ARDL لغرض تقدير مرونة الاجلين الطويل والقصير معا، واختبار نموذج أمثل ثم الاستعانة بمتغيرات مفسرة تعتبر كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر وهي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تمثلت في سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، ومعدل التضخم ومعدل البطالة والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بعد اختبار منهج الحدود، تطلب منا إجراء تقدير معالم الأجل الطويل والقصير وصولا إلى الأثر الذي تحدثه مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تبين لنا من خلال إجراء الدراسة أنه كلما تمتعت المؤشرات بالاستقرار الاقتصادي الكلي بالإستقرار زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

# الخاتمة العامة

كان الهدف من خلال دراستنا لموضوع أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة التعرف على الأثر الذي تحدثه هذه المؤشرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وخصوصا في الوقت الراهن الذي اشتدت المنافسة على استقطابه من طرف مختلف الاقتصادات باعتباره محفزا للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قيام هذه الدول بتحسين مناخها الاستثماري، ومن بينها الجزائر التي قامت بالاعتماد على استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم تدفقاته الوارد إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، وهذا ما دفعنا إلى دراسة أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر .

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث خصص كل من الفصل الأول والثاني للجانب النظري للدراسة بتقديم لمحة عامة عن الجوانب النظرية للموضوع بدءا بالفصل الأول الذي عنون بالاطر النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تناولنا فيه ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي ، كما تطرقنا إلى أشكاله وخصائص وأهميته، كما تعرضنا لهذا الأخير ضمن النظريات التقليدية والحديثة ومحدداته، كما تعرفنا على دوافعه ومميزاته وسلبيات وفي نهاية الفصل تطرقنا إلى العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الفصل الثاني فتعرضنا فيه إلى الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي لنعرج من خلاله على ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي بالتعرف على أنواعه وكذا أهميته.

أما في الفصل الثالث تناولنا الجانب التحليلي للدراسة من خلال التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال عرضنا للإطار القانوني الذي شمل إصدار عدة قوانين والإطار المؤسسي الذي شمل إنشاء عدة أجهزة وهيئات وطنية مكلفة بالاستثمارات الأجنبية، كما قمنا بالتعرض للضمانات والحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي من خلال القوانين التي أصدرت في الجزائر لترقية الاستثمار منذ الاستقلال إلى آخر قانون لسنة 2022.

أما بخصوص مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر فقد قمنا بتحليل تطورها خلال الفترة (1990-2019)، بالإضافة إلى تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث كانت تدفقات شبه منعدمة في بداية فترة الدراسة ويعود السبب إلى الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات وبحلول الألفية الثانية، شهدت الجزائر تحسن في حجم التدفقات الواردة ويعود السبب لتحسن الوضع الأمني.

كما قمنا بعرض التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر وأهم الشركات المستثمرة فيها. لنتمكن بعد ذلك في الفصل الرابع -الجانب التطبيقي- من إجراء دراسة قياسية لقياس أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي المعبر عنها بمعدل البطالة ومعدل التضخم ورصيد الموازنة العامة والنمو

الاقتصادي وسعر الصرف ورصيد إجمالي لميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (1990-2019)، وجاء هذا التقسيم للإجابة على إشكالية الدراسة التي تمحورت في السؤال الآتي: **كيف تؤثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟**

وبعد إجراء هذه الدراسة ومن خلال ما توصلنا إليه في هذه الفصول؛ نعرض في ما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في كل من الجزء النظري والتطبيقي، ومن خلالها اختبار صحة فرضيات الدراسة، لنقدم بعض المقترحات وآفاق للدراسة مستقبلا لاستكمال ما لم نتطرق إليه في دراستنا أو معالجة موضوع أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب أخرى.

**أولا: نتائج الدراسة**

### I. نتائج الجانب النظري:

1. نظرا للأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينيات أكسبت الاقتصاد الجزائري نوعا من الترهيب لرؤوس الأموال الوافدة ما جعل الاستثمارات الأجنبية تتركز أساسا في القطاع النفطي تحت إجراءات أمنية مشددة، فقطاع المحروقات في الجزائر لا يعد من القطاعات الواعدة في الاستثمارات الأجنبية كونه لا ينقل خبرة أجنبية كثيرة ولا يوظف يد عاملة كبيرة بالمقارنة إذ تم توسيع دائرة القطاعات التي تستقبل الاستثمار الأجنبي فهذا يسمى بتبوع الاقتصاد، نقل الخبرة، توظيف العمالة وخلق للقيمة المضافة.
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل مهمة من بين المصادر الخارجية للتمويل بالنسبة للجزائر، وذو أهمية بالغة في توفير منافع للجزائر من خلال الحصول على تقنيات حديثة ومتطورة، وتوفير فرص عمل جديدة وفتح الأسواق للتصدير.
3. تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين ضمن قانون 18-22 تحفز على الاستثمار في الجزائر، ويجعلها وجهة لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث يعتبر قانون 18-22 من القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.
4. شرعت الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من بداية فترة التسعينيات، لأجل خفض معدل التضخم الذي شهد مستويات مرتفعة فترة التسعينيات، بالإضافة إلى تبني سياسة التمويل

غير التقليدي كحل لا بد منه لتجنب الاقتصاد الجزائري الدخول في أزمة اقتصادية لانخفاض أسعار النفط. والعودة إلى أوضاع فترة أزمة سنة 1986 .

5. من خلال تحليلنا لتطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019) تبين لنا أنها مرتبطة بدورها بتغيرات أسعار النفط، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

## II. نتائج الجانب التطبيقي:

### 1. أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير النتائج الآتية:

- معامل تصحيح الخطأ سالب وذو دلالة إحصائية بقيمة (-1.51)، أي يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له، بحيث أي اختلال في التوازن يصحح بـ 151% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل؛
- في نتائج نموذج تصحيح الخطأ جاءت متغيرة رصيد الموازنة العامة بقيمته السابقة لفترة واحدة-t معنوية احصائيا وإشارتها موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بلغت 1.274667؛
- أما متغير رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بقيمته السابقة لفترة واحدة-t-1 معنوية احصائيا وإشارتها سالبة، أما في الفترة الحالية t فجاءت بقيمة موجبة وبعد احتساب التأثيرين بين السنة الحالية والسنة السابقة لها أظهرت النتائج بأن متغير رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات موجب بقيمة 4.45 وهو ما يتوافق مع ما جاء النظرية الاقتصادية؛
- أما بالنسبة لمتغيرة معدل النمو الاقتصادي فكان بقيمته السابقة لفترة واحدة t-1 معنوية احصائيا وإشارتها موجبة؛ بلغت 326.4419؛
- أما معدل التضخم بقيمته السابقة لفترة واحدة-t-1 معنوية احصائيا وإشارتها موجبة، أما في الفترة الحالية t فجاءت بقيمة سالبة وبعد احتساب التأثيرين بين السنة الحالية والسنة السابقة لها أظهرت النتائج بأن متغير معدل التضخم سالب بقيمة (-34.12)، أي أن معدل التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

- سعر الصرف بقيمته السابقة لفترة واحدة  $t-1$  والفترة الحالية  $t$  فهي غير معنوية احصائيا وإشارتها سالبة وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- معدل البطالة بقيمته السابقة لفترة واحدة  $t-1$  معنوية احصائيا وإشارتها سالبة، بلغت  $(-103.6419)$ ؛
- كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد  $R^2 = 0.943568$  مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على شرح أكثر من 94.35% من الانحراف في المتغير التابع، والباقي 5.65% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي؛
- كما تشير النتائج إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي من خلال استخدام إحصائية Durbin-Watson stat حيث بلغت قيمته الاحصائية 1.91.

## 2. أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل النتائج الآتية

- بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل؛
- إن إشارة رصيد الموازنة العامة سالبة، أي أنه أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، وهو ذو دلالة إحصائية مقبولة؛ حيث بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لرصيد الميزانية العامة  $-1.144711$  أي أنه إذا ازداد رصيد الميزانية العامة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض ب  $1.14$  وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- إن ميزان المدفوعات أثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، كما أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، وذلك لأن  $p < 0.01$  حيث بلغت قيمة هذا المعامل 76.31، وتشير هذه القيمة إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة في الاستثمار الأجنبي المباشر ب  $76.31$ ؛
- إشارة معامل النمو الاقتصادي سالب، وتدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة؛

- متغير التضخم أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل مما يعني أن زيادة التضخم ب1% تؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ب83.42، غير أنه ذو دلالة إحصائية مقبولة عند5%؛
- متغير سعر الصرف الإسمي أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة؛
- متغير البطالة أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الامد الطويل، غير أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة.

#### ثانيا: اختبار صحة فرضيات الدراسة

سمحت لنا هذه الدراسة بمعرفة مدى صحة الفرضيات من عدمها من خلال إجراء دراسة تطبيقية توصلت النتائج إلى:

**الفرضية الأولى:** الاختلال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ من خلال النتيجة المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية نتوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية؛ حيث أن الأثر كان معنوي في الأجلين الطويل والقصير بمعنى أنه يوجد تأثير لميزان المدفوعات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكان إيجابيا أي كلما سجل فائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرضية الثانية:** ارتفاع معدل التضخم والبطالة لهما تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ نأكد صحة هذه الفرضية من خلال نتيجة الدراسة التطبيقية ، التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق على ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فكانت ذات تأثير سلبي في الأجل القصير فقط أما في الأجل الطويل فلم يكن هناك أثر بينهما أي أن معدلات البطالة لم تحفز الاستثمار الأجنبي في الجزائر في المدى الطويل خلال الفترة (1990-2019) ربما لكون اليد العاملة ليست رخيصة نظرا لمجالات التي يتم الاستثمار فيها خصوصا أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، وليس في مجالات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيرة مثل قطاع الزراعة. فتدفقات الاستثمار الأجنبي مرتبط بعوامل أخرى خارجية وغير مرتبطة بالتغير في معدل البطالة.

**الفرضية الثالثة:** ارتفاع معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ نفني صحة هذه الفرضية من خلال نتيجة الجانب التطبيقي في الأجل الطويل، حيث كانت



معنوية أي يوجد تأثير لا كنه سالب وهذا لا يوافق النظرية الاقتصادية، على عكس الأجل القصير فكان معنوي وموجب وهذا يتبث صحة الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** رصيد الموازنة العامة الموجب له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية نأكد صحة هذه الفرضية لأنه في الأجل القصير كان معنوي وإيجابي أي كلما كان هناك رصيد موجب خلال السنة زادت التدفقات خلال تلك السنة أما في الأجل الطويل فكان الأثر سلبي وهذا لاختلاف الأرصدة خلال سنوات الدراسة.

**الفرضية الخامسة:** سعر الصرف له علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نفي صحة هذه الفرضية من خلال نتيجة الجانب التطبيقي فقد جاءت غير معنوية في الأجلين وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع هذا لكون المستثمر الأجنبي في الجزائر لا يستجيب لتخفيض العملة المحلية.

### ثالثا: اقتراحات الدراسة

وفي نهاية الأطروحة من خلال النتائج التي توصلنا إليها سابقا؛ يقتضي ذلك أن نقدم جملة من التوصيات التي نراها مناسبة لموضوع الدراسة نذكرها كما يلي:

◀ الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب أكبر تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر.

◀ يتعين على السلطات العمومية الجزائرية مواصلة تحسين المناخ الاستثماري بالعمل على القضاء على البيروقراطية والرشوة، وتعديل القوانين والتشريعات مع ما يتناسب في تشجيع النشاط الاستثماري.

◀ فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بتتويج وتعظيم حجمه في قطاعات مختلفة كقطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع السياحة وغيرها إلى جانب قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر.

◀ ضرورة مواصلة الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها منذ سنة 1990 على جميع الأصعدة.

## رابعاً: آفاق الدراسة

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- دراسة قياسية لأثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- إدخال متغيرات تفسيرية أخرى في النموذج لم ندم نحن بإدخالها وقياس الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- دراسة مقارنة لأثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دول أخرى.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## I. الكتب:

1. إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
2. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، طبعة أولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
4. أمين صيد، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
5. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل، 2002.
6. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
7. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
8. حمدي عبد العظيم، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة القاهرة، 1987.
9. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2007.
10. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
11. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.
12. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
13. سالم توفيق النجقي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

14. سليمان عمر محمد الهادي: الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
15. سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2004.
16. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحربي الحقوقية، دط، لبنان، 2003.
17. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
18. شلغوم عميروش محند، (2012) "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.
19. شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، ج (2)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط (2)، 2000.
20. شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
21. صالح عباس، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الطبعة (د)، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 2004.
22. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.
23. ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
24. طارق كمال وأنور حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الإدمان والبطالة، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 2009.
25. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
26. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركائها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006، ص 186.
27. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

28. عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
29. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
30. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001م.
31. عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، بدون سنة الطبع.
32. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
33. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
34. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
35. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
36. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 2002.
37. عصام الدين مصطفى نسيم، " النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو"، دار النهضة العربية، مصر، 1972م.
38. علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، 1990.
39. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
40. عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، الطبعة الأولى، 2015.
41. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
42. غازي عبد الرزاق النقاش، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1996.

43. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
44. غول فرحات: التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار خلدون، الطبعة الأولى، 2008.
45. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
46. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
47. كمال فلفل، فتحي حمدان، المبادئ الاحصائية للمهن التجارية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989.
48. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
49. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
50. مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
51. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، عمان، 2004.
52. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012.
53. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر - في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2005.
54. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العالمية، عمان، الأردن، 2007.
55. محمود حسين الوادي ، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2013.
56. محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2000.
57. نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
58. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

59. نواز عبد الرحمن الهيتي، منحد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
60. وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان الأردن، 2005
61. يونس محمد محمود، ومحمد مبارك عبد النعيم ، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعة ، بيروت، 1985.

## II. الرسائل والأطروحات:

62. أعمار عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020-2021.
63. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقارنة OLI، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2015-2016.
64. بربري محمد الأمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990 . 2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف .، 2004 . 2005.
65. بسعد حكيم، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
66. بشرابر عمران، نمذجة قياسية لتأثير الإستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2004-2005.
67. بغداد زيان، "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الدولية"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012 - 2013.
68. بن لشهب حمزة، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة البويرة، 2019-2020.



69. بندر بن سالم الزهراني، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية، 2004.
70. بولحلل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012-2013 .
71. جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990-2013 -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، شعبة إقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2019-2020.
72. حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، تخصص، مالية دولية، جامعة وهران، 2010-2011.
73. حسية لعززي، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي . دراسة الحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010 . 2011.
74. حلقوم الحاج، "دراسة اثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010.
75. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 1998-2008، أطروحة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
76. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي . دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري . قسنطينة، 2004/2005.
77. خاطر اسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، بسكرة 2012-2013.
78. خلفية عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات ( 1985 . 2008) . دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة لمسييلة، 2011 - 2012.

79. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012.
80. دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاسواق المالية الناشئة، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه ل.م.د، شعبة علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.
81. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف التوازني على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
82. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.
83. زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008-2009.
84. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
85. سومية شهيناز طالب، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
86. سي جيلالي هاشمي، الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، 2021.
87. ششوي حسنى، دراسة إقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة بين: 1980-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البويرة، 2020/2021 .
88. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2014-2015.

89. عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المبر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.
90. عشيظ علاء الدين، نمذجة العلاقة بين السياسات النقدية والمالية وآثار الدورة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة دكتوراه، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2018-2019.
91. علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (200-2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القاديسية، 2017.
92. علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
93. علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970 - 1990) دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995.
94. عمار زودة، محددات القرار الاستثماري الأجنبي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2008.
95. عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
96. فاطمة تركي نعمة موسى، قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2015.
97. قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات بانل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018-2019.

98. قشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري -دراسة حالة - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة قسنطينة، 2015-2016.
99. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
100. مرابط ساعد، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017/2018.
101. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
102. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2006-2007.
103. نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
104. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية - دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2016-2017.
105. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية . دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001.

### III. المجلات:

106. أبو تراب تغريد قاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ( 2008-2020)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، الصفحة 65-90، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2021.

107. أحمد جمال خطاب، حازم حسانين محمد، العلاقة بين الإستقرار الاقتصادي والإستقرار السياسي في مصر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 18، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، أوت 2021.
108. ادبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم خلال الفترة (2000-2019)، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.
109. امحمد بن البار، ميلود بوعبيد، تحليل وقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022.
110. بريار نور الدين، بوغراري فاطمة الزهرة، لراي سفيان، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي " دراسة اقتصادية للفترة (2012/1970)، العدد الثاني/ ديسمبر 2017.
111. برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، جامعة بشار، أبريل 2021.
112. بن حمودة محبوب وبن فانة اسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.
113. بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17-2017، جامعة سطيف.
114. بوعافية سمير، رحالي بلقاسم، دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
115. بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ديسمبر 2018.
116. جلال بوشارب، سامي مبارك، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1990-2018، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2021.

117. حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، الأردن، 2008.
118. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
119. حيتالة معمر، قانون الإستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الإستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 8، جامعة مستغانم، يناير 2017.
120. دحماني ادريويش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر " دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 6، المجلد (27)، فلسطين.
121. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 85.
122. رحيمي عيسى وآخرون، "ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها وآثارها"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية"، عدد 00 سنة 2018.
123. سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة، المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016.
124. سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة من الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة لمكتبة عين الجامعة ، الإقتصاد والبحوث الاقتصادية، جامعة الموصل/العراق، 2007.
125. سيف عبد الجبار ومصطفى محمد، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، الوزارة المالية- الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الدولية.
126. شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014.
127. عادل مختاري، امحمد بن البار، تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2019، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الانسانية والإجتماعية، الجلفة، مجلد 13، العدد 5، أكتوبر 2021.

128. عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1999-2019، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، سبتمبر، 2021.
129. عيادة سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها . وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
130. فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الجندول، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد، ليبيا، 2004.
131. فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي- في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 1، جامعة جيجل، 30-06-2018.
132. ليليا بن منصور، الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، جامعة البليدة، 2014.
133. مداني حسيبة، مزارشي فتيحة، أثر تقلبات في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022.
134. مزارشي فتيحة، أ.د. عماري عمار، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018.
135. مغرابي ميلود، يونس محمد، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ( دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)، مجلة المعيار ، المجلد: 12، العدد 2، جامعة تسمسيلت، ديسمبر 2021.
136. منال محمد حسن عواد، أثر السياسة المالية على معدلات التضخم الإقتصادي في فلسطين، خلال الفترة 1996-2017، مجلة إقتصاد المال 1 والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022.
137. موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الوادي، العدد 7، 2016.

138. المومن عبد الكريم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl للفترة 1990-2019، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد2، جامعة أدرار، 2020.
139. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث إقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري قسنطينة، 02-06-2009.
140. الناصر مبرك، عيسى دراجي، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 9، العدد1، 2022.
141. هردوق احمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد ( حالة الجزائر: 1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد02، سبتمبر2014.
142. هوام جمعة ، أ.لمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34، 2013.
143. الياس ميدون ، تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 1، جامعة البليدة 02، الجزائر، 30-06-2014.
144. يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد05، 2005.

## التقارير:

145. الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، الجزائر 2007.
146. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2010، جويلية 2011.
147. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2018، ديسمبر 2019.
148. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2017.
149. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2018 .

## القوانين والأوامر:



150. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، العدد 53، الصادر في 1963/08/02.
151. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 66-284 المتعلق بقانون الاستثمار، العدد 80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.
152. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 82-13، المؤرخ في 28.08.1982، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيورها، العدد 35، الصادر يوم 31.08.1982.
153. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 84-17 المتعمق بقوانين المالية، المؤرخ في 21 شوال عام 1404 د الموافق لـ 26 يوليو سنة 1984.
154. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها، الصادر في 19 أوت 1986.
155. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 86-13، المؤرخ في 19-08-1986، يعدل ويتم القانون 82-11، العدد 35، الصادر يوم 27-08-1986.
156. المادة 3 من المرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007.
157. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، الصادر في 14/04/1990، سنة 1990.
158. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23/5/1993 الذي يقضي بإنشاء بورصة القيم المنقولة بالجزائر.
159. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلقة بترقية الاستثمارات، الصادر في 5 أكتوبر 1993، العدد 64.
160. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 95-05 مؤرخ في 21/01/1995 يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 95-345، العدد 07، الصادر في 30/10/1995.
161. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في 30/10/1995 يتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول وربما الدول الأخرى المعدة في واشنطن، العدد 66، 18 مارس 1965 .

162. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتسييرها وتنظيمها، العدد 55، صادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001.
163. المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن تشكيل المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسييره، الجريدة الرسمية، العدد 55، صادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001.
164. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
165. المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
166. المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
167. المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007.
168. المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008، يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب مقرر منح المزايا وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية، العدد 16، صادرة بتاريخ 26 مارس 2008.
169. القانون رقم 01-13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 يعدل ويتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، صادرة بتاريخ 24 فبراير 2013.
170. الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، صادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
171. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 47، 2001.
172. النظام رقم 05-03 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 6 جويلية 2005، يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، صادرة بتاريخ 31 جويلية 2005.

173. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 06 - 08 مؤرخ 15 في يوليو سنة 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، صادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.
174. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية 2015، العدد 78، صادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.
175. الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
176. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، 2016.
177. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 2022/07/24 يتعلق بالاستثمار، العدد 50، 2022.

#### IV. المواقع الإلكترونية:

178. حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، سنة 2006.
- <https://www.iasj.net/iasj/download/76d58b3b02f1b851>
179. <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ>
180. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ>
181. <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>
182. [albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=DZ](https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=DZ)

#### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

##### I. Books

##### II. Thèses:

183. Régis Bourbonnais, 2004, "économétrie", édition Dunod, 5 édition, Paris France.
184. Raymond Bertrand, (1971), "Economie financière international", Edition PUF, Paris.

- 185.** Poul krugman ,Maurice Obstfeld, Marc Melitz, économie international, publié par pearson Education, France, paris, 2012.
- 186.** Philippe DARVISNET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008
- 187.** Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, économie –Taux de change et système financier international, paris, 2005.
- 188.** Kojima kiyoshi, Direct Foreign Investment, Croom Helm Ltd, 1978
- 189.** Kiyodhi Kojima, 1978), "Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations", Taylor& Francis, UK.
- 190.** KHOURI NABIL, les déterminant de l'investissent direct étrangé ; Etude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéens, thèse de magistère, (Alger : Ecole supérieure de commerce, 2002/2003).
- 191.** Hassler, U& W, Jürgen, (2005). "Autoregressive distributed lag models and cointegration", Discussion Papers 12005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics.
- 192.** Gregory Mankiw, (2007), "Principles of Economics", 4th Edition, China, p561.
- 193.** Dunning,J.H, (1993), "The Theory of Transnational Corporations",The united Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York.
- III. Articles:**
- 194.** Afzal. M, Malik. E. M, Butt. R, and Fatima K, (2013), Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol 51, No. 1.
- 195.** Andrew B. Abel et all, Macroeconomics, SEVENTH EDITION, Addison-Wesley, United States, 2011.
- 196.** Aylin İDİKUT ÖZPENÇE, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey, Research in Applied Economics, Vol. 9, No. 3, 2017.
- 197.** Bertrand NEZEYS, les politiques de compétivité, ed. economica, paris, 1993.
- 198.** C. Cesaire, P. S. Jacob (2015) Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa (SSA): An Opportunity For New Developed Countries(ndc) . Analysis Economic, Vol xxx. 30, No. 73.
- 199.** D.Manaenkov (2000) What determines the region of location of an FDI Project? An empirical assessment. Working paper no. BSP/00/036E.

- 200.** Dickey- Fuller. W. Distrubution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, Journal of the American statistical Association N°74,1979.
- 201.** Dickey- Fuller. W. The likelihood Ratio statistic for Autoregressive Time Series With a unit, Rppt Econometrica, New York Univesity Vol 49, N° 04 ,JULY 1981.
- 202.** Dinkar Nayak, Rahul N. Choudhury, A selective review of foreign direct investment Theories, ARTNET Working Paper Series, No. 143, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNET), Bangkok, 2014
- 203.** Erdal Demirhan, Mahmut Masca, DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT FLOWS TO DEVELOPING COUNTRIES: A CROSS-SECTIONAL ANALYSIS, PRA GUE ECO NO MIC PA PERS, 4, 2008.
- 204.** Federico Lupo Pasini, ECONOMIC STABILITY ANDECONOMIC GOVERNANCE IN THE EUROAREA: WHAT THE EUROPEANCRISIS CANTEACH ONTHELIMITS OF ECONOMIC INTEGRATION, Journal of International Economic Law 16(1), 20 February 2013.
- 205.** Henin P. Y. Bilans et Essais sur la Non-Stationarié des series macroéconomiques, Révue d'économie Politique, N°5. 1989.
- 206.** HUBERT P. JANICKI, PHANINDRA V. WUNNAVA, Determinants of foreign direct investment: empirical evidence from EU accession candidates, Applied Economics, 36, 505–509, 2004.
- 207.** Ismail.C & Burak.C, The economic determinants of foreign direct investment in the developing countries, the Pakistan development review 46, Autumn 2007.
- 208.** John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, Working Paper No. 136, AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, September 2011.
- 209.** Lv Na, W.S. Lightfoot, Determinants of foreign direct investment at the regional level in China, Journal of Technology Management in China Vol. 1 No. 3, 2006.
- 210.** Mounir Belloumi and Atef Saad Alshehry, Sustainable Energy Development in Saudi Arabia, Journal Sustainability, Volume 7 (5), Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Basel, Switzerland, 2015.

211. N. Vijayakumar, P. Sridharan & K. C. Rao (2010) Determinants of FDI in BRICS countries: a panel analysis. *International Journal of Business Science and Applied Management*, Vol. 5, No. 3.
212. Nyasha, Sheilla, Odhiambo, Nicholas M. (2015), The impact of banks and stock market development on economic growth in South Africa: An ARDL-bounds testing approach, *Contemporary Economics*, Vizja Press & IT, Warsaw, Vol. 9, Iss. 1.
213. O. Steve, S. Hemanta (2004) Determinants of Foreign Direct Investment in Africa. *Journal of Developing Societies*, Vol. 20, No. 1.
214. OLENA P et all, Analysis of the Macroeconomic Stability Indicators Changing Dynamics in Ukraine, *Mechanism of Economic Regulation*, No 4, 2018.
215. Patricia Lindelwa Makoni, AN EXTENSIVE EXPLORATION OF THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 5, Issue 2, Continued – 1, 2015.
216. S. M. Daniel (2017) Determinants Of Foreign Direct Investment in Bulgaria and Romania in The Context of Economic Crisis. *Academic Journal of Economic Studies*, Vol. 3 .
217. Steve Onyeiwu, Hemanta Shrestha, Determinants of Foreign Direct Investment in Africa, *JOURNAL OF DEVELOPING SOCIETIES* 20(1–2), 2004.
218. Tuaneh, Godwin Lebari, Vector Autoregressive Modelling of the Interaction among Macroeconomic Stability Indicators in Nigeria (1981-2016), *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 9(4), 2018.
219. Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, *European Journal of Interdisciplinary Studies*, Issue 3, December 2010.

#### IV. Reports:

220. Jamie Dressler, Mike Burns, Economic Stability, Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities, The Canadian Rural Revitalization Foundation, September 2004.
221. World Bank, (1991), "The role of Foreign Direct Investment in Development", Development Committee Meeting. Washington.

#### VI. Internet sites:

- 222.** Jonas Kibala koma ,Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de toda yamamoto,université de Kinshasa, congo,2018,vu sur le cite hal.archives- fr,le14/01/2021, :.hal.archives-fr,le14/01/2021.
- 223.** United States Institute of Peace, Macroeconomic Stabilization, <https://www.usip.org /guiding-principles-stabilization-and-reconstruction-the-web-version/sustainable-economy/macroeconomic>.

الملاحق



## الملحق رقم: (1) نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام النماذج الثلاثة

### UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>						
		FDI	BB	BOP	GDP	INF	TC	TCHO
With Constant	t-Statistic	-2.2837	-2.1050	-1.4761	-3.1506	-1.4837	-1.2679	-0.5237
	Prob.	<b>0.1836</b>	<b>0.2442</b>	<b>0.5312</b>	<b>0.0337</b>	<b>0.5275</b>	<b>0.6305</b>	<b>0.8725</b>
		n0	n0	n0	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7882	-2.4394	-1.5937	-3.0303	-1.9111	-3.3604	-2.1639
	Prob.	<b>0.2124</b>	<b>0.3533</b>	<b>0.7707</b>	<b>0.1416</b>	<b>0.6231</b>	<b>0.0817</b>	<b>0.4907</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5131	-2.0290	-1.5402	-0.9895	-1.4615	2.7441	-0.8057
	Prob.	<b>0.4851</b>	<b>0.0424</b>	<b>0.1140</b>	<b>0.2811</b>	<b>0.1317</b>	<b>0.9977</b>	<b>0.3582</b>
		n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>						
		d(FDI)	d(BB)	d(BOP)	d(GDP)	d(INF)	d(TC)	d(TCHO)
With Constant	t-Statistic	-8.3303	-6.1839	-5.6083	-8.5841	-5.4869	-3.8380	-3.8035
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0070</b>	<b>0.0076</b>
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.2215	-6.0529	-5.6231	-8.8115	-5.4615	-3.7546	-3.7618
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0005</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0007</b>	<b>0.0349</b>	<b>0.0344</b>
		***	***	***	***	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.4083	-6.2970	-5.6881	-8.7388	-5.4444	-3.1298	-3.8152
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0029</b>	<b>0.0005</b>
		***	***	***	***	***	***	***

#### Notes:

a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**

**Dr. Imadeddin AlMosabbeh**

**College of Business and Economics**

**Qassim University-KSA**

## الملحق رقم: (2) نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام النماذج الثلاثة

### UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>						
		FDI	BB	BOP	GDP	INF	TC	TCHO
With Constant	t-Statistic	-2.1914	-2.1018	-1.4467	-3.1250	-1.4322	-1.2607	-0.8091
	<b>Prob.</b>	<b>0.2134</b>	<b>0.2454</b>	<b>0.5457</b>	<b>0.0357</b>	<b>0.5528</b>	<b>0.6338</b>	<b>0.8015</b>
		n0	n0	n0	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8761	-2.4187	-1.5300	-3.0236	-2.0578	-1.9125	-2.2979
	<b>Prob.</b>	<b>0.1842</b>	<b>0.3630</b>	<b>0.7953</b>	<b>0.1432</b>	<b>0.5465</b>	<b>0.6223</b>	<b>0.4218</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9399	-2.0231	-1.5152	-1.4938	-1.4657	1.9809	-0.7768
	<b>Prob.</b>	<b>0.3013</b>	<b>0.0430</b>	<b>0.1194</b>	<b>0.1242</b>	<b>0.1307</b>	<b>0.9864</b>	<b>0.3709</b>
		n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>						
		d(FDI)	d(BB)	d(BOP)	d(GDP)	d(INF)	d(TC)	d(TCHO)
With Constant	t-Statistic	-8.5776	-6.2525	-5.6113	-8.7467	-5.4869	-3.8047	-3.7719
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0076</b>	<b>0.0082</b>
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.5094	-6.1130	-5.6780	-14.6146	-5.6851	-3.7184	-3.7476
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.0376</b>	<b>0.0354</b>
		***	***	***	***	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.6083	-6.3665	-5.6912	-8.9059	-5.4670	-3.0478	-3.7962
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0036</b>	<b>0.0005</b>
		***	***	***	***	***	***	***

#### Notes:

a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**

**Dr. Imadeddin AlMosabbeh**

**College of Business and Economics**

**Qassim University-KSA**

**الملحق رقم: (3) فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike**

Dependent Variable: FDI  
 Method: ARDL  
 Date: 11/09/21 Time: 10:31  
 Sample (adjusted): 1992 2019  
 Included observations: 28 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): BB BOP GDP INF TC TCHO  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 1458  
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.268883	0.204422	-1.315334	0.2298
FDI(-2)	-0.247781	0.184146	-1.345569	0.2204
BB	-0.053296	0.231313	-0.230407	0.8244
BB(-1)	-0.408180	0.262202	-1.556738	0.1635
BB(-2)	-1.274667	0.327587	-3.891083	0.0060
BOP	44.04403	16.19882	2.718966	0.0298
BOP(-1)	32.10587	16.39600	1.958153	0.0911
BOP(-2)	39.59491	16.06615	2.464493	0.0432
GDP	0.220511	72.24877	0.003052	0.9976
GDP(-1)	-306.6587	94.57173	-3.242604	0.0142
GDP(-2)	-326.4419	90.76921	-3.596395	0.0088
INF	-66.56361	30.27913	-2.198333	0.0639
INF(-1)	-27.52196	22.73969	-1.210305	0.2654
INF(-2)	-32.44670	21.88347	-1.482703	0.1817
TC	19.18739	23.89970	0.802830	0.4485
TC(-1)	-12.42844	39.03213	-0.318416	0.7595
TC(-2)	-20.36816	22.28642	-0.913927	0.3911
TCHO	-297.0660	101.8593	-2.916436	0.0225
TCHO(-1)	155.2372	106.4259	1.458641	0.1880
TCHO(-2)	103.6419	66.19535	1.565698	0.1614
C	5210.176	2228.061	2.338435	0.0520
R-squared	0.964970	Mean dependent var		1079.315
Adjusted R-squared	0.864883	S.D. dependent var		891.0839
S.E. of regression	327.5470	Akaike info criterion		14.53485
Sum squared resid	751009.1	Schwarz criterion		15.53400
Log likelihood	-182.4878	Hannan-Quinn criter.		14.84030
F-statistic	9.641341	Durbin-Watson stat		1.912119
Prob(F-statistic)	0.002547			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## الملحق رقم: (4) إختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL Bounds Test

### وتقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(FDI)  
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 11/09/21 Time: 10:17  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5210.176	2228.061	2.338435	0.0520
FDI(-1)*	-1.516664	0.272492	-5.565901	0.0008
BB(-1)	-1.736143	0.505336	-3.435618	0.0109
BOP(-1)	115.7448	28.55426	4.053504	0.0048
GDP(-1)	-632.8801	144.1342	-4.390908	0.0032
INF(-1)	-126.5323	46.62652	-2.713741	0.0300
TC(-1)	-13.60921	19.29065	-0.705482	0.5033
TCHO(-1)	-38.18695	33.54453	-1.138396	0.2924
D(FDI(-1))	0.247781	0.184146	1.345569	0.2204
D(BB)	-0.053296	0.231313	-0.230407	0.8244
D(BB(-1))	1.274667	0.327587	3.891083	0.0060
D(BOP)	44.04403	16.19882	2.718966	0.0298
D(BOP(-1))	-39.59491	16.06615	-2.464493	0.0432
D(GDP)	0.220511	72.24877	0.003052	0.9976
D(GDP(-1))	326.4419	90.76921	3.596395	0.0088
D(INF)	-66.56361	30.27913	-2.198333	0.0639
D(INF(-1))	32.44670	21.88347	1.482703	0.1817
D(TC)	19.18739	23.89970	0.802830	0.4485
D(TC(-1))	20.36816	22.28642	0.913927	0.3911
D(TCHO)	-297.0660	101.8593	-2.916436	0.0225
D(TCHO(-1))	-103.6419	66.19535	-1.565698	0.1614

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BB	-1.144711	0.335560	-3.411344	0.0113
BOP	76.31539	15.73185	4.851012	0.0019
GDP	-417.2842	103.4677	-4.032989	0.0050
INF	-83.42800	32.66386	-2.554138	0.0379
TC	-8.973118	13.05335	-0.687419	0.5139
TCHO	-25.17825	21.07625	-1.194626	0.2711
C	3435.286	1496.111	2.296144	0.0553

EC = FDI - (-1.1447\*BB + 76.3154\*BOP -417.2842\*GDP -83.4280\*INF -8.9731\*TC -25.1782\*TCHO + 3435.2862 )

F-Bounds Test					Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)					
F-statistic k	5.341004 6		Asymptotic: n=1000		10%	1.99	2.94		
			5%	2.27	3.28				
			2.5%	2.55	3.61				
			1%	2.88	3.99				
			Finite Sample: n=35		10%	2.254	3.388		
Finite Sample: n=30		5%	2.685	3.96					
Finite Sample: n=30		1%	3.713	5.326					
Finite Sample: n=30		10%	2.334	3.515					
Finite Sample: n=30		5%	2.794	4.148					
Finite Sample: n=30		1%	3.976	5.691					

## الملحق رقم: (5) نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(FDI)  
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 11/09/21 Time: 10:21  
 Sample: 1990 2019  
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	0.247781	0.109113	2.270855	0.0574
D(BB)	-0.053296	0.122609	-0.434683	0.6769
D(BB(-1))	1.274667	0.182890	6.969564	0.0002
D(BOP)	44.04403	9.236614	4.768418	0.0020
D(BOP(-1))	-39.59491	9.788054	-4.045228	0.0049
D(GDP)	0.220511	29.03418	0.007595	0.9942
D(GDP(-1))	326.4419	54.54127	5.985227	0.0006
D(INF)	-66.56361	13.78019	-4.830383	0.0019
D(INF(-1))	32.44670	10.05336	3.227450	0.0145
D(TC)	19.18739	13.63331	1.407390	0.2021
D(TC(-1))	20.36816	11.59979	1.755907	0.1225
D(TCHO)	-297.0660	38.00027	-7.817471	0.0001
D(TCHO(-1))	-103.6419	32.66146	-3.173218	0.0156
CoIntEq(-1)*	-1.516664	0.164066	-9.244245	0.0000
R-squared	0.943568	Mean dependent var	48.93786	
Adjusted R-squared	0.891167	S.D. dependent var	702.0669	
S.E. of regression	231.6107	Akaike info criterion	14.03485	
Sum squared resid	751009.1	Schwarz criterion	14.70095	
Log likelihood	-182.4878	Hannan-Quinn criter.	14.23848	
Durbin-Watson stat	1.912119			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.341004	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

## الملحق رقم: (6) نتائج إختبار الارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.013250	Prob. F(2,5)	0.9869
Obs*R-squared	0.147619	Prob. Chi-Square(2)	0.9288

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 11/09/21 Time: 10:23

Sample: 1992 2019

Included observations: 28

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.028271	0.297798	-0.094934	0.9281
FDI(-2)	-0.015811	0.255091	-0.061982	0.9530
BB	-0.022040	0.309619	-0.071185	0.9460
BB(-1)	0.012649	0.321411	0.039354	0.9701
BB(-2)	0.017384	0.517442	0.033596	0.9745
BOP	-0.402457	20.86338	-0.019290	0.9854
BOP(-1)	1.169986	20.65194	0.056653	0.9570
BOP(-2)	0.628141	19.81934	0.031693	0.9759
GDP	7.826302	98.69251	0.079300	0.9399
GDP(-1)	4.010974	154.5598	0.025951	0.9803
GDP(-2)	-0.429675	113.9820	-0.003770	0.9971
INF	2.279145	47.67139	0.047810	0.9637
INF(-1)	-0.090454	27.65294	-0.003271	0.9975
INF(-2)	2.229121	32.41434	0.068770	0.9478
TC	-1.295956	30.65766	-0.042272	0.9679
TC(-1)	1.786441	51.96500	0.034378	0.9739
TC(-2)	1.431655	28.19107	0.050784	0.9615
TCHO	3.222137	137.7789	0.023386	0.9822
TCHO(-1)	-1.094534	137.4343	-0.007964	0.9940
TCHO(-2)	-4.418529	83.65080	-0.052821	0.9599
C	-107.0733	3187.081	-0.033596	0.9745
RESID(-1)	0.141664	0.883500	0.160344	0.8789
RESID(-2)	0.048749	1.026891	0.047473	0.9640

R-squared	0.005272	Mean dependent var	7.14E-13
Adjusted R-squared	-4.371531	S.D. dependent var	166.7787
S.E. of regression	386.5358	Akaike info criterion	14.67242
Sum squared resid	747049.7	Schwarz criterion	15.76673
Log likelihood	-182.4138	Hannan-Quinn criter.	15.00696
F-statistic	0.001205	Durbin-Watson stat	1.981388
Prob(F-statistic)	1.000000		

### الملحق رقم: (7) اختبار ثبات تباين البواقي (تجانس تباين الخطأ) لنموذج تصحيح الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.047490	Prob. F(1,25)	0.8293
Obs*R-squared	0.051192	Prob. Chi-Square(1)	0.8210

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/09/21 Time: 09:47

Sample (adjusted): 1993 2019

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28814.03	9066.579	3.178049	0.0039
RESID^2(-1)	-0.043685	0.200460	-0.217922	0.8293

R-squared	0.001896	Mean dependent var	27600.81
Adjusted R-squared	-0.038028	S.D. dependent var	36496.34
S.E. of regression	37183.81	Akaike info criterion	23.95632
Sum squared resid	3.46E+10	Schwarz criterion	24.05231
Log likelihood	-321.4103	Hannan-Quinn criter.	23.98486
F-statistic	0.047490	Durbin-Watson stat	1.993847
Prob(F-statistic)	0.829259		

## ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990-2019، وذلك باعتبار استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمدنا في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقمنا بدراسة وتحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وفي الجانب التطبيقي تم دراسة تأثير مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (البطالة والتضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات والموازنة العامة والنمو الاقتصادي) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وأهم ما خلصت إليه نتائج الدراسة، أنه يوجد علاقة في الأجل الطويل والأجل القصير بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن استقرار هذه المتغيرات يعتبر حافزا مهما لجذب تدفقات أكثر.

**الكلمات المفتاحية:** استقرار اقتصادي الكلي، استثمار أجنبي مباشر، نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة.

## Abstract :

The study aimed to analyze and measure the impact of macroeconomic stability indicators on foreign direct investment in Algeria, during the period from 1990-2019, considering the stability of macroeconomic indicators as an important factor in attracting foreign direct investment, as we relied on the theoretical side to clarify the most important concepts related to With foreign direct investment and indicators of macroeconomic stability, we studied and analyzed the development of indicators of macroeconomic stability. On the applied side, the impact of macroeconomic stability indicators (unemployment, inflation, exchange rate, balance of payments, public budget, and economic growth) on foreign direct investment in Algeria was studied using the time gap model. The most important finding of the results of the study is that there is a relationship in the long term and the short term between indicators of macroeconomic stability and foreign direct investment, as the stability of these variables is an important incentive to attract more flows.

**Keywords:** Macroeconomic Stability, Foreign Direct Investment, ARDL